

اقرأ

عباس محمود العقاد

فلاسفة الحكيم  
في العصر الحديث

دار المعارف بمصر



رابط بديل  
[lisanerab.com](http://lisanerab.com)

أ. علاء الدين شوقي

[www.lisanarb.com](http://www.lisanarb.com)



Twitter

مكتبة لسان العرب



facebook

مكتبة لسان العرب



Instagram

مكتبة لسان العرب



مكتبة لسان العرب



مكتبة لسان العرب

فَلَاسْفَهَ الْحَكَمُ  
فِي الْعَصْرِ الْمُدْرِبِ



عباس محمود العقاد

# فلاسفة الحاكم في العصر الحديث

٩٧

اقرئ

دار المعرفة للطباعة والنشر مصر

اقرأ ٩٧ — ديسمبر سنة ١٩٥٠



مكتبة لسان العرب

[www.lisanarb.com](http://www.lisanarb.com)

[lisanerab.com](http://lisanerab.com) رابط بديل



جميع الحقوق محفوظة

لدار المعرف بصر

## مقدمة .

هذه عجالة في مذاهب الحكم التي تشييع في القرن العشرين وقد صدق من قال : « لكل زمان دولة ورجال » ويصدق مثله من يقول إن لكل دولة مذهبها في الحكم وفلاسفة يسجلون ذلك المذهب أو يروجونه ، ولعل هذه المذاهب دليل محسوس على خطأ الذين يقولون ببقاء نظام الحكم على حال واحدة لا يتبدل منها غير الأسماء والعناوين ، فإن التطور في مهام الحكومة وفي نظر المحكومين إليها يتجلی في عرض مذاهب الحكم منذ وجدت للحكم فلسفة إلى أن ترددت مذاهبه التي تشييع بيننا اليوم في القرن العشرين .

وقد تطور الحكم قبل ظهور المذاهب الفلسفية التي تشرح قواعده ونظرياته ، وانتقل الناس من تألهي الملوك إلى الإيمان بولائهم الملك من عند الله ، إلى الفصل بين السلطان الإلهي والسلطان الإنساني قبل انتشار الفلسفة السياسية وقبل انتشار الفلسفة على الإجمال ، وكانت الأديان الكتابية الثلاثة آية بالغة من آيات هذا التطور البعيد ، فكتاب العهد القديم سجل لزعامة النبي وزعامة القاضى وزعامة الملك

مع الجمع بين الحكم والقداسة الدينية في حين الفصل بينهما بعد ذلك الحين ، وخطبة السيد المسيح على الجبل دستور كامل للإنسان الصالح الذي ترتب عليه المسيحية السمحنة في كل مجتمع وفي ظل جميع الحكومات ، والدين الإسلامي قد فصل مذهبته في الشورى والمساواة واحترام الإجماع وسؤال أهل الذكر تفصيلاً يتناول أصول الحكومة ويوافق تطورها مع الزمن ، وكانت هذه الأديان حجة لطلب الإصلاح والكف من طغيان الإنسان في جميع العصور .

ونجد في هذه المقدمة الموجزة أن نربط حلقات السلسلة من العصور القديمة إلى العصر الحديث ، لأن الحلقات التي صيغت في القرن العشرين أو شاعت خلاله لم تكن لتصاغ من معدتها هذا لو لا ما تقدمها من حلقات الحكم القديم وال فلاسفة الأولين ، وغنى عن القول أن هذا البيان لن يكون إلا تلخيصاً مجملًا غاية الإجمال على القدر الذي يكفي هنا للتمهيد المطلوب .

تفلسف حكماء اليونان في مسألة الحكم كما تفلسفوا في سائر المسائل التي عرضت لعقل الإنسان في الزمن القديم ، وأعانهم على فلسفتهم أنهم جاءوا بعد فترة من التجارب الحكومية في أثينا وسبط كفياة بأن تمد الفيلسوف بالزاد

الضروري للمقارنة والمقابلة بين هذه التجارب المتواالية ، ويضاف إليها ما عرفوه من صراعهم مع دولة فارس ومن صلتهم الودية مع الدولة المصرية ، فكان القرن الرابع قبل الميلاد فترة صالحة للتعقب على تجارب الحكم وأنواعه في عدة أقطار أجنبية أو وطنية تتفق في الوطن وتختلف بالمعيشة والعادات ، كما يختلف الأثينيون والسبطيون .

وقبل أن يصبح مذهب الحكم في اليونان فلسفة كان قد أصبح من الملاحظات الواقعية التي يدونها المؤرخون ، فكتب هيروdot قبل مولد أفلاطون يقول في المساواة : « إنه من الواضح جيدا في هذه الحادثة ومثيلاتها المتعددة أن المساواة شيء عظيم . فقد كان الأثينيون ولا فضل لهم على من جاورهم في الشجاعة أيام خضوعهم للطغاة ، فما هو إلا أن نقضوا عليهم نيرهم حتى تقدموا إلى الرعيل الأول بين الجميع ، وتبين من هذا أنهم رضوا بالهزيمة حين كانوا مقهورين يعملون للسيد السلط عليهم ، فلما ملكوا زمامهم حرص كل منهم على أن يبذل غاية ما في وسعه لنفسه » .

ولو أن هيروdot قد امتد به الأجل حقبة قصيرة لاستطاع أن يزيد على دليله هذا دليلا جديدا على فضيلة الحرية ، وهي ارتقاء الفكر ونبوغ الفلسفه الذين يلقون أنوارهم على

المسألة بمخالفتها ويتناولون قواعد الحكم وحقوق المحكومين على وجهها المقابلة كما تناولها أفلاطون وتناولها من بعده تلميذه أرسطو ومربيده .

فهذا الفيلسوفان قد تقابلوا في مذاهب الحكم كما تقابلوا في غيرها من المذاهب العملية والعلمية ، وكانا كالقطبين المتقابلين للدائرة الواحدة ، فكل منهما طرف يكشف محاسن رأيه وما خذ الرأى الذي يعارضه ، وتنم الدائرة على سعتها بهذين القطبين المتقابلين .

كان أفلاطون (٤٢٧ - ٣٤٧ ق. م) يعظم شأن الدولة بالقياس إلى الحرية الفردية ، فالقوانين لا توضع لتمكين الفرد من فعل ما يشاء ، ولكنها توضع لهدايته إلى فعل أحسن ما يستطيع ، ولا ضير من إكرابه على صلاح أمره إذا كان في حاجة إلى المداية والإصلاح ، وأكثر الناس في حاجة دائمة إلىهما يجوز في تربيتهم ما يجوز في تربية القصر والأطفال .

و واضح من هذا أن الحكم في مذهب أفلاطون بمثابة الأب والمعلم وليس قصاراه أنه خادم مصالح المحكومين ، ولهذا يوصى بإسناد الحكم إلى الحكام والعلماء ، ويوصى إلى جانب ذلك بتجريدهم من روابط الأسرة وشواغل الثروة تنزيها لهم عن الفتنة والخباقة ، ولا حرج على ولاة الحكم

من استخدام الأساطير والخرافات واحتراع قصص البطولة والأعاجيب لترويض الرعية على الخضوع لما فيه نفعها ورشادها ، فهذه في مذهب «أكاذيب نبالة» لا غنى عنها في إقناع الدهماء ، ولا يلبثون أن يعرفوها ويعرفوا أعدار من استخدموها متى ارتفعت عنهم غشاوة الجهل والخرافة .

وينظر الفاشيون والاشتراكيون معا إلى أفلاطون كأنه رائد سابق للفاشية والاشراكية ، فيرضى عنه الفاشيون لأنه يكل الأمر إلى الولاية والزعماء ، ويعظم شأن الدولة والحكومة ، ويرضى عنه الاشتراكيون لأنه يحرم الملكية على الولاية ويسمح باشتراك الجمahir في الملك الواحد ويجعل للنساء حق الحكم مع الرجال ويفرض عليهم واجب الدفاع معهم .

ويسوق الفاشيون والاشتراكيون كلمات له وردت في كتاب الجمهورية تعزز ما يقررونه لتأييد آرائهم ونقد آراء خصومهم .

ومنها قول بعض المخاورين في كتاب الجمهورية : «إن العدل مصلحة الأقوى» وإن الرجل العظيم في حل من إرضاء عظمته بالسيطرة على من دونه ، وإن الواقع الأخلاقى رباء ونفاق مالم يكن ضرورة من ضرورات البيئة ، وغير ذلك من دعوى الحوار التى تقال كما يقال الرد عليها ، ولا تعبر كلها عن رأى أفلاطون .

ولا شك في ميل أفلاطون إلى حصر السلطان في الأيدي القليلة وإعراضه عن إطلاق حقوق الحكم لجميع المحكومين ، بيد أن الشرح الذين يستندون إليه في توسيع الاستبداد يخطئون تفسيره وقد يتعمدون تحويله عن معناه ، لأنه شديد الإنكار لحكم القوة شديد الإعجاب بحكم الرضا والإقناع ، وتفرقته الكبرى بين الملك والطاغية أن الملك يهتم بحب رعاياه وأن الطاغية يفرض عليهم طاعته غير مبال منهم بشعور بعد شعورهم بالرهبة والولاء . وقد فاضل أفلاطون بين حكومة الفرد بغير قانون وحكومة الخاصة بغير قانون وحكومة الدهماء بغير قانون ، فقال إن حكومة الدهماء هي أفضل هذه الحكومات وإن شرورها أهون من شرور الحكومة الفردية المطلقة وشرور الحكومة التي يحتكرها الخاصة مع إطلاقها واستبدادها ، إذ كان فساد المستبد يشمله ويشمل كل من عداه ومتند أوهاق ظلمه إلى جميع الطبقات ، وإنما يسوء حكم الدهماء حين يشرعون له القوانين لأنهم يجهلون أصولها و يولون أمرها غير أهلها ويسيئون التشريع كما يسيئون التنفيذ ، وليس كذلك الخاصة المقيدون بالشريعة كما يتفق عليها من يفهونها ويحسنون الرقابة عليها .

وقد توزع مذهب أفلاطون حديثا بين أناس متفرقين

يدعى كل منهم أنه قادر على تطهير نظامه من النقائص التي احتاط لها الفيلسوف في زمانه ، والواقع أنه مذهب مفروغ من استحالة تطبيقه ، فالممناقشة في نظرياته تسلس لم يريدها دون أن يحبسها الواقع عند حد محدود .

\* \* \*

إلى الطرف المقابل لهذا الطرف يتوجه أرسطو تلميذ أفلاطون الأول الذي لقبه الأقدمون بالمعلم الأول .

فالحكم عنده وظيفة خبرة يتدرّب عليها ذووها وليس وظيفة فلسفة وحكمة ، وهو يقسم الحكومات إلى ثلاثة أنواع : هي حكومة الفرد وحكومة الأعيان وحكومة الشعب أو الديمقراطية ، ولكل منها آفة تمتصها وترجع سبئاتها على حسناتها ، فإذا مسخت حكومة الفرد غالب الموى في نفس حاكم واحد على مصلحته ومصلحة الرعية كلها ، وإذا مسخت حكومة الأعيان فهو الاحتكار الذي يسرّخ الأكثرين من المحكومين للأقلين من الحاكمين ، وإذا مسخت الحكومة الديمقراطية فتلك هي فوضى السوق والدهماء .

وليس عدد الحاكمين هو الفرق الجوهرى بين الحكومات الثلاث ، ولكن الفرق الجوهرى هو الفرق بينها في حقوق المواطن ، وخيرها ما تكفل بجميع المواطنين بالمساواة في

الحرية ، وهذه المساواة هي التي تبطل القول بأن الحرية هي أن يفعل كل إنسان ما يشاء . فلو جاز لكل أن يفعل ما يشاء لجاز له أن يعتدى على غيره فتبطل المساواة ، وإذا تساوت حريةهم جميعاً فهذه هي الحرية في حدود القانون ، وذلك هو القانون الذي يوضع لجميع الرعايا ولا يوضع لطبقة منها دون طبقة . وإذا تكلم أرسطو عن المواطنين وحقوقهم فإنما يتكلم عن الأحرار ويستثنى الأرقاء ، فالمواطن من يشترك في تسيير الدولة برأيه أو بعمله ، ولم يكن للأرقاء على عهد أرسطو شيء من المشاركة في الحقوق السياسية .

والتفرقة بين الحكومتين الصالحة والفاشدة عند أرسطو هي أصدق تفرقة قال بها الفلاسفة حتى اليوم . فالحكومة صالحة متى عملت لمنفعة المحكومين ، وفاشدة متى عملت لمنفعة الحاكمين . مثلها مثل كل أداة توضع لغاية ، ولا تؤدي الحكومة غايتها إذا كانت لا تنفع رعاياها .

وليس من رأى أرسطو أن « خير » الناس هم الحكام ، فمعنى هذا أن الذين لا يتولون الحكم أشرار ، أو معناه أن اختياراً قلائل يستأثرون وحدهم بحقوق جميع الآخيار .

وليس من رأيه أن الحكم حق للثروة ، فمعنى ذلك جمع الثروة والسلطة في أيدي قليلة .

وليس من رأيه أن الكثرة تباشر الحكم بجميع آحادها فتلك استحالة لا تتحقق في الواقع ، ويكون من الكثرة أن تكون مكفيّة المؤنة راضية عن معيشتها .

واشتراط الرضا من جانب الأكثرين ضمان لأخلاق الحكومة في خدمتهم . ووفرة الناس ، في رأى أرسطو ، كوفرة الماء التي تعصمه أن يأجن ويتعفن كما يتعفن الماء القليل بأقل شائبة . وقد وجد أرسطو أن توزيع مهام الحكم ضمان آخر لمنع التفرد بالسيطرة الحكومية ، فتنقسم الحكومة بين الاستشارة والإدارة والقضاء ، وتنشأ من تخصص الحكم لكل قسم من هذه الأقسام طائفة خبيرة بما تتولاه ، وقيام الحكم على القواعد الديمقراطية يمنع أن تنحصر هذه الطوائف في كبار السادة والأغنياء ، وينع أن تنحدر إلى السفلة والجهلاء ، فسيلها أن تؤول إلى طبقة وسطى لا تستبد انتقاماً للأعلياء ولا تسفك في أعمالها وأخلاقها إسفاف الأدنىاء .

ويعارض أرسطو أستاذه في شيوخ الملكية كما يعارضه في احتكار السلطة ، فقد بحث شيوخ الأرض وتقسيم الغلة ، وبحث شيوخ الغلة وتقسيم الأرض ، وبحث شيوخ الأرض والغلة معاً ، فخلص من هذه البحوث إلى ضرر الشيوع في هذه الحالات جميعاً ، لأنه باب النزاع وسوء الاستغلال ،

وأضمن منه للسلم أن تباح الملكية مع تقريب المسافة بين الأغنياء والفقراء .

بهذين المذهبين — مذهب أرسطو وأستاذه — نمت لأنينا رسالتها العظيمة في فلسفة الحكومة ، وهي أولى رسائلة فلسفية كانت مستطاعه قبل عصر الميلاد .

\* \* \*

وتأتي رسالة روما بعد رسالة أثينا ، وهي رسالة عملية يقل فيها نصيب الدراسات الفلسفية . ومع استثناء القوانين المسطورة لم يبق من تراث روما في فلسفة الحكم غير كتابين لخطيبها الأكبر شيشرون ( ١٠٦ - ٤٣ ق.م ) وهما كتاب الجمهورية De Republica وكتاب القوانين De Lagibus .

عرفت روما ضروب الحكم جمياً مع تعدد أنواع الحكم وتعدد أنواع الحكمين : عرفت الملك والجمهورية والقنصالية وحكم الدكتاتور العادل والدكتاتور الظالم ورقابة الشيوخ والأعيان ورقابة الوكلاء الشعبيين ، وعرفت الحكم الذي يقوم على حقوق العلية والحكم الذي يقوم على حقوق العامة والعمامة ، والحكم الذي يستثنى منه الأرقاء والحكم الذي يقبلون فيه بعض القبول ، وتركت بتجاربها العملية رسالة عامرة

بالنماذج والتعديلات لا يستغنى عنها باحث من الدارسين لنظم الحكومة في جميع الأوضاع وبين جميع الأقوام . أما رسالتها الفلسفية فهي كما تقدم مخصوصة في كتابي الخطيب الكبير ، وجانب الاقتباس فيها من المدرسة الأنثانية أكبر من جانب الاستقلال بالرأى والابتكار ، ولعل إيمان شيشرون بالنظريات هو الذي جنّى عليه فجعله يصر في أثناء ولايته للحكومة على تونخى الغايات التي لا تدرك وسوم الشيوخ والأعيان مala طاقة لهم به من التراهنة والاعتدال ، فكان الموت جزاءه على هذه التزعة المثالبة التي لا تقبل التطبيق .

نقل شيشرون عن الفيلسوف اليوناني زينوقراط Xenocrates أنه سئل : ماذا استفاد منك تلاميذك ؟ فقال : إنهم استفادوا أنهم بمحض اختيارهم يعملون ما توجبه القوانين على الآخرين . يقول شيشرون : « إنه من رأى أعقل الحكام أن القانون لا يرجع في أصوله إلى فكر إنساني ولا إلى عمل أمة من الأمم ولكنه شيء خالد يحكم الكون كله بما يوحيه من أوامره ونواهيه » ، وإن أفضل المجتمعات هو المجتمع الذي يوافق إلهام الطبيعة ولا يعطل هذا الإلham بزيغان المطامع والشهوات . وينكر شيشرون قول أفلاطون إن ذوى الاستعداد لفهم

الشريعة جد قليلين بين البشر ، في اعتقاده على عكس ذلك أنه ما من إنسان إلا وهو قادر على فهم الشريعة كما توحيها الطبيعة ، وإن القانون الطبيعي يقضى بالمساواة بين البشر في هذا الاعتبار ، وإنه عند عصيان هذا القانون الطبيعي يقع من الناس الاجتراء على نصوص الشرائع المسطورة .

ويقول على لسان سيبيو وهو يلخص حجج الديمقراطية : «إنهم يقررون أنه ليس من الإنفاق أن تدان الديمقراطية على عمومها لأن الجماعة الجامحة من سواد الناس لها عيوبها ، وإن الناس ما داموا متناسقين يخضعون كل شيء لسلامتهم وحرفيتهم فلا حكومة أئمّى عن خطر الثورة وأمكّن استقرارا من حكومتهم . أى من الحكومة الديمقراطية »

ويمضي سيبيو قائلا : « وعلى الجملة لا يعتبر أنصار الديمقراطية أن الحكومات الأخرى جديرة باسم الحكومة ، فماى مثلًا أطلق اسم المالك الذي هو أليق الأسماء برب الأرباب على مخلوق بشرى متلهف على السيادة والاستثمار بالغلبة كأنه في سوقه للرعيّة يدفع أمامه قطيعا من العبيد ؟ أليس الأخرى بي أنـ أطلق عليه اسم الطاغية ؟ . . . » والعجب في هذه الديمقراطية الغالية وهذا القانون الطبيعي أنـ

تمتخص عنهما الدولة الرومانية التي كانت رسالتها في العالم «صناعة» القوانين ... ! فقد أصاب من قال إن شيشرون كان رائداً للثورة الفرنسية والثورة الأمريكية قبل ألف وسبعين سنة ، وإنه بهذه الأقوال عن القانون الطبيعي وعموم المساواة بين البشر كان زميلاً لحان جاك روسو ظهر في العصر الغابر قبل الأوان .

\* \* \*

مضى من القرن الأول قبل الميلاد عصر شيشرون ، إلى القرن الخامس عشر بعد الميلاد عصر ماكياوالي (١٤٦٩-١٥٢٧) أكثر من خمسة عشر قرناً لم ينبع فيها من فلاسفة الحكم من يستحق أن يذكر غير ثلاثة ، اثنان منهم حبران جليلان من أحبار الكنيسة وعلماني بارزان من أعلام الفكر وهما القديس أوغسطين والقديس توما الإكويني ، والثالث هو جون أوڤ سلسburى القس الشاعر الفيلسوف الذي عاصر الملك هنرى الثاني في إبان الخلاف على الدين والسياسة .

ولد القديس أوغسطين في منتصف القرن الرابع (٣٥٤-٤٣٠) وألف كتابه عن مدينة الله تفنيداً لقول القائلين إن روما آمنت بالأرباب الوثنية فعاشت في القوة والرخاء عدة قرون ، وأمنت بإله الدين المسيحي فعجل إليها البوار بعد قرن أو قرنين ، وقد استغرق تأليفه ثلاث عشرة سنة في

أوقات متقطعة فكثرت فيه النقائض كما كثُر فيه الاستطراد من موضوعات الحكم والسياسة إلى موضوعات الفقه واللاهوت ، ويتحدث القديس أوغسطين عن مدينة الله كأنها مدينتان إحداهما في السماء والأخرى على الأرض ، وهو لا يعني بمدينة السماء سلطان الكنيسة ولا يعني بمدينة الأرض سلطان الملوك والأمراء ، ولكنه يعني بهما مدينتين مثاليتين يبنيهما الله والصالحون من عباده بالتقوى وعمل الخير والزهد في المللذات والشهوات وقضاء الحياة في رعاية أوامر الله واجتناب نواهيه ، وتنعدد الصلة بين أبناء المدينة بأن يحبوا الله ويحب بعضهم بعضاً في الله ، ويضرب الشراح المثل لهذه الصلة الروحية بالصلة التي يشعر بها قراء الكتاب الواحد إذ يعجبون بمؤلفه ويستrophicون جمال فكره وبلاغة كلامه ، فالآمم التي تشارك في حب الله ومجيد آياته هي أمة واحدة في مدينة الله .

وأهم المبادئ السياسية التي اشتمل عليها كتاب القديس أوغسطين هي : (١) أن اقتناء الأموال وجمع الكنوز هو شهوة من شهوات النفس البشرية الخاطئة وليس شريعة من شرائع الله ، وأن أفضل المجتمعات ما كانت خيرات الله فيه مباحة لجميع عباده يأخذون منها بمقدار ما يحتاجونه في لوازم الحياة و (٢) أن المستقبل لوحدة الإنسانية التي

تُولف بين المؤمنين في حب الله و (٣) أن الأمل الأكبر للجماعة الإنسانية هو «السلام» وهو في حكمة القديس أوغسطين مراصف لكمال الروح وكمال الألفة بين البشر ، وليس غايته اجتناب الحرب وكفى . إذ لا سلام بغير إخوان كما أنه لا حرب بغير أعداء و (٤) أن الرق ثمرة الخطيئة والخطيئة هي السبب الأول لخضوع الإنسان للإنسان ، ولعل كبرياء السيد عقاب له وضراعة العبد غفران وتکفير و (٥) أن خضوع المؤمنين لأصحاب السلطان الدنيوي واجب في حدود الأمور الدنيوية ، فإذا تجاوزها أصحاب ذلك السلطان فلا طاعة لخلوق في معصية الخالق و (٦) أن الناس في مدينة الأرض حجاج إلى مدينة السماء أقربهم إليها من هانت عليه النعمة الأرضية في سبيل النعمة السماوية الأبدية .

\* \* \*

وتعاقبت القرون إلى القرن الثاني عشر الذي عاش فيه جون أوف سلسبوري (١١٢٠ - ١١٨٠) صاحب كتاب دليل الحكم الذي اخترع له اسم بوليكراتكاس *Policraticus* واستوعب فيه الكلام على واجبات الحكم وواجبات الرعية وشروط الحكومة المطاعة ، وأهم آرائه أن الفضيلة هي

غاية الحياة وأن هذه الغاية لا تدرك بغير حرية ، وقد ضرب المثل للحرية المطلوبة بكلام من يدعى فلب Philip في مواجهة مجلس الشيوخ الروماني حيث نهى عليهم جودهم وترáchيهم فلم يغضبوا لتبكيته وقال له الشيخ الذي نهض ليخرجه : « لا عليك أن تسلم نفسك إلى فإني لست بالشيخ صاحب السلطان في نظرك ». .

وقد أوجب فيه على الملك أن يعمل بالقانون ، وفرق فيه بين الراعي ، والحارس الأجير ، واللص : في تربية القطيع : فالراغب يعمل بخلوص نية وصدق رغبة ، والحارس يعمل لحساب غيره طمعا في الأجر وخوفا من العقاب ، واللص لا يبالى من القطيع إلا أن يلتهم ما استطاع التهامه ويختفي فعلته عن أنظار مطارديه . .

\* \* \*

وانقضت حقبة في اقتباس القوانين من بقايا الدولة الرومانية شاعت خلالها النظريات التي أشرنا إلى بعضها في تلخيص مذهب شيشرون ، كالقانون الطبيعي وحق المساواة . وشاع معها تعريف القانون بأنه مجموعة العرف والعادة التي اصطلحت عليها الشعوب وتولى رؤاؤها القيام على تنفيذها بالنيابة عنها ، ووافق هذا الاعتقاد غرضا من سادة أوربة لمليهم إلى الاستقلال

بالسلطة الدينية عن السلطة البابوية ، وظهر في تلك العصور الأولى من يقول كما قال ما نيجول أوف لاتنباخ في القرن الحادى عشر : « لا أحد يملك أن يجعل نفسه إمبراطوراً أو ملكاً ، وإنما هو الشعب الذى يرفع إنساناً فوق نفسه ليحكمه ويدبر شؤونه على أصول الحكم الصالح ، معطياً كل ذى حق حقه ، متولياً من يتلقى بحراسته ومن يعتدى بتقmetه ، وقائماً بالقسط بين الجميع » .

وظهر في القرن الثالث عشر من يقول كما قال براكتون الفقيه الإنجليزى : « لا ينبغي للملك أن يعلو على مكانه أحد ، إلا أن يعلوه سلطان الله والقانون . لأن القوانين هى التي تنصب الملك ، وعليه أن يمد القانون بالقوة والتنفيذ . . . . إذ لا ملك حيث لا قانون » .

\* \* \*

بين هذه التمهيدات المختمرة نبغ الفيلسوف الدينى الكبير توماس الإكوانى ( ١٢٢٥ - ١٢٧٤ ) ونظر إليها وإلى كتب الفلسفة جيئاً في مذهبه السياسى الذى شرحه أثناء تعليقه على كتاب السياسة لأرسطو وعاد إليه في رسالة لم يتممها سماها « ولاية الأمراء » .

والكون كله في مذهب القديس توما حكومة ذات درجات

Hierarchy يُسْتَوِي الإِلَه عَلَى عَرْشِهَا الأَعْلَى ، وَأَهْمَ آرَائِهِ أَنَّ الْحُكُومَاتِ الدِّينِيَّةِ يَنْبَغِي أَنْ تَتَوَجَّهْ بِطْلِبِ الْمُشَورَةِ إِلَى آبَاءِ الْكَنِيْسَةِ ، لَأَنَّ الإِنْسَانَ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ يَسْعِي إِلَى غَايَتِيْنِ : إِحْدَاهُمَا رُوحِيَّةُ وَالْأُخْرَى جَسَدِيَّةُ ، وَلَيْسَ سَعادَتُهُ الْجَسَدِيَّةُ هِيَ الْغَايَةُ الْفَصْوِيَّةُ بَلْ هِيَ وسِيلَةُ لِتَحْقِيقِ غَايَتِهِ الْعُلِيَّاً وَهِيَ سَعادَةُ الرُّوحِ . فَالْكَنِيْسَةُ الَّتِي تَشَرَّفُ عَلَى أَمْرِ رُوحِهِ أَوْلَى بِالتَّقْدِيمِ مِنَ الْحُكُومَةِ الدِّينِيَّةِ الَّتِي تَشَرَّفُ عَلَى أَمْرِ جَسَدِهِ ، وَمِنْ حَقِّ حُكُومَةِ الدِّينِ أَنْ تَطَاعَ فِي كُلِّ شَيْءٍ تَسَاوِي فِيهِ طَاعَةُ الْمَرْءَوِسِ وَالرَّئِيسِ . أَمَّا إِذَا فَرَضَ الرَّئِيسُ عَلَى مَرْءَوِسِيهِ مَا لَا يَقْبِلُهُ هُوَ وَلَا يَلْتَزِمُهُ فَلَا طَاعَةُ لِلْحُكُومَةِ الدِّينِيَّةِ وَلَا حَرجُ عَلَى مَرْءَوِسِيهِ مِنْ عَصِيَانِهِ وَالثُّورَةِ عَلَيْهِ . وَقَدْ تَوْصَفَ حُكُومَةُ الْقَدِيسِ تَوْمَا بَأْنَهَا مَزيْجٌ مِنَ الْفَرَدِيَّةِ وَالْإِنتَخَابِيَّةِ ، لِأَنَّهُ يُشَيرُ بِاشْتِراكِ الشَّعْبِ فِي اِنْتِخَابِ الْمَلِكِ وَالْبَلَاءِ ، لِيُتَمَّ اِمْتِيَازُ الْمُمْتَازِيْنَ وَأَمَانُ الْفَسَعَاءِ مِنْ بَغْيِ الْأَقْوَيَاءِ ، وَمُسَاكِ الْوَفَاقِ بَيْنَ الْجَمِيعِ هُوَ الْقَانُونُ الطَّبِيعِيُّ الَّذِي لَا يَخْتَنِي عَلَى أَحَدٍ ، وَهُوَ يَخْوِلُ الرُّعْيَةَ أَنْ تَقاوِمَ رَاعِيَهَا أَوْ تَكْفُ عنِ الطَّاعَةِ إِذَا أَقْحَمَ عَلَيْهَا قَانُونًا لَا يَطَابِقُ ذَلِكَ الْقَانُونَ .

\* \* \*

ثُمَّ جَاءَ عَصْرُ مَا كِيَافِي (١٤٦٩ - ١٥٢٧) وَهُوَ الرَّجُلُ

الذى أصبح اسمه علما على سياسة الغش والغيلة والقسوة والدسيسة وال manus النجاح بكل وسيلة ، وتعود شهرته الى ما اشتهر من وصاياته فى كتابه الموسوم « بالأمير » .

أما الحقيقة فهى كما قال فى رسالته منه إلى بعض ثقاته « إن كتاب الأمير نزعة هوى » ، ولم يكن الرجل كاذبا فيما وصف به هذا الكتاب ، فكل ما فيه من الجد أنه طمح إلى توحيد إيطاليا كما توحدت فرنسا وأسبانيا ، ورأى أمامه طائفة من شرار الأمراء يتنازعون فيما بينهم ولا أمل في توحيد وطنه مع بقائهم ، فمن أزاحهم من طريق الوحدة بما وسعه من وسيلة فلا جناح عليه .

على أن مذهب ما كيافلى الصحيح مفصل في تعليقاته على كتب ليني العشرة وملحوظ فيما بين السطور من كتاب الأمير ، فهو يقرر أن الاستناد إلى الشعب أضمن لصيانة الحرية من الاستناد إلى الأعيان والنبلاء الذين يتکلون على ما ورثوه ولا يزالون يطمعون في زیادته بالعسف والخجر على المحرمون ، وأن وفاء الشعوب أوثق من وفاء النساء ، وأن الملك الحق من يحبه رعاياه ويهاونه لا من يرتاب فيه رعاياه ويمقتوه ، وأن الدكتاتور الذى يخشى خطره على الحرية هو الدكتاتور الذى يغتصب القوة ولا يستمدھا من رعيته ،

فإذا انطلقت يده في الحكم باختيار الرعية كما كان يحدث في الدولة الرومانية القديمة فهو قمين أن يبلغ قومه من المجد والرخاء مالا يبلغونه في ظل القوة المفاجئة . وعبرة التاريخ الروماني في رأى ميكافيلي أن الجمهورية تصلح ما بقيت قوية متوازنة الأركان لا تبغي فيها طبقة على طبقة ، فإذا هي تضعضعت وآذنت بالزوال فالدكتاتور الذي تقدم وصفه خير حاكم يتعهد الوطن في تلك الحالة . ومساك الحكومة السياسية في كتاب الأمير وفي التعليقات على التاريخ الروماني هو «أن سلامة الدولة مقدمة على كل مصلحة أو شريعة ، فإذا وجبت وقايتها من غائلة تهدد سلامتها فلا محل للبحث في النصوص والفتاوي ولا حرج من اتخاذ كل وسيلة لدفع الغائلة عنها ، ولا يصعب على ولاة الأمر مع هذا أن يسوغوا عملهم لأشعب بما يقنعه لاستدامة إيمانه بالشريعة وقوانين الأخلاق .

والمثل الأعلى للحكومة في مذهب ميكافيلي هي الحكومة التي تسقط أمراء الأقطاع ، وتهض بالطبقة الوسطى ، وتؤمن الشعب على حريته ومعيشته ، وتنضوى إلى حاكم قوي يمزج بين دهاء الثعالب وجرأة الأسود ، ويلتف به رعاياه عن حب ومهابة وثقة لا عن خوف وخنوع واستسلام .

\* \* \*

وفيما بين القرن السادس عشر والقرن التاسع عشر دخلت نظريات السياسة في دور جديد يدور على محورين : محور القوانين الطبيعية أو الحقوق الطبيعية التي تقدم ذكرها ، ومحور الخلاف على حق الكنيسة وحق الدولة وأيهما أحق بالاتباع عند احتدام التزاع بين السلطتين .

وأدى استقلال الملوك عن الكنيسة وأضمحلال نفوذ النبلاء والفرسان أصحاب الإقطاعيات إلى استقلال الأوطان والدعوة إلى حقوق الوطن وحقوق الأمة ، فتركزت الحقوق السياسية رويداً رويداً في الشعب وبرزت على طبقته طبقته الوسطى ، وهي أقدر طبقاته بعد أضمحلال السادة الأعلين من النبلاء والفرسان « الإقطاعيين » .

هذه النظريات عن الحقوق الطبيعية وحق الكنيسة وحق الدولة وحق الشعب لم تزل تراءى على درجات متعددة ووجهات متعارضة في بحوث الفلاسفة الذين كتبوا عن فلسفة الحكم من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر .

فأقدمهم جان بودان الفرنسي Jean Bodin ( ١٥٣٠ - ١٥٩٦ ) يشرح نظرياته في ستة مجلدات يسميها « الكتب الستة في الدولة » ، ويقرر فيها أن الأسرة والملكية ( أي الامتلاك )

هـما أساس المجتمع ، وأن النظام الملكي المقيد هو أصلح الأنظمة الحكومية ، وأن صاحب السيادة متى بويـع بها حرم على الرعية نقض ولائه كائـنا ما كان اعتذارها لـنـقضـه ، وـتـفرقـته بين السيادة الشرعية والسلطة القائمة بالـقوـةـ أنـالـسـلـطـةـ القـائـمـةـ يـالـقـوـةـ قد تحـفـظـ النـظـامـ وـلـكـنـهاـ لاـ تـحـفـظـ القـاـنـونـ وـهـوـ السـنـدـ الـوـحـيدـ الـذـىـ يـقـومـ عـلـيـهـ حـقـ الطـاعـةـ وـالـوـلـاءـ .ـ وـلـذـاـ الكـاتـبـ حـوارـ أـجـرـاهـ بـيـنـ يـهـودـيـ وـمـسـلـمـ وـمـسـيـحـيـ تـابـعـ لـكـنـيـسـةـ رـوـمـاـ وـمـسـيـحـيـ مـنـ أـنـصـارـ لـوـثـرـ وـأـبـيـقـورـيـ وـمـوـحـدـ بـالـلـهـ غـيرـ مـتـدـينـ بـدـيـنـ فـانـتـهـىـ مـنـهـ عـلـىـ تـرـكـ الـجـدـلـ فـيـ الـعـقـائـدـ الـدـيـنـيـةـ وـالـتـلـاقـيـ بـيـنـهـمـ جـمـيعـاـ عـلـىـ سـماـحةـ فـيـ أـمـورـ هـذـهـ الـحـيـاةـ الـدـنـيـوـيـةـ .ـ

ـ وتـوـمـاسـ هـوـبـزـ الإـنـجـلـيـزـ Thomas Hobbes ( ١٥٨٨ - ١٦٧٩ ) قد حـضـرـ الثـورـةـ الـتـىـ قـادـهـاـ كـرـوـوـيلـ وـكـانـ مـعـلـماـ لـلـمـلـكـ شـارـلـ الثـانـىـ ،ـ وـبـنـىـ فـلـسـفـةـ الـحـكـمـ عـلـىـ مـاـ اـسـتـخـلـصـهـ مـنـ الـقـوـانـينـ الـطـبـيـعـيـةـ فـيـ زـعـمـهـ ،ـ وـفـحـواـهـ أـنـ الـفـعـلـ وـرـدـ الـفـعـلـ هـمـاـ مـدارـ كـلـ حـرـكـةـ فـيـ الـطـبـيـعـةـ ،ـ وـأـنـ تـدـافـعـ النـاسـ فـيـ الـجـمـعـ هـوـ مـدارـ السـيـاسـةـ ،ـ وـأـنـ العـاـمـلـ الأـكـبـرـ فـيـ نـفـسـ الـإـنـسـانـ هـوـ حـفـظـ ذـاتـهـ ،ـ وـمـنـ أـجـلـ حـفـظـ الذـاتـ يـطـلـبـ الـقـوـةـ وـيـطـمـعـ فـيـ الغـلـبـةـ عـلـىـ غـيـرـهـ .ـ فـنـ هـنـاـ كـانـ الـحـالـةـ الـطـبـيـعـيـةـ بـيـنـ النـاسـ حـالـةـ حـرـبـ لـأـمـانـ فـيـهـاـ لـأـحـدـ عـلـىـ نـفـسـهـ ،ـ

وهذه هي الحالة التي تضطرهم أن يسلمو مقادهم إلى الدولة  
لحماية بعضهم من بعض وتمكينهم جميعاً من استخدام حقوقهم  
الطبيعية التي يتذرع عليهم استخدامها بغير دولة حاكمة ،  
وهذا التسليم منهم أبدى لا رجعة فيه ، إذ كانت الرجعة  
فيه نكسة إلى فوضى المجتمعية التي بلأوا منها إلى سيادة الدولة  
فلا يجوز استرداد هذه السيادة من تولاها ، ولا يحق لأحد  
من الرعايا أن يعتريض عليه ، فإن إرادته قانون وقانونه هو  
مناط الأخلاق ، ولا قيمة لعهد لا يحميه سيف ، فلن  
تصل العهود إلى مدى أبعد من حد السيف الذي يرعاها ،  
وهي عجز صاحب السيادة عن حياطة الرعية وتغلب سلطان  
الشريعة فذلك هو الحد الذي تنهى إليه سيادته ويستدعي  
الرعية إلى تسليم هذه السيادة لغيره .

ويأتي جون لوك الإنجليزي Locke ( ١٦٣٢ - ١٧٠٤ ) عقب هوبز بحيل واحد فينقض مذهبه في الحرب  
الطبيعية ويقيم في مكانها طبيعة الاجتماع والتضامن الاجتماعي ،  
ويعتبر ولاية الحكم وكالة عن الأمة تحاسب عليها ، فلا  
تصلح سياسة الأمم إلا بمحاسبة الرعية لولاتها واعتبار الحكومة  
مسئولة أمام شعبها ، وينقض لوك مذهب هوبز في نشأة  
القانون كما ينقض مذهبه في السلطة الحكومية ، فالأخلاق

هى التى توجد القانون وليس القانون هو موجودها قبل وجودها ، ولا حد لحرية الإنسان فى عمله ولا فى ملكه إلا الحد الذى يكفل لغيره حقوقا مثل حقوقه ، وخير الحكومات عنده هى الحكومة التى تنفصل فيها السلطات وتجرى على النظم الدستورية ، ووظيفتها الكبرى هى حماية الحرية وحماية الملك والثروة .

ويلي جون لوك فى التاريخ البارون دى مونتسكيو الفرنسي Montesquieu ( ١٦٨٩ - ١٧٥٥ ) صاحب كتاب روح القوانين ، ومذهبه قائم على تفسير القوانين بعوامل الإقليم وأثرها فى معيشة السكان وعاداتهم ، ويحسب مونتسكيو من تلاميذ المدرسة الإنجليزية فى تفضيل الملكية الدستورية ، مع التوسط بين المحافظة والتطرف فى الحقوق النيابية .

ويلي مونتسكيو جان جاك روسو الفيلسوف السويسرى الفرنسي Rousseau ( ١٧١٢ - ١٧٧٨ ) وكان معاصرًا للfilسوف الإنجليزى دافيد هيوم ( ١٧١١ - ١٧٧٦ ) Hume رائد المدرسة الحديثة التى تعزو أعمال المجتمعات إلى دوافع لدنية لا تخضع للتعقل فى جميع الأحوال ، وأن رابطة الاجتماع نفسها عاطفية وليس بعقلية ، فليس هناك تعاقد معقول بين أبناء المجتمع ولكنهم يتغاضفون ويتناقرن

بالحس والشعور ، ومن من حكومة تدوم ما لم تكن مستندة إلى التقاليد التي تواضع عليها الناس ، ولو خرجت هذه التقاليد على المعقول .

وروسو يقتبس من هيوم في هذه الناحية ويناقش نظرية العقد الاجتماعي على أساس هذه الفلسفة ، ويجعل شعاره «عودا إلى الطبيعة» لأن الفطرة أهدى من العقل وأجدى على صاحبها ، وأولى الناس بالاحترام عنده هم البسطاء الطبيعيون وهم كثرة الناس ، ولم يفوق ذلك حق الاحترام على اعتبار أن الناس جميعاً سواء بغير فارق في «الطبيعة» بين أبناء الطبقات المختلفة ، فكثرة العدد إذن هي المرجع للطبقة الدنيا مع تساوى الطبائع بين أبناء الطبقات ، فالناس طيبون فطرة ما لم تفسدهم الأسباب الصناعية ، وإرادتهم التي يسميها «الإرادة العامة» هي قوام القانون والأخلاق .

وقد تعاقب الكتاب بين منتصف القرن الثامن عشر ومنتصف القرن التاسع عشر على مبدأ واحد وهو مبدأ «السيادة الشعبية» والحكم النيابي ، فإذا كانت لبعضهم رسالة خاصة في مقدمة هؤلاء بتاتام (Bentham 1748 – 1832) وجون ستيوارت ميل (Mill 1806 – 1873) أعظم فلاسفة المحدثين الذين اشتهروا بالنفعيين Utilitarianists

لأنهم يردون أعمال الإنسان جيّعا إلى طلب السرور والمنفعة . فإن رسالتهم هذه قد كان لها شأن في تركيب كثير من الفلسفات التي تنظر في التربية والإصلاح الاجتماعي من ناحيتي الأخلاق والسياسة ، ويغلو جون ستيفارت ميل في تقدير حرية الفرد حتى ليقول إن النوع الإنساني لو خالقه فرد واحد لما كان حقهم قاطبة في إبداء رأيه أصلح من حق الفرد الواحد في إبداء رأيه ، ومع هذا الغلو في تقدير الحرية الفردية ، وذلك المذهب في تعلييل الأعمال الإنسانية بالمنفعة — يرى ميل أن جمهرة السواد تندد منفعتها الظاهرة ولا تندد منفعتها الحقيقة ، ولهذا يحسن أن تتبع في الانتخابات طريقة نسبية ترشح للحكم من هم أهل له بالعقل الراجح والخلق المتن والدراء المستمدّة من الثقافة والمرانة .

\* \* \*

ثم ظهر في النصف الأخير من القرن التاسع عشر مذهب المادية الثانية لصاحبيه كارل ماركس Marx ( ١٨١٨ – ١٨٨٣ ) وفريديريك إنجلز Engels ( ١٨٢٠ – ١٨٩٥ ) وهو مذهب له شطوان : شطر في فلسفة ما وراء الطبيعة وشطر في فلسفة الاقتصاد والسياسة .  
فيما وراء الطبيعة تقرر المادية الثانية أن المادة يتولد منها

ضدها ثم يتولد منها تركيب واحد لا يليث أن يخرج منه ضده ، وتطبيق هذا المذهب على المجتمع الإنساني يدل على أن نظام المشاعية الأولى قد خرج منه ضده وهو نظام الأقطاع ثم خرج من هذا ضده وهو نظام الطبقة الحضرية أو الطبقة الوسطى التي عرفت بالبرجوازية ، وأن هذه البرجوازية تخلي مكانها لنظام رأس المال ثم يتبعه النظام الذي يستولى فيه العمال على الحكم فتنقطع الأسباب التي أنشأت الطبقات الاجتماعية ، لأنها قائمة على استغلال بعض الناس لبعض فلا محل للطبقات مع بطلان الاستغلال .

أما الفلسفة الاقتصادية فتحصوها أن الإنتاج الاقتصادي هو أصل كل سلطة وأصل كل عرف وعادة ، وأن الطبقة التي تتسلم زمام الإنتاج الاقتصادي هي التي تضع القوانين والآداب التي تخدم مصالحها ، وسيأتي اليوم الذي يفلس فيه نظام رأس المال لما فيه من التناقض المتأصل في تكوينه ، فيؤول زمام الإنتاج إلى العاملين الذين يديرون الآلات المنتجة وتسفر الفترة التي تنقضي في «الدكتatorية الشيوعية» عن حكومة عالمية لا سيد فيها ولا مسود ولا مالك فيها ولا أجير . ولم يبين كارل ماركس ولا أصحابه : لماذا تكون كل طبقة ضدا لما قبلها ولا تكون مختلفة منها مجرد اختلاف ، ولم يبين

كذلك كيف يساس المجتمع بعد الدكتاتورية الشيوعية وكيف يمكنه التبدل والتعديل في النظام السياسي ما دام لنوع الإنساني بقاء على هذه الغراء .

\* \* \*

بعد هؤلاء الفلاسفة الأقدمين والمخاتير لم يظهر من فلاسفة الحكم من يعرف له مذهب مذكور غير هذه النخبة التي نخصنا نماذج آرائهما في هذه الرسالة ، وقد أغفلنا بالبداية أصحاب مذهب الفوضى لأن مذهبهم في فلسفة الحكم هو إلغاء جميع الحكومات .

ومزية الفلسفه المحدثين على الفلسفه السابقين أنهم قد وضعوا مذاهبهم مستفيدين من جميع المذاهب ومن جميع التجارب ، ومستفيدين منها من كشفو العلم الحديث في طبائع النفس البشرية آحاداً وجماعات ، ومن كشفو العلوم الاجتماعيه والاقتصاديه التي كانت مجھولة قبل بضعة أجيال . وإذا أردنا أن نجمل الفارق بين القدامى والمخاتير في مدارس الفلسفه الحكومية فالفارق الواضح بينهم أن الأولين أكثر اقتراحاً وأكثر تعويلاً على عمل العقل في الحياة الإنسانية وأشد من لاحقيهم تعلقاً بالمجتمعات المثاليه التي تسمى بالطوبيات Utopias وأن المحدثين يقل في فلسفتهم الاقتراح

والتعویل على عمل العقل ، ويکثر فيها وصف الواقع والتعویل على الدوافع النفسية .

وسیرى القارئ أنهم جمیعاً يخبطون وأنهم جمیعاً يصيرون ، وأن مسألة الحكم مسألة تتنقل بها الحلول من عصر إلى عصر في الغیب المجهول ... والعلم بمواطن الخطأ والصواب منها أفضل وأسلم من الجهل بها على كل حال .

# جورج سوريل

١٨٤٧ – ١٩٢٢

George Sorel

كان جورج سوريل من المعمرين كمعظم زملائه من فلاسفة الحكم في العصر الحديث ، فامتدت حياته من سنة ١٨٤٧ – إلى سنة ١٩٢٢ ووُقعت في خلال هذا العمر حرب السبعين وتأسست الدولة الألمانية وتداعت فرنسا أنواع مختلفة من الحكومات ، ثم نشبَّ الحرب العالمية الأولى وقامت بعدها حكومة شيوعية في بلاد روسيا القيصرية . فاستطاع سوريل أن يقرن بين مشاهدة الواقع ومطالعة التواريُخ ومذاهب السياسة التي كانت في إبان رواجها حوالي الزمن الذي بلغ فيه سن العمل والتفكير ، فبني مذهبَه على ما استخلصه من المشاهدة والمطالعة ، وكان يقول إنه يطالع ليمصح من ذهنه بعض ما تعلمه في صباحه ، فهو يطالع لنسيان بعض القديم كما يطالع لتحصيل بعض الجديد ويعتبر سوريل أستاذًا لكثير من الكتاب في فلسفة الحكم والسياسة ، ومنهم باريتو وميشل اللذين كتبنا عنهم في

هذه الرسالة ، وكان موسوليني يقول : « إن الذى جعلنى أنا ما أنا لست مدينا به لنیتشه ولا لولیام جیمس ، بل لسوریل » ومن عجائب الخصائص التي امتاز بها سوریل أنه يصلح أن يكون أستاذًا لأناس يخالف بعضهم بعضًا مخالفة القىض ... لأنه في طوية نفسه محافظ متمرد ، ويتوقف على فهم هذه الطبيعة فيه فهم كل ما آمن به وكل ما أنكره من المعتقدات والأخلاق .

كان فرنسيًا من النورمانديين ، فيه ما فيهم من طبيعة الجد والحافظة ، فهو لا يتمرد لأنه يحب الإفلات من الواجبات والتأثيرات ، بل يتمرد لأنه يقدس الواجبات والتأثيرات ويشمئز من التبدل والإباحة والانطلاق مع الشهوات والصغار ، ولعل استقامته في حياته الزوجية مثل فريد بين الأكثرين من دعاء الثورة وأنصار التجديد .

ويمكّتنا أن نعرف الطريق التي تفتح أمام هذا التأثير المتمرد إذا عرفنا الآراء التي كانت طاغية في زمانه على الأفكار ، فهناك نزعة تمدّد أمام كل رأى طغى على سائر الآراء ، ومن ثم كانت ثورة سوريل على مذهب داروين وعلى تقدیس العلم والعقل وعلى عصمة الحياة النيابية ، وثورته على الشیوعیة المارکسیة كذلك .

ولد سوريل في شربورج وتعلم في مدارسها ثم تخرج من مدرسة الصناعات والفنون بباريس واستغل بـهندسة الطرق والقناطر إلى أن بلغ الخامسة والأربعين وحصل باجتهاده وأمانته على وسام فرقة الشرف ، ثم ثقلت على نفسه آفات الفساد والاختلاس فترك الهندسة وعول على الدعوة إلى إصلاح المجتمع من حيث يقدر له الصلاح .

وران على ضميره شعور الاشتياز فلكله فكرة الانهيار والتداعي ، فراح يكتب عن تداعى العالم الحديث كما يكتب عن تداعى العالم القديم ، وليس أكثر في كتاباته من كلمات الانحلال والانحطاط والخراب مقبرة بوصف النظم الاجتماعية التي وجب في عرفه أن تنهدم أو تزال كما تزال الأنقاض . واتفق أنه تصدى للسياسة والفرنسيون خاصة يتحدثون عن آخرة الزمن Fin de Siècle لاقتراب نهاية القرن التاسع عشر ، كأنما هم يتحدثون عن اقتراب يوم القيمة ! فوافقت هذه النغمة شعوره بانحلال كل شيء وحاجة كل شيء إلى إعادة البناء .

وقد أسلفنا أن الأفكار الطاغية في كل زمن من الأزمان تدلنا على الوجهة التي تنفتح بطبيعتها أمام المتدد في ذلك الزمن .

وهذا تمرد سوريل - كما أسلفنا - على مذهب داروين وعلى تقديس العلم والعقل وعلى عصمة الحياة النيابية ، كما تمرد على الشيوعية الماركسية .

في أواخر القرن التاسع عشر بلغ مذهب داروين أوجه من الشيوع بين المفكرين فاستهوى إليه الباحثين والمتكلمين في المجالس عن محدثات العلوم . وكان المذهب كما شاع يومئذ يقوم على نظرية تنازع البقاء ونظرية التقدم والارتقاء ، وهو خطأ في ترجمة كلمة التطور وقع فيه القراء الأوربيون كما وقع فيه قراء المشرق في أوائل عهدهم بهذه النظريات . لأن التقدم Progress لا يلزم من القول بتطور الحياة وتطور الأشياء على العموم

أنكر سوريل كلتا النظريتين . فقال بتنازع القوة والسيادة بدلا من تنازع البقاء ، وقال بالدورات التاريخية بدلا من التقدم المطرد في أدوار التاريخ ، وقد رجع في الإيمان بإرادة القوة إلى نيتشه ورجع في القول بالدورات إلى فييكو Vico الذي يقول بنكسة الحضارة إلى البربرية وتجدد الحضارة كرة أخرى من غمرة البربرية دوالياك على طول الزمن إلى غير انتهاء وكان العلم الحديث قد أرسل معاوله لمدم كل معتقد قديم وقرر في أذهان بعض أنصاره أنه قادر على تفسير

كل سر من أسرار الطبيعة والنفس البشرية ، وقدر على إصلاح كل عيب من عيوب الاجتماع .

وببدأ رد الفعل على هذه الدعوى في إثبات الوقت الذي تحول فيه سوريل من الهندسة إلى السياسة ، فثار على دعوى العلم بل ثار على العقليين الذين يعالجون مسائل الأخلاق ومشكلات الاجتماع كأنما هي كلها قضايا عقلية تخضع للمنطق والتعليل ، ووافقت ثورته هذه ظهور مذهب برجسون القائل بدفعة الحياة وظهور مذهب وليام جيمس القائل بأن « العمل الواقع » هو مقاييس الحقيقة ، وامتزج المذهبان في رأى سوريل فأنحى على الفلسفه الأقدمين والمحدثين الذين حسبوا أن الإقناع كاف للإصلاح وأن الأخلاق منوطه بتعريفات العقول والعلوم . وعد من عيوب المجتمع « البرجوازى » أو مجتمع الطبقة الوسطى أنه يعتمد على الإقناع في جميع الأمور ، ولا يلتفت إلى الفضائل الحيوية وبواطن العمل من أعماق السرائر والطباخ .

وكفر سوريل بالأحزاب البرلمانية جمياً ، وطوى له على إيمان لا يتزعزع باستحاله الإصلاح والإنقاذ على يد حزب من هذه الأحزاب ، وزاده إيماناً بذلك أنه خاض معركة الدفاع عن الضابط دريفوس فلم يلبث أن لمس بنفسه كيف

يعرض المسلح لكل حركة نبيلة في معرك السياسة ومنازعات الأحزاب ، وأيقن أن الجمود الغالب بين سواد الناس لا ينساق لدعوات النبل والأريحية ولا تجدى مخاطبته بهذه الدعوات على أى نحو من الأ纽اء ، وإنما تجدى الدعوة إلى الأريحية النبيلة إذا خوطبت بها نخبة مختارة من المطبوعين على الإقدام والمبادرة ، وخرج من تعقيبه على تواريخ التهضات جيما بفكرة لازمه طوال حياته ، وهى أن نهضات الأديان والحضارة كانت على الدوام من عمل نخبة قليلة elite تفرض مشيئتها على الكثرة الكبرى فتنقاد لها كما ينقاد القطيع لرائده أو لراعيه .

واشترك سوريل في السياسة العالمية أيام الدعوة إلى السلام وفض المشكلات بالتحكيم والوثام ، فنفرت نفسه من هذه الدعوة لأنها اعتقاد أن آفة الإنسانية في زمانه هي الاستكانة إلى اللذعة ، والركون إلى الرغد والرخاء ، وتهيب الإقدام على أخطار البطولة والفداء ، وهي الأخطار التي لا غنى عنها لاستنقاذ « المجتمع البشري » من الإسفاف والابتذال والنهوض به إلى المثل العليا وعظام الظموح والأمال الجسام .

\* \* \*

ولا يكتم سوريل أن آراءه هذه في مجملها تم على التشاور

وأنها صريحة في السخط والنقطة ، بل هو يجهر بتفضيل التشاوم على التفاؤل ويزعم أن المتفائلين لا يعملون شيئاً لأنهم يتخيّلون أن الحوادث تجري في مجرى الصلاح والأمل بغير حاجة إلى جهود المصلحين وذوى الآمال البعيدة . وقد غال في تشاومه أحياناً من غباء الجماهير التي يريد إصلاحها كما قدمنا ، وكان طوال حياته من أنصار الكاتب المعروف لقراء العربية جوستاف لوبون الذي يقرر أن الجماهير تبعد السادة ولا تبرح على استعداد للإقبال على «قيصر» يروعها بقوته وجبروته ، ولم يكن هو يكره أن تلتئم الجماهير حول «قيصر» يلهب حماستها ويستنهضها لغايتها . ولهذا جنح فترة من الزمن (١٩١٢) إلى حزب العين المتطرف الذي اشتهر باسم «أكسيون فرانسيز» Action Francaise و يقدم النظام على الحرية وينكر المجالس النيابية في صورتها الحاضرة . ومن الواجب أولاً في عرف سوريل أن تنصرف الجماهير عن لغط الديمقراطية وتلتئم حول راية واحدة ، ثم تسعى بها النخبة المختارة إلى غايتها المنشودة . أما هذه الغاية المنشودة فهي موضع الافتراق بينه وبين أصحاب المذاهب الأخرى . فهو مع إقباله على مذهب كارل ماركس في أوائل شبابه يخالفه كل الخالفة في جدوى المساعي

السياسي والاعتماد على الحكومة ، وهو كذلك يخالف الأشتراكيين النيابيين ويعتقد أن حكومتهم إذا قبضوا على زمام الدولة لن تختلف عن حكومات النبلاء أو الطبقة الوسطى .

إلا أنه — مع مخالفته لكارل ماركس — يدين بقوة العوامل الاقتصادية ويستند إليها في اختيار الحركة التي تؤدي إلى الإصلاح . فلا بد من التعويل على طبقة اقتصادية لإنشاء المجتمع الجديد ، ولن تكون هذه الطبقة بالبداية طبقة العلية لأنها هي التي فسّرت وجنت بفسادها على المجتمعات الحاضرة ، ولن تكون هي الطبقة الوسطى لأن أوساط الناس يتحرون الأمثلة العليا التي يتحراها علية الناس ولا يجدون في شؤون معاشهم موضعًا لفكرة جديدة يجرون وراءها لتفويض مجتمع وإقامة مجتمع في مكانه . فلم يبق إلا سواد الدهماء من الأجراء والمعوزين للنهوض بأمانة الرسالة الجديدة وراء هذه « التخبة المختارة »

وعلينا أن نذكر دائمًا إعراض سوريل عن التفصيات العلمية والبرامج المعقوله التي يتونحاها الطوبويون إذ يتهمون أنهم مطعون سلفاً على كل خطوة من خطواتها في الحاضر والمستقبل فأمثال هذه البرامج لا تقدم ولا تؤخر في حوادث التاريخ .

ولا يبلغ من أثرها أن تستجيش نفوس الجماهير وتلهب فيها الحماسة والنخوة وترتفع بها إلى التفدية والاستشهاد . إنما اللازم في هذه الحالة خرافة أو أسطورة أو أمثلة أو فكرة ساحرة ، ولا يلزم عند عرض هذه الفكرة إلا أن ترور السامعين بصيغتها وتلقي في روعهم أنها قابلة للإنجاز في جملتها ، ومهمة النخبة المختارة هي توكيده هذه الفكرة بالتكرار والتعزيز والعمل الذي لا يحجم عن العنف إذا اقتضاه .

ويسمى سوريل هذه الفكرة « Myth » وهي في اللغات الأوربية تقابل الخرافة والأسطورة كما تقابل الشخص المتخيّل أو المثاللة التي يتمثلها من ينظر إليها ولا يكاد يتبيّنها ، وقد اخترنا لها كلمة الأمثلة لأنها وسط بين معنى الفكرة ومعنى الخرافة . فإن سوريل لا يبلغ بمعنى الكلمة أن تكون فكرة قابلة للدرس والبرهان ، ولا يبلغ بها أن تكون خرافة يعلم السامع لها أنها خرافة لا تثبت في عالم الواقع ، وقد قال في تعريفها إنها لا تقبل التفنيد لأنها مشروع عمل ومحاولة ، فكل ما يقال عنها إذا أخفقت أنها لم تتحقق اليوم وسوف تتحقق في المحاولة التالية .

والأمثلة التي اختارها سوريل لتكوين الجماهير حول

الراية هي «إضراب عظيم» تتحفظ نقابات العمال والصناع  
لإعلانه في وقت من الأوقات ، ولا ضير في تصويره لهم في  
صورة الواقع انقريباً .

وفحوى الأمثلة أن تعرض الطبقة الفقيرة عن الانتخابات  
وتنصرف بجهودها كلها إلى تنظم النقابات وإعدادها ليوم  
«الإضراب الأعظم» متى تم لها أن تقبض على أزمة الإنتاج  
في المجتمع كله ، ويومئذ تضرب عن العمل وتتشل حركة  
الطبقة العليا والطبقة الوسطى وتبرم أمرها في إدارة المرافق العامة  
وتوزيع مطالب المعيشة بالمبادلة والمقايضة أو بأسلوب المعاملة  
الذى تملأه الضرورة في حينها .  
يمكن هذا ؟

في رأى سوريل أنه يمكن ، ولكنه يرى أيضاً أن المهم هو  
 فعل «الأمثلة» في نفوس الممثلين بها لا إمكان وقوعها  
بجميع أجزائها ، وقد يقع الإضراب الأعظم أولاً يقع على طول  
الزمن ، ولكنه ينفع في بلوغ غرضه ويؤدي إلى نتيجة تهدى  
إلى ما بعدها .

فالأماني التي أذاعها الحكم الإيطالي «ماتسيني» بين  
قومه كانت كأضغاث الأحلام في رأى النقاد «المعقولين» ..  
ولكن إيطاليا الحديثة لم تكن لتصبح شيئاً مذكوراً في العالم

الأوربي لولا تلك الأماكن والأحلام .

وبحنود نابليون بونابرت كانوا يقدمون على « الاستشهاد »  
إيمانًا بمجد البطولة ومجد الدولة ، وهم يعيشون ويموتون في  
فacaة لا ينفعهم فيها هذا المجد ولا ذاك .

وبعد فلن ذا الذي يسوغ له أن يدعى الجزم بما يكون  
أولاً يكون من أطوار الجماعات البشرية في المستقبل البعيد ؟  
إن العقائد الكبرى قد انتشرت بين أتباعها لأنها ملأت  
قلوبهم بالثقة وعمرت صدورهم بالأمل ووافقت منهم دخيلة  
السخط على ما هم فيه ، ولم تنتشر لأنهم عرضوا وعدوها على  
موازين الاحتمال فرُبِحت عندهم كفة الإمكان . . . ويقول  
سوريل إن الدين الذي يوضع كل عقيدة بالعقل والبرهان  
يضعف ويترزع وإن الدين الذي يترك للغيب المجهول  
محلاً من الضمير يقوى ويستقر ، وبهذا يعمل غلة الكثلكة  
على اللوثيرية في الديانة المسيحية .

يقول : إن البدعة الحديثة التي جاء بها القرن التاسع عشر  
قد خللت إلى جماعات المتعالمين أن العلم التجاري قادر  
على شق الحجب والنفاذ إلى غياب المستقبل : « ولأن  
الفلكيين سجلوا جداول القمر ترى المتعالمين يتوهّمون أن  
غاية العلم كلها هي استطلاع المجهول بدقة وخفائية ،

ولأن فرييه Verrier قد استطاع أن يرمي إلى موقع السيار نبتون الذي لم يكن مرئياً قط وكان فرض وجوده عفياً في تعليل الأضطراب على السيارات المرئية — ترى المتعالمين يتوهون أن العلم قادر على إصلاح عيوب المجتمع والإيماء إلى الخطط التي تزيل المساوى من هذه الدنيا . ومن الجائز أن نعتبر أن هذا هو تصور الطبقة الوسطى للعلم وأنه على التحقيق يطابق التزعة الفكرية التي هيمنت على رءوس أصحاب الأموال حين رأوا أنهم — مع عجزهم عن الإحاطة بشؤون مصانعهم — يجدون على الدوام المخترع الألمعي الذي يخرجهم من ورطائهم ، وكأنما كان « علم الطبقة الوسطى » طاحونا تخرج لنا حلولاً لجميع المشكلات التي نلقاها في طريقنا ، فليس العلم إذن وسيلة من وسائل إتقان المعرفة ، بل هو حيلة لتحصيل بعض المنافع المطلوبة » .

وكذلك يتفق سوريل اعتراف العلماء والباحثين المخلصين على فكرته العزيزة التي ساهم بها في حركة الثورة النقابية ، وهي الإضراب الأعظم .

ونقول إنه ساهم بها في الحركة النقابية لأن الحركة النقابية في ذاتها كانت قائمة منتشرة قبل انتهاء إلية ، ولكنها برز فيها لأنه اشتهر بتوكيد أمثلة الإضراب الأعظم وساعد على تدعيم الحركة

النقائية بنظريات الفلسفة وعلم الاجتماع ، وقد أراح نفسه وأراح أصحابه من مؤونته المناقشة والجدل حول هذه الأمثلة ، فتقرر لديه أن العلم مخطئ في ادعائه الإحاطة بما ينجم عن التبشير بالإضراب الأعظم ، ولكن المبشرين به غير مخطئين لأنهم على يقين من إنجاز شيء على سنة العمل والتغيير التي حلت في اعتقاده محل سنة التقدم والارتقاء .

وقد أسلفنا أن الرجل صالح لأن يتلذذ عليه المتفقون والمتناقضون ، ولعل طبيعة الحركة النقائية نفسها تشحها للالتقاء بكثير من المذاهب على فرط ما بينها من التناقض والافتراق .

فهي تلتقي بالفوضية لأنها تنكر الحكومة وتنفي عن برنامجهما استخدام الجندي والشرطة في مجتمعها الذي تسوده بعد نجاحها ، وتصر على أنها إذا بلغت من القوة أن تستخدم الجندي والشرطة فقد بلغت من القوة ما يمكن لإدارة المجتمع بالنقابات دون غيرها ،

وهي تلتقي بالشيوعية لأنها تؤليب الأجراء والفقراء وتعتبر الحرب بين الطبقات أصلًا من أصول الأطوار الاجتماعية .

وهي تلتقي بأحزاب اليمين المتطرفة لأنها تحارب الديمقراطية والحكومة النيابية وتتكلّل الأمر إلى النخبة الممتازة دون الكثرة المغمورة .

بل هي تلتقي بالمصلحين السياسيين من رجال الكنيسة الذين يقتربون الحكومة التعاو尼ـة Corporative State لحل مشكلة الطبقات ، فإن التعاون يقوم في بدأ الأمر على نقابات .

ولا يرى أحد من المطلعين على مساعي الدعاة الاجتماعيين والسياسيين - ما ظهر منها وما بطن - أن الحركة النقابية تقدم في العالم وتؤذن بالامتداد والاتساع ، فربما كان أهم سبب للهتاف باسمها أن النقاد نسبوا نجاح الفاشية الإيطالية والنازية الألمانية إليها ، وزعموا أن موسوليني طبق نظام النقابات في مجلسه النيابي تنفيذاً لآراء سوريل الذي أعلن غير مرة أنه من تلاميذه !

بيد أنه «نجاح معكوس» «أن ينتهي إنكار الحكومة إلى تركيز السلطان كله في أيدي الحكومة ، فربما كان القول بإفلاس النقابية لهذا السبب أصبح من القول بنجاحها لأجله ، ولا سيما بعد انهيار الفاشية والنازية وبعد تجربتهما في الدولتين على أوسع نطاق .

والظاهر أن «النقابية» مبتلاة بداء أصيل يتعدى شفاوه ، إذ هي تصاب مما يبدو أنه موطن القوة فيها . فعلة فشلها لا صفة بعلة رواجها لا تنفصل عنها .

إن من شواهد القوة — في الظاهر — أن تلتقي المذهب بعده مذاهب تتناقض فيما بينها كما تتناقض الفوضية والشيوخية أو الفاشية والحكومة الدينية ، ولكن هذا بعينه هو ممكّن الضعف في المذهب حيث التقى وحيث افترق ، إذ هو يتشعب ويتوزع ولا يصب قوته كلها في اتجاه واحد ؛ فله من يؤيدهونه من جهة محاربون مستميتون في حربه من جهة أخرى ، كلما وصل إلى الفعل الخاسم والتنفيذ الأخير .

وإذا جاز الأخذ بالأرقام المسجلة في أسانيد المصانع وأسانيد الميئات الثورية فهذه الأرقام تدل على تناقض النقابيين في جميع البقاع التي ظهروا فيها ، وكأنما يطرد النقص في عددهم ورواج دعوتهم في كل قطر تقدمت فيه الصناعة والحكومة النيابية . فهم على حظ من الرواج في أمم أمريكا اللاتينية وكانوا على حظ من الرواج في إسبانيا الجمهورية ولكنهم يتأخرن ولا يتقدمون بين صناع الولايات المتحدة والجزر البريطانية .

في الولايات المتحدة نشأت طائفة من العمال على غرار النقابات الفرنسية سميت هناك « باسم عمال الدنيا الصناعيين » وهي الطائفة التي يشار إليها بحروف (I. W. W.) اختصاراً لاسم *Industrial Workers of the World* ولكنها لم تلبث أن عكفت

على نفسها وانعزلت عن صهوف الحركة العمالية في أنحاء الولايات من أقصاها إلى أقصاها ، فبقي فيها الطارئون المهاجرون وقيل على سبيل الفكاهة إن عمال أمريكا طبقتان : طبقة أرستقراطية وهي التي اشتغلت على الحنkin الأصلاء وطبقة عاملية وهي التي اشتغلت على هؤلاء الطارئين الغرباء ، وقد أصاب الفرع الكندي والفرع الأسترالي ما أصاب زملاءهم في الولايات .

أما البذر البريطاني فالذين بقوا من عمالها خارج النقابات التي تدين بالجهود البرلمانية لا يزالون في الوقت نفسه خارج النقابات الثورية التي تنكر البرلمان والحكومة ، وقد اتخذوا ذم عنوانا آخر باسم الاشتراكية النقابية Guild Socialism وخالفوا النقابيين الثوريين في إنكار الحكومة معلنين أن بقاء الحكومات لا يضرir «المصنع» إذا استغل بإدارته على الأصول الاقتصادية . وسوريل نفسه قد ختم حياته وهو على يأس من النقابيين الثوريين فاعتزلهم واعتزلوه ، وشيعته الصحافة الشيوعية الرسمية بأوصاف لا ترضى تلاميذه من قبيل : «الرجعي والبرجوازى والنفوضى والبرودونى — نسبة إلى برودون Proudhon —» ذاكرة له فقط أنه كان يعمل على إضرام الثورة ما استطاع . ولم يكن الرجل ذا وجهين باختياره ، ولكنه كان على

الرغم منه ذا وجوه شني يلافي بها أقصى اليسار وأقصى اليمين ،  
فأدراكة حظ من تعددت وجوهه ، فلم يكن وجيهها عند هؤلاء  
ولا هؤلاء .

## باريتو Pareto

١٩٢٣ - ١٨٤٨

فلغريدو فدريليكو داماسو باريتو هو وريث أسرة إيطالية نبيلة ، كان أبوه من أنصار «ما تسيني» إمام الوطنية الإيطالية وأقام زمناً في فرنسا فتجنس بالجنسية الفرنسية وقضى حياته متصرفاً للمبادئ السياسية المتطرفة ، وولد له ابنه «باريتو» صاحب المذهب الذي نحن بصدده في باريس حيث نشأ وتعلم وتخرج من مدارسها ومدارس تورين .

وقد خلف باريتو أباً في هندسة السكة الحديد الإيطالية ، ثم اشتغل ب الهندسة المناجم وعكف في أثناء ذلك على مذاهب الفلسفة الحديثة وأهمها في إبان نشأته مذهب أوبرست كونت إمام المدرسة الوضعية ، وقد خرج من دراساته وتجاربه مناقضاً لرأي أبيه في إيمانه بمبادئ الحرية المتطرفة ، فكان من أنصار حرية التجارة ولكنه كان يشعر بخيبة الأمل من جراء إخفاق الحكم الديمقراطي في بلاده وفي بعض الأمم الأخرى ، ولا أعياء تقرير مذهبه في الاقتصاد

وفي السياسة بين أبناء وطنه تحفز للهجرة منه ولبي أول دعوة وصلت إليه من سويسرا لتعليم الاقتصاد السياسي بجامعة لوزان ، وهناك توفر على بحوث الاقتصاد ثم على التوسع في دروس الحكم واستخلاص القواعد التي تقوم عليها النظم الحكومية ، وانتهى منها بالرأي المفصل الذي شرحه في كتابه الضخم المترجم إلى اللغة الإنجليزية باسم العقل والمجتمع

*Mind and Society*

ويعتبر پاريتتو أعلم هذه الزمرة من فلاسفة الحكم في العصر الحديث ، فهو على علمه بالرياضية صاحب نظريات وتعريفات في علم الاقتصاد عن القيمة والدخل والطلب ورأس المال والسعر يعول عليها الاقتصاديون ويحللها المواقفون لها والمتشككون فيها محل الاعتبار ، وكتابه الذي تقدم ذكره أوفى الكتب مراجع من أمها التواريخ والثقافات الغابرة والحاضرة ، وأحفلها بالأنسانيد والأمثلة والقرائن التي عنى بتقسيمها وتبويتها على نهج المناطقة والعلماء التجربيين ، فهو في مجلداته الأربع الضخام أوفى كتب الفلسفة السياسية التي وضعها الأقدمون أو المحدثون إلى اليوم .

ومع شغف الرجل بوضع القوانين وتسمية النظريات لم تغرر به الثقة إلى الجزم بعصمة القوانين التي تتعلق بأطمئن

المجتمعات الإنسانية . ففي وسعك أن تقول إن التاريخ يكرر نفسه كما في وسعك أن تقول إنه لم يكرر نفسه قط على حسب الوجهة التي أنت ناظر إليها ، فإذا نظرت إلى جوهر العوامل التاريخية فهناك تكرار لا شك فيه . وإذا نظرت إلى العوارض الظاهرة فليست هناك عارضة تشبه غيرها كما تشبه النسخة من الكتاب نسخة أخرى ، ومن كلامه في تقديم نظرياته : « إن القوانين التي تسمى بقوانين العرض والطلب لا يمكن أن تستخلص من الإحصاءات وفaca للمقادير والأثمان التي ترصد لبضاعة ما مخلوبة إلى السوق . فإذا قال الاقتصاديون إن زيادة العرض تؤدي إلى هبوط الثمن فهم يقررون قانونا عن حالة مثالية يندر أن تشاهد في عالم الواقع ، ويجب أن نلاحظ في تطبيق نظريات الاقتصاد أنه من الوهم أن نعتقد أننا أقرب إلى الواقع حين نبدأ بقانون العرض والطلب مما نكون حين البدء بقانون الاستعمال والمنفعة الذي ذهب إليه الاقتصاديون الأولون أو قانون هامش المنفعة أو الندرة أو المحدودية وغيرها من قوانين الاقتصاديين المتأخرین ، ومهما نصنع فلنخن في النهاية راجعون إلى التجريدات العامة ولا يسعنا أن نصنع غير ذلك » .

فلا محيسن إذن من التفرقة بين القوانين التي يتبناها التطبيق

طرباً وعكساً لقانون الجاذبية في الفلك مثلاً وبين القوانين التي تبني على حشد الأمثلة والمقارنات وتلجمتنا إلى الخوض في كثير من المشابهات والمقارقات ، ثم تؤخذ الحقائق فيها بالتلغيم في غيبة ما هو أولى منها بالاعتماد عليه ، وأصدق منها في تفسير العدد الأكبر من الواقع والأطوار .

بذلك الإطلاع ، وبهذا التحفظ ، تقدم « باريتو » إلى شرح نظريته المستفيضة في نظم الحكومة ، وهذه خلاصة منها كأوجز ما يمكن أن تلخص ألف الصفحات في بعض صفحات صغار .

\* \* \*

أول ما يقرره باريتو أن أفعال الإنسان لا تقرن كلها بالتعقل ولا بمعرفة الأسباب ولا تكون الأسباب التي تعزى إليها هي الأسباب التي توحّيها ، ولا سيما الأعمال التي تدور عليها سياسة المجتمعات .

فهناك أعمال تعقلية أو منطقية ، وهي الأعمال التي لها غaiيات معلومة ووسائل مرسومة ، كالمنضدة يصنعها التجار ، والكتاب يصنفه المؤلف ، والقصر يشيده البناء ، والصورة ينقشها الرسام .

وهناك أعمال لا تخضع للتعقل ولا يتبعها التعقل إلى نهاياتها ، ومنها السعي إلى الأمثلة العليا ، أو أحلام السعادة

الأبدية ، أو الأنظمة المثالية في المجتمعات ، أو ما شاكلها من المطالب التي لا تتضمن غاياتها ولا تتفق العقول على وسائتها . ونحن في الاصطلاح نسمى الأعمال الأولى بالمنطقية ونسمى الأعمال الثانية باللدنية أو الغريزية . ونفضل اللدنية لأن الغريزة قد تتصل كثيراً بالمعقولات .

ولهذه الأعمال جمياً من النفس البشرية مصدراً : مصدر الجذور ومصدر المستقىات .

فابخنور قلماً تغير من زمن إلى زمن ، والمستقىات هي التي تتغير بالأسماء والعبارات الكلامية والفنية ، ويكثر تغييرها عند ما يزول نظام من أنظمة الحكم ويختلفه نظام آخر ، فلا بد لكل نظام من مستقىاته ومصطلحاته : مع بقاء الجذور في الغالب على ما كانت عليه .

وأباخنور على الدوام هي المصدر الأكبر للأحداث السياسية ، فإنما المستقىات تفسيرات لا يهم كثيراً أن تتفق أو تختلف ، ما دامت الجذور هي الأساس المكين .

لهذا يتافق في التاريخ أن تعرف الأمم بغایة واحدة ودين واحد ولكنها تتناحر فيما بينها كأنها متشعبه المقاصد متناقضه الآمال ، لأن مقاصدها وأمامها هي المستقىات العرضية ومن ورائها الجذور الكامنة على الدوام بغير تبدل .

وكذلك يتفق أن تتفرق الأمم شعاراتاً ومقدساً وتجتمع في صف واحد أمام عدو واحد ، لأن حركاتها تصدر من جذورها ، ويجذورها على وفاق عند انقسام الأصدقاء والأعداء .

وقد عرض باريتو ألف الحوادث والصروف التاريخية والدلوافع النفسية ثم ردها جمِيعاً إلى ستة أنواع من الجذور . النوع الأول سليقة الترقيق Combination وهي السليقة التي توحى إلى الإنسان أن يوفق بين كيانه وبين مؤثرات الكون الذي يعيش فيه . ويصدر عنها السحر والاعتقاد في بعض النجوم أو الأرقام أو الطوالع والبخوت ، كما يصدر منها ربط الواقع العلمية وربط المشروعات الكبرى وكل محاولة لتقدير مركز الإنسان بين ما يحيط به من المؤثرات والآثار .

والنوع الثاني سليقة المثابرة والصيانة Group Persistences وهي الكفيلة بحفظ تلك التوفيقات والغيرة عليها والدفاع عنها ، وإليها ترجع المحافظة على تقاليد الأسرة والأمة وضروب العقائد والعادات .

والنوع الثالث سليقة التعبير بالكلام والعمل ، وإليها يرجع الإعراب عن شكيات المجتمع ومقترنات الإصلاح

والنقطة من خروج بعض الناس على التوفيقات والتقاليد والاجتهداد في ردهم إلى ما يعتبره العرف سواء السبيل .

والنوع الرابع سليقة العلاقات الاجتماعية . وإليها يرجع عرف الناس في صلات بعضهم البعض آحادا وأسرًا وطوائف وطبقات وهي سليقة وثيقة الارتباط بالنوعين الأولين .

والنوع الخامس سليقة السلامة وهي تتعلق بفرد فرد من آحاد المجتمع . ثم هي سليقة يحكمها العرف والعادات ، ولأجلها يتثبت كل عضو من أعضاء المجتمع بسلامة حوزته ويعقد الصلة بينها وبين معلم الحياة الاجتماعية خشية ما يصيبه في سلامته من جراء المساس بتلك المعلم ، نعماً ما يساوره من الغيرة على معلم الاجتماع بغير نظر إلى سلامته « الشخصية » .

والنوع السادس سليقة الجنس . والمقصود بها عرف السليقة الجنسية لا مجرد الرغبة المتبادلة بين الجنسين ، وعن هذه السليقة تصدر الطواطم الاجتماعية والمحظورات وقضايا الأخلاق وما يصح أن يسمى بالعقد النفسية في الجماعات والأحاداد وخرافات الحمل والولادة وخصائص الذكور والإإناث والأبناء والبنات .

تجمع هذه الجذور — متحدة أو منفصلة — في أساس كل حركة سياسية تشمل المجتمع في حالى الحافظة أو التجديد ، وهى كما تقدم لا تتغير من جيل إلى جيل إلا في صورها وتعبيراتها الظاهرة وهى المشتقات والفروع .

وقد أحصى باريتو هذه المشتقات فأدخلها في أربعة أنواع : أولها هو مرجع الحكم الاجتماعية والقواعد السياسية التي يتخذها الناس قضايا مسلمة يردونها أحياناً بغير بحث عميق في معاناتها ، وقد تكون صحيحة أو غير صحيحة ، وقد تكون صحيحة في أوقات أخرى ، ولكن المهم هو سريانها في العرف لا مقدار ما يتحرّأ القائلون بها من الصحة والتحقيق ، ومن أمثلتها قولهم : «في التأني السلامة وفي العجلة الندامة و «الظلم مرتعه وخيم» و «عامل الناس بما تحب أن يعاملوك به» و «الناس أكفاء أبوهم آدم وأمهن حواء» و «صوت الشعب من صوت الله» و «الإحسان منجاة من السوء» و «رأيان أفضل من واحد ورأى الثلاثة لا يخطئ» و «خير لك أن تصاب مظلوماً من أن تصيب ظالماً» ومانحها هذا النحو من حكم الأخلاق الاجتماعية التي يستشهد بها في المواقف السياسية ، وأقواها وأنفذها ما كان موجزاً يسهل

تكريره على صيغة واحدة .

والنوع الثاني من المستعقات هو الذي يوحى إلى النفس الاطمئنان إلى المصادر والأسانيد التي تستمد من أقوال المشهورين الموصوفين بالثقات ، فما قيل قد بما يتلقاه الخلف بالتسليم ولو لم يكن هناك برهان في الحاضر أو الماضي على صدقه ونجاح المعتمدين عليه .

والنوع الثالث هو المبادئ التي يحسن وقوعها في الشعور أو توافق المقررات الشائعة في زمن من الأزمان ، وبهذا النوع من المستعقات يتمكن الدعاة من ترويج أقوالهم بما يسمونه «إرادة الشعب» أو «المصلحة العامة» أو «حرمة الوطن» أو «حقوق الإنسان» أو «التضامن الاجتماعي» وما إليها من العبارات التي يصحبها شعور منهم بالموافقة والحماسة .

ورابع الأنواع هو المجازات والكنايات التي يختلط فيها الواقع بالتخيل والتقرير بالتشبيهة والتثليل .

وهذه المستعقات جمِيعاً يطْرأُ عليها التغيير بين نظام ونظام من سلسلة الأنظمة الحكومية المتعددة ، والداعون إلى النظم الجديدة يعنون باستبدال مستعقات جديدة بالمستعقات القديمة التي يخشون أن تصدمهم وتعرقل حركاتهم كلما هجموا على

تراث غابر طالت مده وتسيل إلى الوعي الباطن في نفوس الجماهير ، ويعينهم في معظم الأحوال على تغيير المشتقات أن تقرن بالنظم الحكومية التي تتبع سخط الرعية عليها وما زالوا يتبرمون بها حتى فقدوا الثقة بأقوال دعاتها أو سئمواها وكرهوا تردادها ولو لم يفهموا بطلانها . إلا أن المشتقات الجديدة لن تخرج عن كونها صورا وتعابيرات لتلك الجذور الحالدة التي كنت في الطبيعة البشرية ولازمتها على تعاقب الحكام والحكومات .

ويسأل السائلون : لماذا تحدث الثورات وتتجدد الحكومات إذا كانت تقوم دائما على الجذور الكامنة في الطبيعة البشرية . وجواب باريتو عن ذلك في كلمات معدودات هو قانون «تناوب الصفة الممتازة لمقاييس الحكم بين الأجيال المتالية » . فمن الخطأ أن تخيل أن الجماعة البشرية تظل على حالة واحدة لأنها لا تخرج عن طبيعتها البشرية .

فالمجاعة البشرية خليط من الأنساب والأجناس والأمزجة والمدارك والمنافع والصناعات ، وقد تكون شروط بقائها معروفة بالنسبة إلى الجماعات الأجنبية التي تزاحمتها ، ولكن الشروط الداخلية لا تستقر على حال ولا تطرد على نسق واحد بين جميع الأجيال .

فشرط البقاء في معرك الأمم تتلخص في المانعة والقوة ، وبغير مناعة ولا قوة لا أمان على الدولة من الضياع أو الخضوع لمن ينazuونها .

أما شروط البقاء للمجتمع في حياته الداخلية فهي متقلبة متتجددة ، وفقا للتقلب والتتجدد في تركيب عناصره وزيادة بعضها ونقص بعضها ، ونشاط فئة منها وانقباض فئة غيرها . وقد كان من السهل أن نتوهם مصلحة واحدة للمجتمع الصغير في الأزمنة الغابرة ، وأن نتوهם أن كل مواطن في ذلك المجتمع يعمل مع إخوانه في اتجاه واحد هو الاتجاه القومي الشامل للمواطنين أجمعين .

أما المجتمعات الحديثة فربما كانت بعض أبنائها مصلحة تناقض مصلحتها في أشد الأزمات التي تهدد كيانها ، كما يحدث في إبان الحروب من التناقض بين أنصار التضخم والغلاء وأنصار الحرب على العموم وبين سواد الرعية الذين يقع عليهم عبء الغلاء وعبء القتال .

ففي المجتمعات كهذه تتصارع القوى وتتدافع المطامع ولا ينقطع التنافس على مراكز الحكم بين ذوى الحول والخيلة وهم لا يصعدون إليها جمِيعا في كل آونة ، بل يحدث على الدوام أن يكون هناك أناس مقصون عن الحكم وهم قادرون عليه

ولا يقلون قدرة عليه عمن تولوه بالحول أو بالحيلة .  
وفى كل مجتمع فئات من العسكريين ورجال الدين وكبار الأغنياء والمفكرين والgamers والمخالفين على قلة أو كثرة فى العدد ، وعلى رجاحة أو نقص فى المزايا الخلقية والعقلية ومن صفة هؤلاء كلهم تألف الحكومة وتستأثر بسلطان الحكم حتى تفقد مزاياها الأولى وتضعف عن حماية سلطانها فتختلفها على المهل أو على العجل صفة أخرى يصيغها مع الزمن ما أصاب سابقاتها .

والأمثلة التاريخية التي يرى پاريتو أنها تعزز رأيه تستغرق المئات من الصفحات . وقد تلخص فى مثل عام يغنى عن الإسهاب فى السرد والتفصيل .

فئة من الأقوياء يثنون إلى مراكز الحكم في حقبة مؤاتية ، يستعينون بأعوان من الدهاء وأصحاب الحيلة على توطيده وحل مشكلاته ، ويضعف الأقوياء كلما استسلموا للطمأنينة والمعيشة الرتيبة ، ويتهاون الدهاء كلما جازت الحيلة واستقرت عليها العقائد والعادات فلا يكلفون أنفسهم عناء التدبير والتفكير ، ومع ضعف الأقوياء والدهاء يسوء الحكم وتضطرب الحال وتتشعب مصالح الأشياع والخصوم ويتطلع إلى الحكم طراز آخر من الأقوياء والدهاء طال بهم الترbus وانتظار

الفرصة ، فما هي إلا أن تنسح لهم حتى يثبوا وثبتهم ويعدوا تمثيل الدور السابق كرهاً أخرى .

وبين الجنود الستة التي لخصناها فيما تقدم نوعان يرشحهما پاريتو لولاية الحكم في جميع الأدوار ، وهما النوع الأول الذي يشتغل بالتفوق من سهرة وكهان ومفكرين وذوي احتيال وتصف ويسميهم كما سماهم مكيافل بالتعالب ، والنوع الثاني الذي يشتغل بالثابرة والصيانة ويركز إلى القوة والإقدام والطبع الغيور ويسمهم مثله بالأسود ، ولا خوف على الحكم ما دام له حماة من ذوى الحول والخبلة ، ولكنه شرط لا يتوافر على توالي الزمن ، فلا يسلم المقتدر بمحوله أو بمحيلته من جرائر التواكل والإهمال ؛ ومن دأب أصحاب الخبلة أن يفقدوا الصفات العسكرية ، ومن دأب أصحاب الحول أن يفقدوا صفات الدهاء والمداورة ، وبمرصد لهم أناس يزيدتهم التطلع همة ويزيدتهم الأمل بأساً وشدة ، لا يقلون عنهم قدرة وقد يزيدون عليهم ، فتسنح لهم الفرصة لا محالة بعد انتظار يطول أو يقصر ولكنه لا يدوم إلى غير انتهاء .

« وهب أمة من الأمم لها صفة حاكمة من النوع الأول الذي يشتمل على أوفر العناصر في الرعية قاطبة حظاً من الحنكة والذكاء . ففي هذه الحالة تتجدد الرعية على الأغلب

الأعم من هذه المزية ويضعف أملها في الانتصار على الصفة  
الحاكمة ما دام المرجع إلى الذكاء والحسافة . . . غير أن  
المعهود على الأغلب الأعم أيضاً أن أصحاب الحيلة والذكاء  
يفقدون الميل شيئاً إلى استخدام العنف والقوة والعكس  
بالعكس في أمر أصحاب العنف والقوة ، ومن ثم يؤدى تكثير  
الذكاء في الأولين إلى تركيز العنف والإقدام في الآخرين ،  
ويختل التوازن بين الفريقين مع الاستمرار ، لأن أحدهما  
زاد حظه من الحيلة ونقص حظه من الحرأة والإقدام والثاني  
زاد حظه من الحرأة والإقدام ونقص حظه من الحيلة . فإذا  
حصل مصادفة أن ذوى الإقدام وجداولهم زعماً يحسن الاحتيال  
وتصريف الأمور — وقد ظهر من المصادفات المتكررة في  
التاريخ أنهم لا يعدمون هذا الزعيم من بين الطائفة المتبدلة  
في صفوف الدهاء أنفسهم — فيومئذ يتهيأ لهم كل ما يلزمهم  
لإقصاء الحاكمين عن الحكم . وهى الدورة التي لا عداد  
لتكرارها منذ فجر التاريخ إلى أوقاتنا الحاضرة » .

\* \* \*

تلك صورة تقريبية تتكرر على مدى الزمن ، بيد  
أنها لا تكرر على هذا الشكل دون غيره ، بل تتبدل أشكالها  
ويثبت منها شيء واحد من وراء تلك الأشكال المتبدلة

فلا تفتأ صفة تعلو وصفة تهبط بالحول وبالحيلة على أساليب  
شئ ، تتراوح بين أسلوب سبرطة العسكرية وأسلوب أثينا  
الفلسفية ، وفي كل منها مزيج من السطوة والخسافة .  
ويستخدم پاريتو بعض مشتقاته أو مصطلحاته لتطبيقه على  
علم السياسة كالحكمة التي يقابلها عندنا قول القائلين « إن  
الناس على دين ملوكهم » .

فإنه يقرر أن الآداب والأخلاق في كل مجتمع هي  
آداب الصفة وأخلاقها ، وأن الرعايا يتشبهون بحكامهم  
إن لم يكاثلواهم طبعاً وعادة واستعداداً للتخلق بالأخلاق  
الاجتماعية ، ولا يزال المجتمع في أمان ما دام الحكامون  
يدينون بالآداب والعقائد التي يعلنها الحاكمون ويحافظون عليها .  
وقد يؤمن الرعايا بوصايا المسيحية التي تحرم القتل والسرقة  
والكذب وتحث على الإيثار والرحمة ويقعون في تلك الأوزار  
ويتعدد بينهم من يعصون أوامر الدين وينتهكون وصاياه ،  
فلا يكون العصيان خطراً على النظام القائم كخطر الشك  
في وجوب تلك الأوامر والوصايا . إذ ليس العصيان هدماً  
للأساس الذي يستقر عليه النظام ، وإنما الكفر به هو الذي  
يهدم النظام ويعرضه للتتصدع والانهيار .  
ولا خطر على المجتمع من الذين يتشاركون بوقائع الأخلاق

فيسخرون من يشيد بالفضيلة وينكرون أن الصدق ينجي صاحبه والكذب يوقعه في المهالك كما يقال على ألسنة الوعاظ والمرشدين ، فإن هذا التشاوم يحمل أحياناً محمل العيرة على الصدق والسخط على الكذب والرثاء لمن يصابون في سبيل الحق والفضيلة ، ولعل في ذلك متنفساً للساخطين وباباً من أبواب الخض على إصلاح العيوب والتحريض على الآئمَّين .

وإنما الخطير على المجتمع من يسقطون تلك الفضائل والواجبات إيماناً بسقوطها ودعوة إلى عقيدة غير العقيدة التي توجبها ، فهذه هي عالمة الخطير والتصدع في البنية الاجتماعية ولن تماسك بنية تترنَّز فيها قواعد الأخلاق .

وقد ينجم في الأمة مصلحون ومجددون يخيل إليهم أن جلاء الحقيقة عن بعض الخرافات كاف لإزالة الآفات الاجتماعية وتقويم النظم والحكومات ، ويجوز أن يصيروا كما يجوز أن يخطئوا والمجتمع على صواب . غير أنهم مخطئون حتماً إذا خيل إليهم أن الجهل وحده هو العامل الذي يحول بين الناس وبين التصرف المنطقي المعقول ، فهناك عوامل غير الجهل تبقى مسيطرة على أعمال الناس ولو زالت من عقوفهم جميع الخرافات والأباطيل ، ولم يعهد قط في مجتمع مضى أن

الناس خلوا من جهالة أو خراقة وصمدوا على التفكير المنطقى في شئون السياسة ، ولا يظن قياسا على هذا أنهم يخلون يوما من الجهالات والخرافات مهما يتقدم بهم العلم وتنكشف أمامهم مجهولات الكون والطبيعة البشرية .

وذهبابا مع هذا الظن – بل نكاد نقول مع هذا اليقين – ينحى پاريتو على من يخلقون الأديان المنطقية في زعمهم ويحسرون أنهم يعوضون بها الناس عن أديانهم التي ألغوها ، فليس أشد من إلحائه على جماعة المتدينين الذين يسمون أنفسهم بالإنسانيين Humanitarians ويتوجهون أنهم يصلحون الضمائر بدين يخلقون قداسته بتدييرهم ، فإنه – على تقدير پاريتو – دين لا يحسب للمجهول حسابه ، وهو الخائب العميق الذي لا يتتجاهله دين من الأديان .

وبعد فما هو النظام الذي يزكيه پاريتو ويوطئ له بمذهبه المستفيض الذي اضطاع بجهود الجبارية لشرحه وتدوينه ؟ إنه لا يتسيع لنظام على نظام ، ولا يلقى بالا إلى فروق الأسماء والقواعد الشائعة أو ما يسميه المستنقفات ويرى أنها فروع تقتلع أحيانا ولا تقتلع معها الجذور .

إنما هو ي sistط الواقع التاريخية كما وعاها ، ومن تلك الواقع تبدو له حالة أفضل من حالات ولا يجزم أنها ميسرة

الوقوع بالطلب والاختيار .

فالحالة الفضلى هي أن تتولى الحكم صفة ممتازة من ذوى الحول والمحيلة وتنفتح الأبواب لتداول الصفة كلما أخفقت طائفة منها واستعدت طائفة أخرى للصعود إلى مكانها ، وأن تكون آداب المجتمع معتقدة مرعية لا يتشكك فيها الرعاة ولا الرعایا . وتنفتح الأبواب هنا أيضاً لتجدد الآداب على التدرج بغير حسم بين القديم والحديث يستلزم الصدام بينها لتقويض دعام وإقامة دعام .

وهذا يتطرف باريتو غاية التطرف في التوصية بحرية المعاملة وحرية التجارة . وينتقد الطبقات الحاكمة التي تحجر على المعاملات ويدخل في روعها أنها تستدين بذلك مصالحها ومصالح وارثتها . «فما من وسيلة لتوطيد السلم والأمان أزجع من أن تطلق الحرية للتجارة ويمتنع إتلاف الثروة» . وهو على طريقته في الحساب الاقتصادي يفرض أن ستينا واحداً خصص للتممير في عهد ميلاد السيد المسيح وجعلت فائدته أربعة في المائة قد تنقص مع دوام السلم ووفرة الرخاء ، ثم يقدر : كم يبلغ هذا المستيم في سنة ١٩٤٠ بعد الميلاد ؟ إنه يبلغ على حسابه .

كذلك يقرر من الوجهة الاقتصادية العملية ، لا من الوجهة النفسية وحسب - «أن أوفر الأعمال نتاجا هو العمل الذى يقبل عليه صاحبه برغبته . وأقلها نتاجا ما يعمله الخشيه من العقاب » .

ولو جرى الناس في مطالب حياتهم على سنة التعلق لما حجروا على المعاملات ولا حكموا في الأعمال أمرا غير الرغبة والحرية . ولكنهم في رعايتهم للحرية والطلاقة ما كانوا قط أحراراً مطلقين .

## جايانو موسكا

١٩٤١ - ١٨٥٨

ولد هذا الفيلسوف السياسي في نحو منتصف القرن التاسع عشر . وتوفي في نحو منتصف القرن العشرين ، فلو أنه اكتفى بما حدث في مدى حياته من وقائع السياسة وخطوبها لاستطاع أن يتزود من هذه المادة الراخمة ما يدعم به مذهبها كاملاً في أطوار الدول والحكومات .

ولد في صقلية وهي مهد الوحدة الإيطالية ومعرض التاريخ الحافل بآثار الدول وغرائب العادات الاجتماعية من أقدم العصور .

ونشأ وهو يستمع إلى قصص القتال بين الدولة الدينية المقدسة والدولة المدنية المستقلة : وتلقى في صباه أقصاص الرواة عن غرييالدى وفكتور عمانوبل وهى من أعجب الأقصاص عن العلاقة بين القائد « الدكتاتور » والملك المختار ، ثم شهد القارة الأوربية وهى تنتقل من نظام إلى نظام من أنظمة الحكم على اختلافها بين ملكية مطلقة وملكية مقيدة وبين جمهورية

وإمبراطورية ، وبين انتخابية تضيق فيها حقوق التصويت إلى انتخابية تتسع فيها هذه الحقوق غاية مداها من الاتساع .

وعاصر فرنسا وهي تحول من جمهورية إلى إمبراطورية ثم من إمبراطورية إلى جمهورية كرة أخرى ، وشهد قيام الدولة الجرمانية الموحدة كما شهد قيام غيرها من الدول الصغيرة في أوربة الشرقية ، ولم تنض في حياته فترة دون أن يسمع بنبأ من أبناء الثورات أو الفتوح ، وامتد به العمر حتى حضر الحرب العالمية الأولى وأحاط بكل ما تلاها من أسباب القلاقل أو أسباب قيام الحكومات وتنازعها وانهيارها ، وتم في أيام نضجه تطبيق ثلاثة من المذاهب السياسية في نطاق واسع بين أمم مختلفة الأجناس والثقافات ، فطبق المذهب الشيوعي في روسيا وطبق المذهب الفاشي في إيطاليا وطبق المذهب النازي في ألمانيا ، وطبقت مذاهب أخرى تمتزج فيها هذه المذاهب على درجات من الامتزاج في غير بلاد السلافيين والتيتون واللاتين ، وعاش إلى ما بعد نشوب الحرب العالمية الثانية فكانت تلخيصاً شاملًا لكل ما عابله من المشكلات القومية والعالمية ، وأكدت له من آرائه ما كان يحتاج إلى تأكيد .

وقد جنحت به سليقته إلى دراسة العلوم السياسية من

جوانبها التاريخية أو الفكرية ، فاطلع على تواريχ الأمم والحضارات في المشرق والمغرب ، وإن تاريخ الدولة الرومانية وحده لكاف لاستخلاص عبر السياسة في كل صورة وكل زمن ، ولكنه أضاف إلى العلم الراسخ بتفاصيله هذا التاريخ علما يضارعه بتواريχ الدول الشرقية من الصين إلى الهند إلى فارس إلى بين النهرين إلى مصر إلى بلاد العرب إلى ما استحدث بعد هذه الدول العظام من الديوبليات والولايات . ثم كان عمله أن يلقى الدروس في هذه الموضوعات على طلاب الجامعات الإيطالية ، فتهيأت له المادة الكافية لتقرير مذهب في السياسة مدعوم بالشواهد والأسانيد والتجارب والبحوث ، أيًا كان رأى المطلعين عليه من الموافقة أو الاعتراض .

ولم يبلغ موسكا الرابعة والعشرين حتى تمت عناصر مذهبه في ذهنه وأوشكت أن تنعقد على صورتها الأخيرة لولا بعض التنقيح الذي ترافق به الحوادث في بقية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، فلما أصدر كتابه المسمى «عناصر العلم السياسي» (سنة ١٩٢٣) كان بمثابة رسالته الأخيرة في هذا العلم غير محتاجة إلى إضافة جديدة في لباب «الموضوع» .

ومن الواضح أن موسكا قد أتم تقرير مذهبه قبل قيام

الحكومة الفاشية في بلاده على يد موسوليني وأصحابه ، فلم يكن مضطراً إلى صوغ المذهب على الأسلوب الذي يتلقى به غضب الحاكم المستبد بعد السيطرة على حرية القلم واللسان ، بل جاءت الحكومة الفاشية مؤيدة لبعض فروضه وتقديراته ، ومنها أن الدولة الملكية قد يقوم فيها حاكم ذو سلطان إلى جانب الملك الذي يتولى الملك بالوراثة ، ويسمى تارة بأمين القصر ( Major Domo ) وتارة بالصدر الأعظم وتارة برئيس الوزارة ، وكان توزيع السلطان بين فكتور عمانوويل الثالث وموسوليني مثلاً من أمثلة الازدواج على هذه الصورة بين الملك والدوتشي كما سمي زعيم الفاشيين .

إلا أن موسكا لم يكن من أصحاب الحظوة الكبرى في الحكومة الفاشية ، لأنه على نقهده للتوسيع في حقوق الانتخاب لم يكن من أنصار الحكومة المطلقة ولم يكن من رأيه أن الحاكم المستبد أقدر على الإصلاح من الحكومات البرلمانية ، بل عنده أن تمثيل الشعب على صورة من الصور لازم لكف الحاكم عن الطغيان وتتجديد العناصر التي تتولى الحكم من حين إلى حين ، وليس هذا الرأي مما يرضاه الحاكم بأمره في الدول الفاشية وما جرى على نظامها ، ولهذا كان موسكا مرضيا عنه محذورا منه في وقت واحد ، وقصيرى

ما بلغه من مناصب الدولة أنه تولى وكالة المستعمرات زمناً ثم دخل مجلس الشيوخ عضواً معيناً مدى الحياة .

و قبل أن نمضي في تلخيص مذهب موسكا نحب أن نقرر بدأة ما قرره هو في أسلوب جازم حازم لا مواربة فيه عن عاقبة المذاهب السياسية التي يحسن بالباحث أن يفكر فيها ، فهما يكن من صلاح المذهب لتدبير شئون الأمم فلا محل في هذه الدنيا للحكومة المثالية أو لا « طوبى » الفلاسفة الأقدمين والمحدثين الذين يمنون الناس جنة النعيم إذا عملوا بآرائهم في الحكم والسياسة . فهذه « الطوبى » خارجة عند موسكا من كل حساب ، و توكيده هذه الحقيقة عنده لازم كل الازوم لتبديد غشاوة الجهل والخداع عن أبصار العاملين في ولاية الأمور . فلن يشهد الناس « طوبى » على هذه الأرض وإن طالت الأزمان والآزال ، ولن يأتي على أبناء آدم يوم يعمهم فيه العدل المطلق على يد وال من الولاة أو نظام من النظم كائناً ما كان ، وغاية ما في الأمر أنه حكم أعدل من حكم ونظام أسلم من نظام .

قال في كتابه الذي ترجم إلى اللغة الإنجليزية باسم « الطبقة الحاكمة » The Ruling Class : « إن الطوبويات خطيرة شديدة الخططر إذا استطاعت أن تجذب إليها

طائفة جمة من ذوى الأذهان والفضائل الخلقية يصرفون جهود العقل والنفس إلى تحقيق غاية لن تتحقق آخر الزمان ، ولن يكون تحقيقها المزعوم عند ادعاء حصوله إلا تغليباً لشز العناصر وشقاء لأطيابها وأكرمها وخيبة رجاء . وقد أعلن ادموند بيرك قبل أكثر من مائة سنة أن أية دعوة سياسية تفرض إمكان البطولات والفضائل التي تعلو على طاقة البشر لن تسفر في النهاية إلا عن رذيلة وفساد » .

وموسكا يأبى أن يرجع بأطوار الشعوب وصرف الحوادث إلى عامل واحد أو عوامل شتى مرسومة على نهج واحد . فهو لا يعتمد كل الاعتماد على فعل السلالة أو فعل الجح والإقليم أو فعل العوامل الاقتصادية وما يسمونه بنظام الإنتاج والاستغلال . فهذه جميعاً قد تفعل فعلها على اشتراك واختلاط في كل بقعة وفي كل قبيل ، ولكنها لا تنفرد بالأثر الفعال في جميع الأحوال .

\* \* \*

فإذا قيل إن الفضل في قيام الدولة أو الحضارة ينحصر في مزايا السلالات فالتأريخ يثبت لنا قيام الدول والحضارات بين سلالات كثيرة كالطورانية والأرية والسامية وسلالة الأميركيين الأصلاء في أواسط الدنيا الجديدة ، وكثيراً

ما يحدث التغير من الركود إلى النشاط ومن النشاط إلى الركود في أقل من قرن واحد لا يتغير فيه تركيب السلالة أو تركيب بنية الأحاداد الذين تتألف منهم الأمة . وقد يحدث أن تسيطر على الدولة طبقة من البلاء بالنسبة والوراثة ولكنها تسود بالصفات التي تكسبها من التربية والعادة ، لأن الخبرة بأساليب الحكم شيء لا ينتقل في الدم وليس خصائص الدم مما يتحول في مدى سنوات . وقد تثور الرعاعيا على حكامها ولم تتغير سلالة هؤلاء في آماد طوال من عصور التاريخ، وإنما تغيرت التربية والعادات كما حدث بين بلاء صقلية ورعاياهم أو كما حدث بين فرسان الأقطاع في القرون الوسطى وأتباعهم في مختلف البيئات . فالسيد القديم كان يستبد بسلطانه ولكنه مقبول محظوظ لأن عقائده وأوهامه هي العقائد والأوهام التي يدين بها العامة من حوله ، ولكنه يتغير بالتربية في العصور الحديثة فيصبح « جنتلانا » بين السوق فلا يألفون ولا يزال بباب الشقاق مفتوحا بينه وبين عماله وفلا حيه أما خصائص الجو والإقليم فلا خلاف على تأثيرها في نشأة الدولة أو نشأة الحضارة وإنما الخلاف على حصر التأثير فيها دون غيرها . وقد أولع بعض المؤرخين بتسجيل القوانين الإقليمية وهي في حقيقتها مصادفات لا تستحق أن تسمى

بالقوانين المرعية في سن الطبيعة . ومثال ذلك أنك تستطيع أن تضع على هذا المثال قانوناً تقول فيه إن الأنهار تجري دائماً من الجنوب إلى الشمال لأنك تبني حكمك على خريطة ألمانيا أو سيبيريا ، وما هي إلا مصادفة وافقت موقع الجبال والبحار في تلك الأقطار ، وقد تتكرر المصادفات من قبيلها في تلك القوانين التي يقررون بها انتشار الحضارات من الشرق إلى الغرب أو من الجنوب إلى الشمال . وقد قيل إن حكومات الاستبداد تنشأ في البلاد الحارة وإن الحكومات الحرة تنشأ في البلاد الباردة أو القرية إلى البرودة ، ولكن حكم الاستبداد طال واستطال في روسيا التي يبلغ فيها البرد غاية اشتداذه ، والحرية وجدت إلى الجنوب حيث لا تساقط الثلوج ولا يشتد نفع الهواء ، وربما اختلف السكان في الواقع مئات السنين ، وبينهم شيء من تقارب الشعور والتفكير لا زواه في سكان الموقع الواحد . فالمسلم الفارسي آرى والمسلم العربي سامي والمسلم التركي طوراني ولكنك قد تراهم في استعدادهم للتفاهم بينهم أقرب من أبناء الجنس الواحد في البقعة الواحدة ، وقد ينعكس الأمر بعض الأحيان فيبطل القول بانحصر التأثير في الثقافة أو انحصره في طبائع السلالة والإقليم .

والخطأ في القول بانحصر العوامل السياسية في الإنتاج ونظام الاقتصاد كان الخطأ في القول بانحصرها في مزايا السلالة أو خصائص الإقليم . فالليونان الأقدمون قد تحولوا من حكم الفرد إلى الحكم النيابي دون أن يطرأ على نظام الإنتاج في بلادهم أقل تغيير ، وكل ما حدث أن الفوز في الحرب لم يبق مخصوصاً في اقتناء العربات بل أضيف إليه ركوب الخيل والقتال بسلاح المشاة ، وقد كانت العربية والمهارة في توجيهها حكراً للأغنياء فزال هذا الحكر بعد تطور أساليب القتال ، ومثل هذا حدث في عصر الأقطاع بعد اختراع المدفع وتهديده لمعاقل النبلاء والفرسان ، فتغير نظام الإنتاج تبعاً لهذا ولم يكن نظام الإنتاج هو سبب التغيير .

وقد دالت الدولة الرومانية وانتشرت الديانة المسيحية وهما حادثان من أجل الحوادث في تاريخ بني الإنسان ، فإذا رجعت إلى نظام الإنتاج قبل حدوثهما وبعد أن حدثا فعلاً لم تجد فيه تغيراً في مجمل الأحوال ، وإذا كان قد حدث فيه بعض التغيير الطفيف فقد حدث مثله من قبل ولم ينته إلى تلك النتيجة من تداعى دولة عريقة وشيوخ دين جديد . والذين يعلقون الأمل كلهم على نظام الإنتاج ويحسبون أن تعديله كفيل بتعديل الطبيعة البشرية في صميمها لا يأتون

بشيء جديد في تعلقهم بهذا الخيال ، فقد ياما كان « لكتانتيوس » — يقول قبل اعتبار المسيحية دينا رسمياً للدولة في عهد قسطنطين إن الناس « لو آمنوا بالإله الحق لا نقضى في الأرض زمن المنازعات والمحروب ، وتألف الناس جميعاً بألفة المحبة لأنهم ينظرون بعضهم إلى بعض نظرة الأخ إلى أخيه ، فلا يسعى أحدهم للتخلص من جاره ولا يزال كل منهم قانعاً بقليله ، فلا غش ولا اختلاس ولا سرقة . فما أسعده حال الإنسان يومئذ ! وأى عصر ذهبي يطلع على الدنيا بفجره السعيد في ذلك الزمان » .

وهذه الوعود بعيدتها يجددها بيل Bebel الاشتراكي الألماني حيث يقول : « إننا لو غيرنا الأحوال الاجتماعية وفقاً للغايات التي تتوجه إليها الاشتراكية لاتهينا إلى تبديل حاسم في الطبيعة البشرية » .

ومثله دي جورمونت الفرنسي De Gourmont حيث يقول في بعض فصوله : « لو أتيح لنا إزالة القوانين بنة لأصبح ارتقاء المتفوقين الممتازين هو القانون الوحيد ، وأصبح حكمهم المطلق المشروع غير منازع فيه . فالحكم المطلق لازم لكيجع البلياء ، والإنسان الذي لا ذهن له عصاض » .

ويعقب موسكا على هذه الأمينة « الفوضوية » فيقول إنه

يقبلها كل القبول مع وضع كلمة الأقواء في موضع المتفوقين الممتازين وكلمة الضعفاء في موضع البهاء . فالعيوب التي تعاب بها طبيعة البشر لا ينتزعها نظام الحكم البشري كيف كان .

وقد عرض موسكا لتقسيم أنواع الحكومات من عصر الفلسفة اليونانية إلى العصر الحديث . فأرسطو يقسم الحكومات إلى ملكية وارستقراطية وديمقراطية ، وتنطوى القرون الوسطى بتقسيماتها الدينية أو التقليدية ، ثم يزعم العلماء المحدثون أنهم وصلوا إلى استقصاء التاريخ الإنساني كله فجمعوا أطواره — كما فعل أووجست كونت — في ثلاثة أدوار : دينية وفلسفية ووضعية ، تقابلها الدولة العسكرية فالدولة الإقطاعية فالدولة الصناعية ، ثم يختصر هربرت سبنسر هذا التقسيم إلى قسمين : أحدهما العسكري والآخر الصناعي ، ويقرن الأول بالاستبداد والجحود على التجارة ، ويقرن الثاني بالحرية وإجراء المعاملات مجرى الصفقات التجارية بالتعاقد والاتفاق والتوكيل .

ولا يعرض موسكا على هذه التقسيمات ولا على التقسيمات التي من قبيلها كتقسيم الحكومات إلى جمهورية ودكتاتورية وملكية مقيدة أو ملكية مطلقة ، فهي صادقة في الدلالة على

بعض الفروق وينبغي أن تقبل على هذا الاعتبار ، ولكنها لا تغنى عن التماس الوحدة المتكررة في جميع هذه الأنواع ، ولا تحسم الفروق بينها كل الجسم في جميع الأحوال .

فالشبه بين بعض الجمهوريات وبعض الملكيات أقرب من الشبه بين جمهورية وجمهورية أو ملكية وملكية ، وتقسيم الدول إلى عسكرية وصناعية لا يغنينا عن توجيه البحث الأصيل إلى الطبقة الحاكمة في كل من هذين النظائر .

والعبرة كلها بالطبقة الحاكمة في جميع الأحوال . وهنا نصل إلى حجر الزاوية في مذهب الفيلسوف الذي بوأه مكانه بين فلاسفة الحكم الأقدمين والمخذلين .

\* \* \*

فهمما يكن نوع الحكومة ، وفي أي بلد تحكم ، وبأى عنوان تشتهر فالظاهرة المتكررة دائماً في جميع الدول هي أن الحكم مهمة تنحصر في أيد قليلة جداً بالنسبة إلى الجمهور المحكوم . هذه هي الظاهرة التي تكررت في جميع الدول ، وستظل كما يعتقد موسكا متكررة إلى آخر الزمان ، لأنها ثبتت بالتجربة والاستقرار وبالاحتمال الممكن دون غيره عند تقليب المسألة على جميع الوجوه .

ولا فرق في هذه الظاهرة بين حكومة الدكتاتور وحكومات

الأمم النيابية التي يعم فيها حق الانتخابات إلى أوسع حدود لتعيم .

فمن الوهم أن يفهم من «حكومة الفرد» أنها حكومة يديرها فرد واحد ، لأن الفرد الواحد لا يستطيع إدارة الآلة الحكومية ولا كسب النفوذ في المجتمع مالم تؤيده «طبقة حاكمة» تلتلف به وتحقق إرادتها بتحقيق إرادته .

ومن الوهم أيضاً أن يفهم من كلمة الحكومة النيابية أن الكثرة الغالبة هي التي تدير دفة الحكومة بالأصل أو بالنيابة ، فليس بالصحيح أن يقال إن الناخبين اتفقوا على اختيار نائب عنهم ، وإنما الصحيح أن قلة صغيرة جعلتهم يتخبوه وتمكنت بوسائلها المنظمة من تحويل أصوات الناخبين إليه ، وهذه القلة الصغيرة هي «لجنة الإدارة» في الحزب الظافر بأكثر الأصوات ، ولا حيلة لعشرات الألوف المترفين أمام مائه أو نحو المائة يتقدون في الغرض والحركة ونشر الدعوة ، ويحكون تدبيرهم بالمرانة الخاصة على أعمال الانتخاب ويحدث كثيراً أن تكون الطبقة الحاكمة في الحزب الدستوري أو النيابي أقل عدداً من الطبقة الحاكمة التي تحيط بالدكتاتور أو الحكم بأمره ، وأن يكون نفوذ النيابيين أقوى وأصعب مقاومة من نفوذ المستبددين .

وس هذه الطبقة الحاكمة يتالف سلك الموظفين أو «البيروقراطية» وهي التي تطلع على دخائل الأمور وتسئلها بالخبرة في الدواوين ، فلا يسهل على الحكومة أن تستغنى عن خبرتها واقتدارها على معالجة الأعمال .

ولكل طبقة حاكمة صيغة أو جملة من الصيغ تقرر بها سلطانها وتجعلها شعاراً لها في إقناع رعاياها ، ولا يلزم أن تكون موافقة للمنطق والمعقول ، كصيغة الحكم بالحق الإلهي أو سيادة الأمة أو «الحرية والإخاء والمساواة» أو الزعامة المقدسة أو رسالة الدولة أو الحرية الفردية أو التأمين وما شاكلها من الصيغ التي تتبدل مع الطبقة الحاكمة على حسب الأمم والأوقات .

وتبقى الطبقة الحاكمة ما دامت مالكة لصفات القيادة وكفايات الولاية العامة ، وليس من الضروري أن تكون هذه الصفات والكفايات مطابقة لفضائل الطيبة والصدق والإخلاص ولكنها لا يمكن أن تخلو من مزايا الحصافة والجذد والحنكة وبعد النظر والبهادة الموقفة في تصريف الأمور .

وخير الطبقات الحاكمة هي الطبقات التي تخدم المصلحة العامة ولا تتجور فيها المطامع الشخصية على المصالح الكبرى . ولكن هذا «الخير» لا يأتي من فرض القوانين وتدوين

النصوص وتنقيح الدساتير ، فإن الدستور قد يبقى يجده في خلال عهدين متناقضين كما بقى دستور فimar على عهد الجمهورية وعهد الدولة النازية ، وإنما يتحقق الخير في الطبقة الحاكمة بفضل القوى الاجتماعية والحسانة الشرعية ، وهذا – في فلسفة موسكا – اصطلاحان يحتاجان إلى تفسير وجيز .

ففي كل أمة من الأمم قوى اجتماعية متعددة تدخل في بنية المجتمع بمقادير متساوية أو متفاوتة ، ومنها قوة العقيدة وقوة الرأي وقوة العرف والقوة العسكرية والقوة الصناعية والقوة الزراعية والقوة التجارية وقوة العمل وغير ذلك من القوى التي تشتمل كل أمة على نصيب منها .  
أما الحسانة الشرعية فهي الحسانة التي تستمد من قدرة هذه القوى على مقاومة المطامع الشخصية التي قد يعمل لها رجال الحكم ورؤساء الدولة .

فإذا كانت هذه القوى متوازنة متكافئة فالحسانة الشرعية وافية والطغيان متذرع ومصلحة الحاكم في إجراء العدالة أكبر من مصلحته في مطاوعة المآرب الشخصية .

وإذا طغى بعضها على سائر القوى فهناك يختلط التوازن وتضطرب الأمور ويترافق فريق من الأمة بفريق .

ولا تقع الثورات العسكرية – في رأي موسكا – لأن بعض القادة يتمردون وبعضهم لا يتمردون . فهما يكن من نزوع بعض القادة إلى الترد فهم لا يستطيعونه إذا كانت القوى الاجتماعية التي تتوطد عليها دعائم المجتمع مثلة في الجيش بقادته وضباطه وجندوه ، وإنما تقع الثورات أو الانقلابات العسكرية لاختلال التوازن بين القوى الاجتماعية واستطاعة قوة منها أن تسيطر على الجيش والحكومة مع السيطرة على المجتمع بغلبة النفوذ .

فالطبقة الحاكمة تحسن أو توسيء على حسب القوى الاجتماعية والخصائص الشرعية لا على حسب القوانين والنصوص ، ومن أفضل الأسباب لضمان التوازن بين القوى الاجتماعية أن تشتمل الأمة على طبقة وسطى تمنع الاصطدام بين الغنى الفاحش والفقير المدقع وتفتح الباب لتقدم الطبقة الفقيرة كما تفتح الباب لتتجدد الطبقة الحاكمة وتناوب السلطان بين المقتدرین عليه . كلما انتهت مهمة طائفة منهم خلفتها طائفة أخرى تناسب الأوضاع الاجتماعية التي تتعاقب مع الأيام .

ولهذا يفضل موسكا أن تتولى شئون الأمم حكومات نيابية ، لأن الخصائص الشرعية أوفر في الحكومات التي تتسع للمعارضة ،

ولأن السيادة إذا احتكرتها فئة من الناس أو شكت أن تفسد و تستئنف ولا تحسب حساب المعارضة والانتقاد .

ويحاول موسكا أن يطبق قوانين الطبيعة على المجتمع في هذه الظاهرة ، فيقول : إن الجو تنازعه خاصتان : خاصة الميل إلى الركود بحكم القصور الذاتي وخاصة الميل إلى الحركة بحكم الاختلاف في توزيع الحرارة ، وهكذا يحدث في المجتمع حين تسعى فئة من الناس إلى احتكار السلطان في « دائرة مغلقة » وحين تهب « الرياح الاجتماعية » مع اختلاف توزيع الثروة والنفوذ .

وسلك الوظائف في الدولة يتجدد — كما يقول موسكا — على طريقتين : من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى . في الحكومات المطلقة يستأثر الحاكمون بالوظائف ويؤثرون بها أنفسهم وذويهم ، وفي الحكومات التبابية يتسع المجال لصعود طائفة بعد طائفة إلى سلك الوظائف أو البيروقراطية ، وذلك أسلم وأجدى من الاستئثار والاحتكار .

\* \* \*

ومن خلاصة مذهب موسكا يبدو أنه لا يفرط في التفاؤل بمصير الحرية الديمocratique ، وهو كذلك لا يحسن الظن بأحلام الحالين الذين يتخيلون أن أبناء آدم مت حولون غداً

إلى طهارة كطهارة الملائكة وعدالة كعدالة السماء الموعودة ، إلا أنه لا يفرط في التشاؤم كما أنه لا يفرط في التفاؤل ، وجملة أمره في هذا الباب أنه يفرق بين الأخلاق الأدبية المثالية وبين الأخلاق السياسية الواقعية . فالإيثار وحب الخير وسلامة الحانب فضائل مأثورة محبوبة على ألسنة الناس وفي كتب الأخلاق ، ولكن الصفات التي ترشح أصحابها للبروز في عالم السياسة لا تتفق على الدوام مع تلك الفضائل المأثورة . بل يغلب على صفات السياسة النافذة أن تنحرف عن النطى السوى عند دعابة الفضيلة والمحبة . فالرجل الذي يقيس آماله بحقوقه ويوازن بين وسائله وغاياته ويسلم الناس ويحب أن يسلموه قلما يقدم على عمل رائع في ميدان الحياة العامة ، وإنما يتاح للرجحان في هذا الميدان للذين تغلب فيهم طبيعة الوثوب والاندفاع على طبيعة الإنصاف والاتزان ، ومن هؤلاء ينبع طلاب الإصلاح كما ينبع طلاب السيطرة ، وكلهم في عرف العقلاة المسلمين أناس « غير معقولين » وغير معتمدين على العقل في كسب الثقة أو كسب المكانة ، بل جل اعتمادهم على التأثير واستجاشه الحس والخيال . ومن تضييع الآمال في غير طائل أن نتظر من الناس أن يعملوا ما يعقل ويوافق المنطق على الدوام . فإن ميدان السياسة مفتوح للدوافع

المعولة وغير المعولة ، وينبغي أن يعول الناس في كبح القوة الطاغية على القوة الرادعة ، فلا يصد القوة إلا القوة ولا يفل الحديد إلا الحديد ، وهذا الذي يعنيه موسكا بإعداد القوى الاجتماعية في الأمة لضمان الحصانة الشرعية ، فتعدل الطبقة الحاكمة عن الطغيان لأنها تعلم أن مصلحتها في العدل أوفر من مصلحتها في الجور على حقوق المحكومين .

# روبرت ميشل

Robert Michels

١٨٧٦ – ١٩٣٦

يعتبر ميشل حجة بين كتاب الاجتماع والسياسة في دراسة النازية والفاشية دراسة علمية ، فقد مكنته نشأته بألمانيا ومقامه بإيطاليا من التغلغل في أعماق الحركتين والنفاذ إلى ما وراء الظواهر من كل حركة . فتوفر على بحث الأحوال العامة التي سبقت قيام موسوليني وهتلر في إيطاليا وألمانيا وراقب تنظيم الم هيئات التي توسلت بالقوة وبالحيلة إلى القبض على زمام الحكم في الأمتين ، وأمعن في تقصي الدخائل والعوارض التي فعلت فعلها في بواطن تلك الم هيئات ومن حوطها ، واستعان على ذلك بالصبر الطويل الذي أثر عن علماء الألمان في دراساتهم المستفيضة ، فهن قبلوا أحکامه ونظرياته ومن رفضوها لا يختلفون على حقيقة واحدة : وهي أن مواثيقه وأسانيده كافية وفوق الكافية ، وإنما يعرض لها النقد من التفسير والاستنتاج .

وميشل و أصحابه پاريتو و سوريل متفقون على قواعد الرأى

في حقيقة الحكومة الديموقراطية ، ولكن ميشل مختص بدراسة المنظمات والهيئات على أنواعها ولاسيما الأحزاب السياسية في نشأتها وتكوينها وأعمالها خارج المجالس النيابية وداخلها ، وخلاصة رأية أن تكوين الفئات والطوائف في المجتمع البشري ضرورة عامة ، وأن الأمة والنادى الخاص يتشاركان في قانون واحد يعمل عمله في كل جماعة بشرية . مع اختلاف العدد والطبقة والغاية .

يقول ميشل إن الأحزاب الحافظة وأحزاب الأحرار والعمال جميعاً تدعى في العصر الحديث أنها تعمل بإراداة الأمة ، ومنها ما يعتقد أن جمهور الأمة لا يحسن الحكم على القضايا العامة ، إلا أنه – بطبيعة الحال – لن يتوجه إلى أصحاب الأصوات التي توصله إلى الحكم ليقول لهم إنه يستجهلهم ويستغفلكم ويعمل بإرادته لا بإرادتهم ، وهذا شاعت في العصر الحديث فكرة «الإرادة القومية» مقرنة بتفسير معنى الديموقراطية ، وليس هى نتيجة تفكير ولا دليلاً على الإيمان بها في ضمائر الداعين إليها .

قال إن الدولة البونابرتية نفسها قامت على مبدأ الاستفتاء والاختيار الحر المترى عن التخويف والإغراء ، وهى في جوهرها كالدولة التى قامت على دعوى الحق الإلهى من قبلها

ولو أن أنصار الحق الإلهي طلبوا الاستفتاء على هذا النحو لما أعيادهم أن يصلوا إلى الفتوى التي تعلقت بها الدولة البونابرتية . ورأى ميشل أن الحكم الديمقراطي أحسن ما في الإمكان بالقياس إلى أنواع الحكم القائم على الدعاوى الأخرى ، لأنه في جملته أسلم عاقبة من غيره لا لأن دعوى الحكم بإرادة الأمة أصح في الواقع من دعاوى الحكام السابقين .

فلا الأمة ولا الجماعات البشرية على إطلاقها قادرة على تصوير رأيها وإملاء إرادتها في جلائل الأمور وصغارها .

وقد يتوهם بعضهم أن الجماعات البشرية الأولى التي لا تعدو سكان المدينة الواحدة كانت أقدر على تطبيق الديمقراطية من الأمم الكبرى التي تبلغ الملايين ، غير أنه وهم عاجل لا يثبت على المراجعة ولا ينخدع به من يعرف طبائع الجماهير في اجتماعها .

فالمعلوم اليوم من دراسة الأطوار النفسية للجماعات والآحاد أن رأي الجمهور ساعة الاجتماع لا يمثل آراء الآحاد المشتركين فيه وهم متفرقون ينظر كل منهم في الأمر على حدة ويقلب وجهه على تبصر وروية ، وأن آراء الجمهور كثيراً ما تصرف عن الإجماع بالصياح واللحابة دون إصغاء إلى أصوات المخالفين إن كان بينه مخالفون . فإذا كثُر المخالفون – لاختلاف

الزعماء — فالاجماع صائر إلى الفوضى والشغب فلا يفهم منه رأى محدود .

ومعظم المسائل التي تباشرها الحكومات تدخل في اختصاص الفنيين وتحتاج إلى التثبت من البيانات والأرقام ، فإذا عرضت على جمهور من العارفين أو غير العارفين في ساعة الاجتماع فلا بد من إحالتها إلى فئة خاصة تبت فيها برأيها ، فيقبلها الجمهور على علاتها أو يقع الاختلاف عليها فيتغلب المتغلب بالمؤثرات « الجماعية » التي يرجع فيها الصخب على الحجة وترجح فيها الخطابة على الإقناع ، ويجدى فيها التهديد بالمناورة والمداورة مala يجدى الرأى الحالص من شوائب التهديد والترويج .

هذا عن الجماعات التي تتلاقى في مكان واحد كما كانت تتلاقى جماعات الناحين في المدن القديمة ، وهي على هذا لا تمثل المدينة كلها لاستثناء بعض سكانها من حقوق الانتخاب .

أما جماعات الأمم الكبيرة فالمسلم أنها لا تتلاقى في مكان واحد ولو قصرت الاجتماع على وكلاء الانتخابات ، فلا مناص من التفويض والتوكيل .

ويطيل ميشل في شرح الإجراءات المعقدة التي تسبق

ترشيح المرشح ولا حيلة للناخبين في مراقبتها ولا في تعديلها ، فيخلص منها إلى وصف الانتخابات بأنها اضطرار إلى الاختيار ، ولا يؤمن ميشل بما يسمى السيادة بالتوكيل أو التفويض ، فإذا صع أن الأمم قد انتخبت وكلاءها بمحض اختيارها ، فليس بالصحيح أن السيادة تبقى بعد ذلك في أيديها ، لأن وكلاءها يستطيعون أن يوجهوها من حين إلى حين ، وهي لا تستطيع توجيههم في كل حين .

و قبل أن يصل التوجيه إلى الأمة ينبغي أن ننظر إلى أساليب التوجيه في داخل الهيئة السياسية بين رؤسائها وأعضائها . فالجماعة بطبيعتها كسللي لا تتزع من نفسها القوة على الإنشاء والابتداء في جميع الظروف .

ولهذا يحدث دائمًا في النادي الصغير — كما يحدث في الجماعة الكبيرة — أن يبحث المجتمعون عن رئيس يكلون إليه تصريف الأعمال الضرورية لبقاء النادي والجماعة .

والذى جرت به العادة في هذه الأحوال أن يظفر بالانتخاب من يفرغ للعمل ويحرص عليه ويدأب على طلبه ، وقد يقع عليه تفضيل أصحابه وزملائه للسبب ونقضه ، فيفضلونه لاتقاء بأسه كما يفضلونه لأمنهم من جانبه واطمئنانهم إلى سلامته ، ويفضلونه لرجحانه كما يفضلونه لقلة منافسته وقلة

منافسيه ، ويندر أن تكون هذه الصفات أكرم الصفات التي تصلح عليها رئاسة الرؤساء .

وقد لوحظ أن الرئيس يبقى في رئاسته مني وصل إليها ، فيعيد الأعضاء انتخابه كسلا من عناء البحث والاختيار وفض المنازعات وإغضاب هذا لإرضاء ذاك ، أو يعاد انتخابه لما اتخذه هو من الحيطة وتذرع به من الذرائع التي تخيل إليهم أنه عامل مهم لا غنى عن عمله ، أو أن التجديد أسلم على الأقل من ابتداء التجربة من جديد .

يجري هذا في الانتخاب لرئاسة الأندية والجماعات القليلة التي من قبيلها ، ويجرى مثله على التقريب في الانتخاب الرئيس للهيئات السياسية والأحزاب الكبيرة التي تتناوب الحكم مع غيرها أو تنفرد به فترة طويلة بغير مزاحمة . فتى ظفر الرئيس بالرئاسة جعل همه الأول أن يحيط نفسه ببطانة من أخصائه يبقون بيقائه ويدهبون بذهابه ، فيشرف معهم على خزانة الهيئة وجدول الانتساب إليها ومجلس تأديبها وأداة نشر الدعوة لها ولحكومتها ، وبهذا يأمن المزاحمة ويتيسر له أن يقضي عليها في مهدها ، لأنه يملك أسباب التخلص من المزاحم قبل أن ينجح هذا في تأليب القوى للتخلص من رئاسته ، ويلجأ الرؤساء عادة في بعض المواقف إلى إرهاب الجماعة بإعلان

العزم على الاستقالة تهديداً لها وقسرأً لها على طاعتهم والتسليم بما يفرضونه عليها ، وهم لا يلتجأون إلى هذا التهديد حين يعلمون أن الاستغناء عنهم ميسور وأن أنصارهم المتكلفين بتأييدهم قليلون ، ولكنهم يلتجأون إليه كلما علموا أنه ضربة مرتكبة للجماعة محيرة لها بين من يتنازعونها ، ولا سيما حين ينجح الرئيس وبطانته في تهويء خطب المنافسين الأقوياء وإضعاف كل من تحوم الشبهة حوله منهم ، قبل أن يستفحـل خطـبه .

ومـنـتـى توـطـد مـكـان الرئـيس وبـطـانتـه عـلـى هـذـا النـحو فـقـى وـسـعـه أـنـ يـفـرـض مرـشـحـيه لـلـمـجـالـس الـنيـابـيـة عـلـى الحـزـب كـلـه قـبـل إـعـلـان تـرـشـيـحـهـم لـلـنـاخـيـن ، فـإـذـا هـمـ مـرـشـحـو رـئـيس وـاحـد تـؤـيـدـه بـطـانتـه وـلـاتـأـمـنـ أـنـ تـشقـ عـلـيـه عـصـاـ الطـاعـة ، وـاسـمـهـم أـمـامـ النـاخـيـن « مـرـشـحـوـ الحـزـب وـنـوـابـ الـأـمـة ». .

يـقـولـ مـيـشـلـ إـنـ جـريـانـ الـاـنتـخـابـ عـلـى هـذـا النـطـ بـينـ الـمـحـافـظـيـنـ مـفـهـومـ لـأـنـهـ يـشـكـونـ كـلـ الشـكـ فـيـ كـفـاءـةـ الـجـمـهـورـ لـوـلـايـةـ الـأـحـكـامـ ، وـإـنـهـ كـذـلـكـ مـفـهـومـ بـينـ الـأـحـرـارـ لـأـنـهـ يـعـتـبـرـونـ الـجـمـهـورـ ضـرـورـةـ لـاـ مـحـيدـ عـنـهـ ، وـلـكـنـ العـجـيبـ فـيـهـ أـنـهـ يـجـرىـ عـلـى هـذـا النـطـ أـوـ أـشـدـ مـنـهـ بـينـ طـوـائـفـ الـعـالـ الـتـيـ اـرـتـهـنـتـ مـصـالـحـهـ كـلـهـ بـحـقـوقـ الـنـيـابـةـ وـتـوزـيـعـ هـذـهـ الـحـقـوقـ بـيـنـ صـفـوفـهـاـ عـلـىـ سـنـةـ الـمـساـواـةـ الـتـيـ لـاـ تـسـمـعـ باـحـتـكـارـ الرـئـاسـةـ .

فالواقع أن انتخابات النقابات العمالية تسفر عن احتكار للرئاسة لا يقل عن احتكارها في بحان المحافظين والأحرار إن لم يكن أشد منه وأطول أمدا ، وأن الظافر بالرئاسة يندر أن يستحقها بإخلاصه للقضية وقدرته على الدفاع عنها ، فالغالب أن الظافرين بها يستحقونها بالتهمجع والاقتحام والتهويل على المنافسين الآمناء ، ثم يحتفظون بها متى وصلوا إليها آمنين المزاجة بل آمنين الانقاد .

وإذا انهزم رئيس من كبار الرؤساء مرة فإنما يهزم لأن المتصر عليه قد هيأت له الظروف أن يغلبه بهذه الوسائل لا أنه انتصر عليه بوسائل خير منها ، فالقاعدة واحدة والمطبقون لها متعددون .

والأستاذ ميشل شديد الثقة بنظرياته هذه حتى ليرتقي بها إلى درجة القانون — بل القانون الحديدي — الذي لا فكاك من حلقاته المغلقة ، ويسميه القانون الحديدي لولاية الخاصة : The Iron Law of Oligarchy فلا يتأنى حكم في البلاد الديمقراطي أو في سواها لغير فئة خاصة توافق زمانها . فن فئة الفرسان إلى فئة النبلاء إلى فئة أصحاب الأموال إلى فئة الخبراء والصناع ، إلى فئات من قبيلها يبرزها كل حكم على مقتضى الزمن بغير خلاف في جوهر القانون ، وهو أن

الجماهير تسلم مقادها لآحاد معدودين .

هذه النظرية أو هذا القانون الحديدي قد شاع في بيئات البحث الاجتماعي ودوائر الفلسفة السياسية ، فكان له أثران : أحدهما ارتداد بعض المفكرين عن الديمقراطية والآخر قبول الديمقراطية على علاتها لأنها أقرب إلى الإنصاف والإصلاح من النظم الأخرى .

والأستاذ ميشل – على فرط إيمانه بقانونه الحديدي – هو أحد هؤلاء الفلاسفة الذين رأوا هذا الرأي في حقيقة الحكم الديمقراطي فلم يتحولوا عنه إلى غيره . وحجتهم في ذلك أن المهم هو نتيجة الديمقراطية لا أقوال الدعاة في تفسيرها .

فقد يكون صحيحاً أن الناس لا يتساون ، وقد يكون صحيحاً أن الأمة لا تحكم نفسها بإجماع آرائها أو إجماع كثريتها ، ولكن لاشك مع هذا وذاك في نتيجة الديمقراطية ما دامت مستمسكة بهذا الوصف وهذا العنوان ، وتلك النتيجة هي حسابان الحساب للعديد الأكبر من الرعایا في سياسة الحكومة ، ومهما ينخدع الرعایا بالوعود والأكاذيب فلا بد على الأقل من إرضائهم بتوفير أقواتهم واجتناب شبهاتهم ، وهذه مزية للحكومة باسم الأمة كائناً ما كان عدد الرؤساء المستأثرین فيها بالرأى والسلطان .

غير أن تلاميذ ميشل — من كانوا يتشيرون لآراء كارل ماركس — قد أثرت فيهم نظريته أو قانونه الحديدي أبلغ الأثر في ونهم للمبادئ الماركسيّة ، ومنهم الكاتب البوالفي الذي يكتب اليوم في الولايات المتحدة باسم ماكس نوماد Max Nomad وينشر آرائه عن تناوب السيادة ومظاهر هذا التناوب في البلاد الروسيّة . فهو في كلامه عن المتمردين والمرتدين يقرر أن النظام الشيوعي وضع السلطة الحكومية كلها في أيدي الموظفين ورؤساء المصانع وأنشأ طبقة حاكمة تستغل الطبقة العاملة ولا تفكّر في التزول لها عن سلطتها ، ويُكاد يردد المثل العربي القائل : ما أشبه الاليلة بالبارحة ! فالمفكرون الشيوعيون وطائفة الأدباء والصحفيين هم كهنة هذا النظام الذين يقدسون طبقته الحاكمة كما كان كهان القرون الوسطى يقدسون الأمراء والملوك بحق السماء ، والساسة الموظفون هم المستغلون الجدد في مكان المستغلين من أصحاب رءوس الأموال ، والأجراء هم الأجراء بغير تبدل إلا أن يكون تبدل الحجر بحرية العمل وحرية الإضراب .

قال : « إن التجربة السوفيتية قد أثبتت أن إمكان الاستغلال في ظل الاشتراكية لا يقل عن إمكانه في ظل أية حكومة سابقة . . . وإن المرء إذا استرسل في النبوة في الوضع أن

يُخمن أن الصورة العالمية المقبلة لاستغلال الإنسان للإنسان كما تومئ إليها الأساليب الروسية في امتلاك الدولة لجميع المرافق واختلاف دخول العاملين — سوف يكون قصاراًها من التغيير أن تحمل عنوان الاشتراكية » .

فقد ظهر أن الاشتراكية تهم بمسألة الاستيلاء على أدوات الإنتاج ولا تهم بمسألة التوزيع . مع أن التوزيع الذي يمنع الاستغلال هو المقصود من كل حركة اشتراكية ، ولكن هذا « المقصود » هو الذي لم يكن ولا يكون .

# جيمس برنهاام

James Burnham

تسع المسافة بين النظرية السياسية وتطبيقاتها العملية في بلاد العالم القديم ، ولكن هذه المسافة تضيق كثيراً أو قليلاً في البلاد الأمريكية ، فإن النظريات فيها شيء أكثر من مجرد الاقتراح أو الأمانة ، فهي إما برنامج يطبقه الداعون إليه في نطاقهم المحدود ويحاولون تطبيقه على الأثر في نطاق قومي واسع ، وإما وصف لحالة واقعة يلخصها الواصفون في قالب المبادئ والنظريات .

وربما نشأ تقدير النظريات على هذا النحو في البلاد الأمريكية من حداثة التجربة السياسية في تلك البلاد وموافقة الزمن الذي تأسست فيه حكوماتها هناك لازمن الذى تداول فيه العلماء الأوروبيون أحدث النظريات في القرن الثامن عشر . فقد كانت هذه النظريات في حكم الحقائق المقررة عند تأسيس الجمهورية الأمريكية الأولى ، فضمنها آباء الجمهورية دستورهم وبياناتهم التي قدموا بها لذلك الدستور ، وعملوا

مبادئ فصل السلطات والحق الطبيعي وحقوق الإنسان وسيادة الأمة وتحريم «الضررية بغير نيابة رقيبة» كأنهم ينفذون أوامر الوحى الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وأصبح من اليسير منذ قيام الحكم على هذا الأساس أن توضع النظريات موضع التنفيذ السريع أو أن يتلقاها الناس كأنها تلخيص للشئون الواقعية التى يجرى بها العمل فعلا في دوائر السياسة والمال .

ومنذ تأسيس الدولة الأمريكية لم تخل بلادها من أصحاب دعوات دينية أو سياسية يطبقونها في نطاقهم المحدود ، وفي هذا الزمن الذى نعيش فيه حاول القصاص الشيعى ابتوء سنكيلر أن يطبق الشيعية في مستعمرة يسكنها من يدينون برأية ، وأصدر الفيلسوف الفاشى لورنس دينيس كتابه عن «د الواقع الحرب والانقلاب » وهو يؤكّد فيه أنه يتبع الواقع الذي سيمّ وقوعه بجميع تفصياته في أعوام قليلة ، فهو لا يدعو إلى ثورة ولا انقلاب ولكنه يرى بواحد انقلاب يسميه «بانقلاب القصر» آخذ في التمام منذ أعوام ، وقد اختار له اسم «انقلاب القصر» تشبيها له بالحركات التي كانت تقع في قصور الملك حيث يذهب أمير ويجيء أمير دون أن يدعو الأمر إلى تحريض على الثورة أو سفك للدماء ، وهكذا يعتقد

لورنس دنيس أن الحكم في الولايات المتحدة صادر إلى السيطرة الفاشية بغير حاجة إلى هدم بنيان أو زعزعة أركان ، إلا أن يسجل الواقع ما أبremه الواقع ويعرف الناس بما قد عرفوه فعلاً ولم ينكروه .

وأهم النظريات السياسية التي ظهرت في الولايات المتحدة حديثاً نظرية يعتقد صاحبها أنها من هذا القبيل ، أى أنها وصف للواقع الحاصله ونبؤة عن الواقع التي تحصل تباعاً وتطرد في طريق الحصول ، وهذه هي نظرية الانقلاب الفنى Managerial Revolution التي يدعو إليها جيمس برنهام في كتبه ورسائله وأحاديثه ، ومنها كتاب بهذا الاسم وكتاب عن المكيافيليين وكتاب عن الصراع على العالم وكتاب عن هزيمة الشيوعية المقبلة ، وهى من أسير الكتب السياسية التي يتداولها اليوم من يعنون بفلسفة السياسة من الأمريكان والأوربيين .

جيمس برنهام صاحب هذه النظرية هو أصغر الفلسفه السياسيين سنًا وأحدتهم رأياً ، ولا يزال الساعه في مقبل العمر يوالى ثبيت رأيه أو ثبيت القول بأنه هو الواقع المقرر الغنى عن إطالة العناء في التقرير والإثبات .

ولد في شيكاغو سنة (١٩٠٥) وتعلم في أمريكا وإنجلترا

وأعجبته الشيوعية الماركسية في مبدأ الأمر فبشر بها واشترك في مساعيها ، وجاء زمن من الأزمان كان معدوداً فيه من أقوى أنصار تروتسكي بين الشبان الأمريكيين المتعلمين ، ثم قادته دراسته العلمية والاجتماعية إلى الشك في مبادئ الشيوعية ومبادئ الاشتراكية على إطلاقها والإيمان بأن نظام رأس المال ونظام الشيوعية كلاهما غير صالح للبقاء في الأحوال الإنسانية التي تمحض عنها العصر الآخر .

وقد ظل عضواً عاملاً في القسم الفلسفى بجامعة نيويورك منذ سنة ١٩٣٣ ، واشتغل خلال هذه السنين بالحركة الشيوعية في دوائر الصحافة ونقابات العمال ، وما زالت آراؤه تتتطور مع الدراسة والخبرة حتى انتهى إلى الجزم برفض الشيوعية على سنة ماركس ولنين وعلى سنة ستالين وتروتسكي ، ثم الجزم بأن الشيوعية ورأس المال معاً صائران إلى الزوال ، وأن نظاماً جديداً سيختلفهما عما قريب ، ليستقر به سلطان الطبقة التي تقبض الآن على أزمة الإنتاج وهي طبقة المديرين الفنيين . يقول برنهام إن العالم سيرى عهداً بغير «نظام رأس المال» كما رأى من قبل عهوداً لم يكن فيها لهذا النظام وجود .

ويستدل على اقتراب أجل هذا النظام بدلائل كثيرة ملموسة في أحوال العالم الحاضرة : منها بطالة الملايين من

العمال والصناع مما يثبت أن نظام رأس المال قد فشل وأخفق في تدبير الثروة الإنسانية أو تدبير القوى الإنسانية المعطلة بين يديه .

ومنها عجز رأس المال عن توظيف ماله في الجهات التي تعود استغلالها على أسلوب المستعمرين في القرن التاسع عشر . ومنها تزعزع القواعد الفكرية والاقتصادية التي كانت لازمة أو كانت مصاحبة لدولة رأس المال . فقد كان إطلاق الأعمال لازما لأصحاب رءوس الأموال تمكيناً لهم من إرسال أموالهم في التجارة والصناعة بغير رقابة من الحكومة ، وكان مذهب « دعه في طريقه » Laissez Faire هو شعار الدولة كلها لأنه أنساب شعار للسياسة والاقتصاد في إبان سلطان رأس المال . ومنها نشوء طبقة أخرى تستولي على آلية الصناعة والاقتصاد غير الطبقة التي يتتألف منها أصحاب رءوس الأموال .

ومنها عجز هذا النظام عن حل النزائض التي تواجهه كل يوم ولا تزال مواجهة له بطبيعة تكوينه وتكوين المجتمعات الحديثة ، وأقوى علامات هذا العجز أن تضطر الحكومات إلى تقييد الإنتاج والإشراف على تنظيم المرافق العامة والحد من الأرباح وإحلال نظام « الرسم والتقدير » Planning محل نظام الإباحة والإطلاق .

\* \* \*

لكن زوال رأس المال لا يفيد في رأى بزهام أن الشيوعية الماركسية أو الاشتراكية على العموم هي البديل الوحيد من ذلك النظام الزائل .

فسيزول رأس المال ولا تحل محله الشيوعية ولا الاشتراكية التي تتلخص جميعاً في دعوة واحدة : وهي إقامة مجتمع بغير طبقات .

\* \* \*

إن القول بانقضاض رأس المال شيء والقول بأن الشيوعية البديل الوحيد الذي يخلفه شيء آخر . فليس في بوادر الأحوال ولا في التجارب القومية أو العالمية ما يشير إلى اتجاه الحضارة الإنسانية في هذه الوجهة ، وقد تشير التجارب على عكس ذلك إلى اتجاه منافق لذلك الاتجاه .

فالأهداف التي ترمي إليها الشيوعية كما هو معلوم – هي إنشاء مجتمع عالمي بغير طبقات يسيطر عليه العمال .

والتجربة الكبرى التي حصلت في روسيا قد أسفرت عن طبقة حاكمة جديدة تستأثر بالنصيب الأوفر من أرباح الأيدي العاملة ، ويتبين من الإحصاءات المعول عليها أن نحو أحد عشر في المائة من السكان يستولون على خمسين في

المائة من موارد الدولة ، وهى نسبة أعلى من نسبة الأرباح التي تستولى عليها الطبقة العليا في الولايات المتحدة . إذ لا يستولى العشر الأعلى من السكان في الولايات المتحدة على أكثر من خمسة وثلاثين في المائة من مواردها .

ولم يحدث قط حتى الساعة أن الطبقة العاملة سيطرت على مصنع واحد في البلاد الروسية من أقصاها إلى أقصاها ، وهذه حالة يعترف بها الزعماء من عهد لنين ولا يرون لهم محيضاً عنها في تطبيقاتهم العملية . فهم يعترفون اليوم بأن سيطرة العمال على الصناعة وموارد الإنتاج إن هي إلا « صيحة حرب » تجمع الصنوف ليس إلا وتظل كذلك فترة من الزمن لا يدركون منهاها ، بل يعترفون — وعلى رأسهم لنين — بأن الكلمة العليا في المصنع ينبغي أن تترك للمدير الذي يحكم فيه بأمره ولا يتأنى أن تدار أداة الصناعة بغير هذه « الدكتاتورية » المطلقة :

وقد اختل حساب كارل ماركس في مسألة من أهم المسائل التي بني عليها تقديراته ونبؤاته وهي مسألة القضاء على أصحاب الأموال باستيلاء العمال على المصانع وإدارتها لحسابهم ، واستيلاء الجندي على الأسلحة واستخدامها في مقاومة القادة والرؤساء .

فقبل مائة سنة – في أيام كارل ماركس – كانت الآلات الصناعية من البساطة بحيث يستطيع أن تدار بأيدي العمال ، وكانت الأسلحة على مثل هذه البساطة بالقياس إلى خبرة الجندي وذكائه . أما اليوم فقد أصبحت خبرة المهندس لازمة كل اللزوم لتناول الأدوات الدقيقة وتحصيل العلم الضروري لتنظيمها في جملة حركاتها ، وأصبحت الخبرة الفنية التي يتدرّب عليها المهندس العسكري أعظم وأدق من أن تسلم مقادها للجندي أو للثائر الذي لم يتدرّب على استخدام الأسلحة المختلفة بالأساليب الفنية .

ومن هنا نشأت طبقة غير طبقة أصحاب الأموال وغير طبقة الصناع والعمال تشرف على أدوات الإنتاج ولا يتأتى الاستغناء عنها في المجتمع القائم على الصناعات الكبرى . وهذه هي طبقة المديرين الفنيين Managers الذين حذقوا أسرار الصناعة أو حذقوا أساليب تنظيمها وتصريفها وترويج مصنوعاتها ، وهم بين مهندس وعالم طبيعي وخبير بتسيير العمل في المكاتب أو نشر الدعوة أو استطلاع حاجات الجماهير وأهوائها المهيمنة على أشكال السلع وأغراضها ، فلا غنى ل المجتمع من المجتمعات عن هذه الطبقة في العصر الحديث ، لأنها تسيطر تمام السيطرة على أدوات الإنتاج

ومحدثات الاختراع التي يتعدى استخدامها عاماً بعد عام على غير الخبر المختص بالهندسة أو بالصناعة أو بالتدبير والتنظيم . ومن الواجب تصحيح الخطأ الذي يسبق إلى بعض الأوهام كلما قيل إن طبقة من الطبقات قد أجلت غيرها عن مراكز النفوذ في مجتمع من المجتمعات .

إذا قال المؤرخ إن طبقة أصحاب الأموال والمصانع قد أجلت فرسان الأقطاع عن مراكز نفوذهم واستولت عليها فهو لا يعني بالبداية أن هذه الطبقة قد جمعت صفوفها وزحفت على الفرسان في معاقلتهم فأخذت عليهم موئلاً بالطاعة والتسليم . وإذا قيل اليوم إن طبقة المديرين تزحزح أصحاب الأموال عن مراكز نفوذهم فليس المقصود بذلك أنها تغلبهم في مصارعة أو حومة قتال ولو من قبيل المجاز ، وإنما المقصود بهذه العبارات أن المجتمع قد أصبح ولا غنى له عن رأي هذه الطبقة في تصريف المرافق العامة ، ولا حاجة بعد ذلك إلى تنافس النفوذ بسلاح غير سلاح الواقع الذي لا حيلة فيه للغالب ولا للمغلوب . يقول برهام إن العلامات النفسية أحق شيء أن يسمى علامات الساعة في هذه الشؤون .

فحن إذا التفتنا إلى أية طائفة من علية القوم في زماننا هذا وجدنا عوارض الحيرة والشك وقد ان الثقة بادية عليها

شائعة في خطواتها ومساعيها ، وما من قطب من أقطاب المصارف والشركات وما إليها ترى عليه اليوم أمارات النظر إلى المستقبل في صدق وهمة واطمئنان إلى مصائر الأمور كما يتمشخص عنها الغد المحجول . إلا طبقة واحدة من هذه العلية الختارة ، وهي طبقة المديرين الفنيين وخبراء الصناعة وما إليها ، فإنهم مطمئنون إلى أعمالهم مؤمنون — من حيث يشعرون أولاً يشعرون — بأنها هي الأعمال التي لا غنى عنها في عاجل ولا آجل ، وأنها لا تتوقف على رضا أصحاب الأموال ولا على رضا الصناع والعمال .

ومن الإحصاءات التي يعول عليها برهام يثبت لديه أن أصحاب الأموال قد أوشكوا أن ينفضوا أيديهم عن العمل المباشر في المصانع والشركات ، وأنهم تركوها للمديرين والخبراء يعالجون مشكلاتها بما "يعن لهم من مطالب الساعة ، وقنعوا بحضور الجلسات السنوية أو الدورية في مجالس الإدارة التي تقصّر مهمتها على المراجعة العامة ، وقد تكون مراجعة اسمية في معظم الأحيان .

وسيمعن أصحاب الأموال في التخلّي ويمنع المديرون في الممكن ، ويمنع المجتمع في تنظيم مطالب المعيشة ومطالب التجارة إلى أن يصبح تمثيل المال في الأرباح الفردية صورة

لا حقيقة لها في الحياة الاقتصادية ، وتدار المصانع والمتاجر على حساب المراقب العامة التي ترسمها الدولة ، فلا يملك أصحاب الأموال شيئاً من الحرية في التثمير والاستغلال .

ويسأل بزهام : ما هو مصير الديمقراطية مع النظام الجديد ؟ فيسرع في الجواب إلى التفرقة بين الحرية الشعبية والديمقراطية ، ويسلم أن النظام الذي يسميه نظام « الطبقة الفنية » يكتنفه بعض الغموض ، ولكنه يرى أنه يقترن بالحرية على وجه جديد ، لأن الديمقراطية في رأيه مقترنة بنظام رأس المال ، وليس الديمقراطية مرداقه لمعنى « حق الحرية » حيثما استمتع به الإنسان في الحال والاستقبال .

\* \* \*

وفي تقدير بزهام أن نصيب الشعب من الحرية في النظام الجديد لا يقل عن نصبيه منها في ظل الديمقراطية ، فما كانت الديمقراطية قط حكماً شعرياً إذا أريد بالحكم الشعبي أن يختار كل فرد من أفراد الشعب حكامه ووكلاه ، ورأى بزهام كرأى موسكاً في قيام جميع الحكومات على قاعدة واحدة وهي قاعدة « القلة تحكم الكثرة » على الدوام سواء جرى الحكم على أساس الانتخاب أو على غير أساس الانتخاب ، وغاية ما يحدث بعد مصير الحكم إلى الطبقة الفنية أن الصيغ

والعنوانيں کی ترجمہ بھا الشعب ویتخدھا شعاراً له فی السياسة  
تتغير وتتجدد على نحو آخر ، فتحل قداسة الدولة أو الأمة  
أو السلالة محل قداسة الحرية الفردية ، وتحل الجهود المشتركة  
محل الحواجز الشخصية ، وتحل كلمات النظام والرسم والترتيب  
محل كلمات العمل المطلق والشخص الحرة وما إليها ، ويستغنى  
الناس عن الحرية التي كانت لازمة في ظل الديموقراطية فلا  
يطلبونها ، وفرق بين الاستغناء عن حرية من الحريات وبين  
فقدانها أو تقييدها بسلطان القانون .

والظاهر من الطور الصناعي الذي انتهى إليه العالم في  
العصر الحاضر أن مسألة الإنتاج قد أصبحت مسألة عالمية  
لا يتسعى على الإطلاق تنظيمها وعمم النفع منها مع كثرة  
الحدود بين الأمم وكثرة المكوس والعوائق التي تعرّض الإنتاج  
العالمي من جراء تعدد الحكومات وتعدد الخطط الاقتصادية .  
فلا بد إذن من نظام عالمي أو من حكومة عالمية ، وهذه هي  
النتيجة المحتملة للتنظيم الفنى الذي يكفل المنفعة العظمى من  
تدبير الصناعة وتصريف المنتوجات والتوفيق بين مقادير الخامات  
ومطالبات الأسواق .

فهل من الميسور تأسيس حكومة عالمية تتولى تدبير شؤون  
الأمم جميعاً وتجمع أعناء السيادة كلها في أقل عدد مستطاع

من الأيدي والرءوس !

إن الحوائل دون هذا الغرض كثيرة ، ومنها اختلاف الأجناس والتقاليد الوطنية وصعوبة الاعتماد على جيش واحد لتوطيد سلطان الدولة العالمية ، ولكن برهام يعتقد أن تدبر الأمر مستطاع بالاتفاق بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى ريثما تهياً الأحوال التي تسمح بتوحيد الحكم أو توحد القواعد الاقتصادية بين أمم العالم ، وما دام هذا هو المصير الذي لا محيد عنه فسوف تنجم الحيلة من هنا أو هناك لتوجيه الخطى إلى هذه الوجهة ما بقي للحضارة حظ من البقاء .

ويحرص برهام على التمييز بين مذاهب الدعوة ومذاهب البحث والاستقراء في مسائل السياسة .

فالمذهب الدعوة يراد بها الإقناع باختيار نظام معين ، ومذاهب البحث والاستقراء تلتزم أمانة العلم فيما تقرره وتأخذ نفسها بوصف ما هو واقع أو ما سيقع بالقياس إلى التجارب الماضية والحاضرة .

ومذهب برهام — في اعتقاده — من المذاهب العلمية التي يراد بها تقرير الواقع ولا يراد بها التبشير والتأثير على الجماهير وهو يسوق الأمثلة على صحة استقراره من قيام النظام الشيوعي في روسيا وقيام النظام النازى في ألمانيا وقيام التوزيع الجديد

New Deal في الولايات المتحدة وقيام خطط الرسم والتنظيم في شؤون الصناعة والتجارة في العالم كله منذ نشوب الحرب العالمية إلى اللحظة الحاضرة .

فكل هذه التجارب - كما يراها بيرهام - هي عوارض التحول إلى حكم الطبقة الفنية أو إلى الطور الجديد من أطوار الحكم والسياسة .

فليس مذهب كارل ماركس هو الذي يطبق في روسيا بل هو نظام الطبقة الفنية ، وليس فلسفة النازية هي التي نفذت في ألمانيا على عهد هتلر ولكنها هي المحاولة في طريق الحكم الفني مع القضاء على نظام رأس المال ، وليس التوزيع الجديد في الولايات المتحدة برنامجاً مرتبطاً بشخص الرئيس روزفلت كما خيل إلى بعض نقاده ولكنه هو حكم الضرورة الذي أوجب عليه أن يلجأ إلى «توزيعه الجديد» ويوجب الاستمرار فيه على من خلفوه وسيخلفونه .

ومنى تداعى نظام رأس المال فتلك علامات على التطور الطبيعي الذي لا يرجع إلى الوراء ، وسينقضي عهد الشيوعية في روسيا وفي غيرها فلا يلزم من زواله أن تعود الأمم إلى نظام رأس المال كما كانت قبل التجربة الشيوعية ، وإنما تبطل التجربة الشيوعية لتعقبها ولاية المديرين الفنيين حينما

ووجدت الصناعة الكبرى ، فإن لم توجد فالبلاد التي تخلي منها تظل معلقة بدولاب من دوالib الأمم الصناعية الكبرى إلى أن تهالك قواها وتمكّن من الوقوف على قدميها .

هذه هي النتيجة العملية التي فصلها برنهايم في كتبه المتعددة وأهمها هو كتابه الذي ألفه في أوائل أيام الحرب العالمية وسماه الانقلاب الفنى Managerial Revolntion ، في هذا الكتاب خلاصة مذهبه كله بتفصيل كاف لبيان مواطن القوة والنقص فيه . إلا أنه أضاف إليه بعض المحواثى والتعليقات في خلال كلامه عن فلاسفة الحكم الذين سماهم بالمجاوزيين لأنهم جميعا يجعلون للحكم صورتين تختلف الظاهرة منها عن الباطنة ، ولا تنطبق الدعوى فيما على الحقيقة الواقعية .

في ختام هذا الكتاب يوجه برنهايم ثلاثة أسئلة وهي : هل يمكن الوصول إلى مقررات علمية في شؤون السياسة ؟ وهل يتيسر تعويذ الجماهير أن تتصرف في أممها السياسية وفقاً للعلم أو لمقتضيات المعمول ؟ وهل يتيسر للحاكمين اتباع قواعد العلم في حكم الرعایا ؟

وجوابه عن السؤال الأول «نعم» لأن استقصاء الواقع والمقابلة بينها وردها إلى أهم أسبابها المتواترة واستخلاص النتائج منها هو كل ما يلزم لإنشاء «علم السياسة» والوصول إلى

المقررات العلمية في مسائلها ولو على وجه التقرير ، وهذه المباحث كلها ميسورة لمن يعكف على دراستها وللذين يتبعون درسها لنقد عيوب الدراسات الأولى منها .

أما جوابه عن السؤال الثاني فهو نفي هذا الاحتمال لأن الدرس العلمي لا يتيح للألاف والملايين في حالات الطلب والغضب والتشيع والتعصب وما شابه هذه الحالات التي لا تخلو منها جمهرة الرعاعيا في وقت من الأوقات .

وقد أجاب عن السؤال الثالث بترجيح إمكانه ، لأن توزيع العمل بين العلماء والفنين يتبع لهم أن يعتمدوا على طائفة منهم تتفرغ للبحث وتملك المعلومات الكافية للتقدير الصحيح ، ولا سيما التقدير الذي تدار على أساسه مصانع ومعامل توازن بين ما تطلبه وبين ما هو مطلوب منها في مختلف المasons والمناسبات .

ولعل الطبقة الفنية التي تشرف على أدوات الإنتاج ستولى الحكم وهي أقدر على صد الأغنياء وكبح الجماهير من حكومات رأس المال . لأن الأغنياء هم الذين يسيطرون على تلك الحكومات وبجمهرة العمال قادرة على تهديدهم في مصالحهم بالإضراب والاعتصاب والهجوم على المصانع أملأ في إدارتها لحسابهم كما يعنفهم زعماء الشيوعيين ، وهذا خلاف ما يجري عليه العمل في

حكومات الفنين ، لأنهم لا يملكون شيئاً غير الخبرة التي لا ينتزعاها منهم المهددون من الفريقين .

على أن الذين يقررون برنامجهما على اعتقاده في « علم السياسة » يخالفونه في سهولة التطبيق الصحيح ، والمهم في السياسة هو التطبيق

فريدرريك أوغست فون هايك  
 Friedrish August Von Hayek  
 ١٨٩٩

تعتبر مدرسة الحررين مدرسة إنجليزية في نشأتها وتدعيمها وكثرة أتباعها ، ولا يستثنى بعضهم مذهب «هوبس» الفيلسوف من مذاهب هذه المدرسة وهو الداعي إلى تزويد الحكومة بالسيطرة القوية ، لأنه — مع ميله إلى تعزيز سيطرة الحكم — يقرر أن الحكم كله قائم على تراضي الحكومين واتفاقهم على تنصيب الحاكم ، منعاً لعدوان بعضهم على بعض وضماناً من الخوف الذي يساور ضعفاءهم من أقويائهم إذا ارتفعت عنهم سطوة الهيئة الحاكمة .

ويتفق فلاسفة الاقتصاد السياسي وفلسفه الحكم على مذهب الحررين ، فالمدرسة الإنجليزية — مدرسة آدم سميت — تلخص آراءها الاقتصادية في إرسال المعاملات بغير قيد وتتخذ شعارها عبارة « دعه في سبيله » على اعتقاد أن سن الأخذ والعطاء والعرض والطلب خير كفيل بتنظيم المعاملات في الأسواق الداخلية والأسوق الخارجية على السواء .

ويمارسها فلاسفة الحكم من جون ملتون إلى جون ستيوارت ميل إلى الورد أكتون إلى هربرت سبنسر إلى برتراند رسل في العصر الحاضر ، وخلاصة آرائهم جميعاً أن « الحرية الفردية » غرض مطلوب لذاته وليس وسيلة توصل بها إلى غرض آخر ، وأن مهمة الحكومة مقصورة على كفالة هذه الحرية الفردية فلا حق لها في استخدام شيء من السيطرة وراء هذه الغاية .

على أننا اخترنا الأستاذ هايك لتمثل هذه المدرسة لأن كلامه فيها أقرب إلى البحث المجرد الذي لا يصدر عن تقليد من التقاليد القومية ، فليس هو من صميم الإنجليز ولا من الذين تعلموا في المدارس الإنجليزية ، ولكنه ولد في النسا وتعلم فيها وفي الولايات المتحدة وانتقل بعد ذلك إلى إنجلترا حيث يقيم الآن ويشتغل بالتعليم في جامعاتها . وقد أصبح له صوت مسموع في ميدان الثقافة والسياسة وشاعت آراؤه على أثر نشرة لكتابه المسمى « بالطريق إلى الرق » ويعنى به هنا سيطرة الدولة على المرافق والمعاملات . ومية هذا الكتاب أنه لا يكتفى بترديد المبادئ الأولى التي أيد بها الحرريون مذهبهم لاختلاف الأحوال بين القرن الماضي والقرن الحاضر ، فإن مبادئ الحرريين الأولى قد لوحظ فيها تفنيد حجج المحافظين الذين كانوا يميلون إلى تقييد الواردات وزيادة المكوس واحتكار

الأسوق ، أما مبادئ الحررين في العصر الحاضر فالملاحوظ فيها تفنيد القائلين باستيلاء الدولة على المرافق العامة وتعميم نظام التأمين على المنشآت القومية الكبرى ، وقد ساعد على إقحام هذه المبادئ في البيئة الإنجليزية عوامل جديدة لم تكن معهودة في القرن الثامن عشر ، ومنها مشكلة البطالة وتكاثر حزب العمال والاضطرار إلى تقييد التجارة وتنظيم الإنتاج في الحرب العالمية الأولى وفي الحرب العالمية الثانية ، وترابط الدول على الأسواق واعتماد أصحاب المصانع والشركات على مساعي حكوماتهم عند الحكومات الأخرى .

فذهب الحررين كما يعرض الآن مذهب جديد في أسبابه ومناقشاته وإن كان قد يمّاً في أصوله وغاياته ، ويبدو من ذيوع كتاب الاستاذ هايليك أن أنصاره والمستعدين للاقتناع به غير قليل بين قراء الإنجليزية ، فقد طبع ست مرات بعد طبعته الأولى ونشرت منه طبعة شعبية غير الطبعة الخاصة ، واعتبره الحررون معتبراً صادقاً عن آرائهم في الرد على أنصار التأمين والتعميم .

يعمد الاستاذ هايليك إلى الحجة الأولى من حجج المقيدين والمنظرين – وهي ضرورة التأمين في العصر الحاضر تبعاً لتقدير الصناعة – فينفيها كل النفي ويستند في نفيها إلى بيانات لجنة

الاقتصاد القومي الأمريكية التي درست مسألة التركيز الاقتصادي وسجلت نتائج بحثها في تقرير واف قدمته إلى الكونجرس منذ عشر سنين (١٩٤١).

وفحوى حجة المقيدين والمنظمين أن تقدم الصناعة في العصر الحاضر لا بد أن يفضي إلى نتيجة من اثنين : إما احتكار الأسواق في أيدي قليلة ، أو سيطرة الحكومة على المصانع والأسواق ، لأن تقدم الصناعة يجعل في مقدور المصانع الكبيرة أن تقضي على المنافسة بقلة التكاليف وجودة البضاعة ورخص الأسعار ، فإذا تركت الحكومة حبل المصانع الكبرى على غارتها فالنتيجة المحتملة هي الاحتكار والقضاء على صغار الصناع والتجار .

والأستاذ هايليك يقول إن شيئاً من ذلك لم يثبت من بحوث المختصين ، فلا جودة الصناعة ثابتة للمصانع الكبرى ولا سيطرة الحكومة ضرورية لتنظيم الصناعات .

ويختصر الطريق فيقول إن السيطرة الحكومية بدأت في ألمانيا منذ ثلاثين سنة حيث لم تبلغ الصناعة غايتها من التقدم وتأخرت في إنجلترا التي سبقت الأمم الأوروبية في هذا المضمار . والمعروف أن أصحاب المصانع هم الذين يسعون إلى تقرير نظام التقيد والتنظيم ويبذلون في هذا السبيل غاية ما يستطيعون

من وساطة وتأثير . فلو أن الأمر كان حنماً مقصيًّا لا يحيد عنه لأراحوا أنفسهم من المساعي الخثيثة في هذا السبيل . وليس قصارى الاعتراض على التقييد والتنظيم أنه عمل لا تقضى به الضرورة في الظروف العامة ، وإنما يعرض عليه الحرريون لأنه سياسة ضارة بالصناعة نفسها وضارة بالأخلاق والأداب وضارة بقضية السلام في العالم .

فقد كان تقدم الصناعة والاختراع مقتربنا بحرية المعاملة وفتح باب المنافسة لمن يشاء ، ولن يطرد هذا التقدم إذا بطلت المنافسة ووكل الأمر إلى رقابة الموظفين الذين يعملون لغيرهم ولا يعملون لأنفسهم .

ومن استقر الرأى على تفويض الحكومات في شئون الإنتاج والاقتصاد فمن لوازم هذا التفويض أن يسمح لها مقدماً باتخاذ كل «إجراء» يستدعيه التنفيذ في حينه ولا يتأنى أن يحسب له حسابه قبل ذلك الحين ، ومؤدى ذلك ذهاب حكم القانون الذى يتعارف عليه الناس قبل تنفيذه ، وإيكال الأمور كلها إلى تقديرات المنفذين على حسب كل ظرف من الظروف .

يقول الأستاذ إن خير وسيلة لحسن العمل هي إقناع العاملين بصوابه وحسن جدواه ، وليس من الممكن إقناع

الناس قاطبة بخطة من الخطط السياسية أو الاقتصادية تطبق عليهم في جميع الأحوال ، فينتهي الأمر بإحلال الدعوة والتبشير محل التعلم والإقناع ، ويتعارف الساسة والرعايا على الخداع والتضليل للتوفيق بين الدعوة وبين أمزجة الناس وآرائهم ، وتنشطر الأمة إلى فريق مع النظام وفريق خارج عليه تحتاج إلى الإكراه أو إلى التضليل لإدخاله في سلك ذلك النظام ، ومن هذا الانقسام تنشأ رذيلة الاستبداد التي تقصر الحقوق القومية على من يشايعون السلطان القائم ، ومنى كانت الحكومة هي صاحبة العمل وصاحبة السلعة فالذى يخالفها يقاطع موارد الرزق وي تعرض للاجوع والانتقام على يد القانون .

ويناقش الأستاذ أقوال القائلين إن الآفة في الدولة المستبدة هي آفة الحاكمين بأمرهم لا آفة النظام نفسه ، وإن البلاد الألمانية والإيطالية لو أُسندت إلى حكام غير هتلر وموسوليني ومن معهما لما ساءت فيها الأمور كما ساءت ولا تعرض السلم في العالم للخطر كما نعرض له من جراء خطل الرجلين ومن على شاكلتهما من الأشرار أو الإمعات ، ولا أفضى الخطر فعلا إلى وقوع الحرب واتصال القلائل في العالم بعد هزيمة المعتدين .

يناقش الأستاذ أقوال هؤلاء وينخرج منها على نقاش ما زعموه: وهو أن الآفة في النظام حيث كان وليس الآفة في آحاد معدودين يبرزون بالمصادفة والاتفاق في بلد دون بلد وزمان دون زمان .

إن الدكتاتور — الحاكم بأمره — يصعد إلى عرش جبروته بتأييد جمهرة من الأمة يستمد منها القدرة المطلقة على فع معارضيه وفرض الطاعة العمياء على جميع المحكومين ، وهي تحوله الأمر المطلق لأنها تتقبل «نظرية واحدة» في شؤون السياسة .

ومن القواعد المقررة أن الإنسان كلما ارتفى في العلم والفهم بلغ مرتبة الاستقلال بالرأى والاستقلال بالخلق ، فلا يتسى اجتماع كثرة غالبة من هؤلاء المستقلين في الآراء والأخلاق تتقبل «النظرية الواحدة» بغير تصرف فيها وبغير تعقيب عليها .

فالمجتمع الذى تؤيد الدكتاتور هى بطبيعتها جمهرة مسفة فى طبقة الفكر والخلق ، تهون عليها حريتها وتهون عليها حرية غيرها . ولا تشعر بفقدان الحرية ، لأن الذى يشعر بفقدانها هو الذى يقدر على استقلال الرأى فيشعر بالحجر عليه .  
ولا يخفى أن الحاكم يأمره يتخلل على المجالس النيابية

لأنه يتهمها بتضييع الوقت في المناقشات ويرغب في سرعة الإنجاز ومضاء العزيمة عند البت في جلائل الأمور ، فإذا رسخت قدمه في مكانه فليس من المعقول أن يطيق المعارضة من حوله ولا أن يحتمل المشاركة وهو قادر على التفرد برأيه ، فلا يلبث أن يحيط عرشه بمن يذعنون له خوفاً واستسلاماً أو عجزاً عن مقابلة الرأى بالرأى والدليل بالدليل ، ولن تطول هذه الحالة حتى تقضى على عناصر التفكير والاستقلال فيمن يقبضون على أزمة الدولة ويدبرون معه أداة الحكومة .

ولما كانت جمهورة المحكومين لاتساس بالرأى والرواية فلا غنى للحاكم المستبد عن سياستها بإثارة العواطف وتحريض نوازع البغضاء والحسنة على « العدو المزعوم » الذي يخترعه لها إن لم يكن له وجود في مخيلتها . وقد كان « اليهودي » هو العدو المختار لشعب ألمانيا . وكان الكولاك أو مالك الأرض هو العدو المختار لشعب روسيا . وكانت إنجلترا تارة حكومات « رئيس المال » تارة أخرى هي العدو المختار في السياسة الخارجية : وعلى الدكتاتور - متى استثار حفائظ البعض في نقوس رعایاه - أن يسمح لها بافتراس ضحاياها وأن يخل بینها وبين أعدائها ، ولها منه أيضاً أن تعينه على ضحاياه وأعدائه ... إذ أنهم هم العدو المشترك الذي يقف في الطريق دون بلوغ

العظمة المنشودة والمجدد المأمول :

فحكم القسوة والإجرام وضيق الحظيرة وقلة الصبر على الآراء الخالفة طبيعة ملزمة للحكومة المستبدة ، وقد قيل إن الطغيان يفسد صاحبه وإن الطغيان المطلق فساد مطلق في جميع الأحوال ، فإذا اتفق مرة أن يتبوأ عرش الطغيان حاكم صالح فلاأمان عليه من عدوى الفساد والانحدار .

ومن تحصيل الحاصل أن يقال إن الحكومات إنما تسيطر على المصانع والسلع لتتولى هي أعمال التجارة مع الأمم الأخرى على أساس القوة والغلبة ، فتصطدم القوة بالقوة ويقع الاحتكاك الذي يخشى منه على السلام العالمي ، ويلتفت العالم بعد انحراف الجائع الذي ابتلى به من جراء المنازعات والحروب فإذا هو قد أضاع من الزمن بتلك السرعة المزعومة أضعاف ما يضيع عليه في المناوشات الحرة ، فضلاً عن خسائر الأرواح والأموال .

ويعتقد الحرريون أن تجارب التقييد والتنظيم محاولات مخففة تؤول في النهاية إلى الاعتراف بالمنافسة الحرة في نطاقها الصالح الذي لا يجاريها فيه نظام آخر . فهي محاولات غير ممكنة كما أنها غير ضرورية . فليس في الدنيا إنسان ولا جملة من الناس يملكون المعلومات والوسائل الكافية لإخراج كل سلعة بالقدر

اللازم في الآونة الازمة ، وإنما يتکفل التنظيم بناحية وتنکفل المنافسة الحرة بناحية أخرى ، وتتقلب الأحوال في الأسواق أبداً على حسب الطلب والمحصول وكثرة هذه السلعة وقلة تلك وتغير الأذواق وال الحاجات بما لا يدخل يوماً في حساب ولا تدبير . ويطول شرح الآراء والأسباب التي يبنون عليها نظرياتهم في حكمهم على عاقبة التقييد والتنظيم ، سواء منه ما يطبق في ميدان الاقتصاد القومي أو في ميدان المبادلات العالمية .

وقد جمع الأستاذ هايليك طائفة من بحوث علماء الاقتصاد في الأمم الاوربية كالأستاذ بيرسون الهولاندي والأستاذ لدقن فون ميز التنسوي والأستاذ جورج هام الألماني والأستاذ بوريس برترزكاس الروسي وقدم لها في مجموعة باللغة الإنجليزية نشرت باسم « تنظيم الاقتصاد الجماعي » Collectivist Economic Planning فاتفق أقوالهم جميعاً على رأى واحد أسفرت عنه التجارب الجماعية في كل أمة بغير استثناء روسيا الشيوعية ، وخلاصة هذا الرأى أن الإنتاج الجماعي مستحيل بغير تقدير « ثمن » للسلع يتوقف على نسبة الحاجات المعيشية بعضها إلى بعض ولا يتيسر التحكم في تقديره بحال من الأحوال . وما معنى تقدير « الثمن » الذي يرتفع ويهبط من حين إلى حين ؟ معناه الموجز أن ضبط مقادير السلع بالتحكم والإملاء

السابق غير مستطاع ، وأن الحرية الاقتصادية على نحو ما تغلب على أوامر التحكم والإملاء .

والأستاذ پيرسون الهولندي يعرض في بحثه عن مشكلة «القيمة» لتوزيع الدخل في بلاد الصناعة المقيدة فيتساءل: هل يوزع الدخل بتقدير عامل العمل أو يوزع الدخل بغير نظر إلى عمله ؟ فإذا تغاضى ولاة الأمر عن عامل العمل فلا صناعة ، وإذا دخل تقدير العمل في الحساب فهناك التفاوت بين الدخول المتعددة ، وإذا تكفلت الدولة بتشغيل كل عامل فلا بد من وقت يقل فيه الطلب أو تقل فيه الخامات أو تختلف فيه النسب والمقادير فيتعرض فريق من عمال بعض الصناعات لركود الحركة أو البطالة وتصل إليهم الأجور من قبيل الإعانة والإحسان ، وتشابه الصناعات المؤممة والصناعات الحرة في علاج البطالة على هذا الأسلوب .

ويتساءل أيضا : هل تتغير عادات الكسل والتواكل وإدمان السكر والطعم والإجحاف في الرؤساء والمرءوسين اذا كان نظام التقيد والتأمين متوقفا على صلاح الأخلاق ؟ وإذا كانت هذه العادات تتغير فما الحاجة إلى قلب النظام الاجتماعي من حال إلى حال والناس يستريحون في ظل كل نظام حيثما عدل الكسان عن الكسل وعدل السكر عن السكر

وعدل المجحف عن الإجحاف؟ وظاهر من هذه الآراء أن الأستاذ بيرسون وزملاؤه من الحرريين يرجعون بأسباب الفقر إلى عادات الإنسان وأخلاقه كيما كان النظام وكيفما كانت أساليب الإنتاج.

\* \* \*

والتنظيم العالمي مشكلة أعضل من مشكلة التنظيم القومي وتوزيع الدخل بين العاملين في الأمة الواحدة. فمن الذي ينهض بعبء رأس المال في الصفقات الدولية؟

تريد هولندة أن ترسل إلى جاوة بضائع مصنوعة في مقابلة صفقة من الأرض والبن. فهناك ثلاثة طرق لإجراء هذه المبادلة: إحداها أن يصل الأرض والبن إلى هولندة ويؤدي ثمنه بعد وصوله أو بعد وصوله واستنفاد بعضه. والأخرى أن تصل البضائع المصنوعة إلى جاوة ويؤدي ثمنها بعد وصولها واستنفاد بعضها، أو يرسل كل من الطرفين مبادلته وتلتقيان في منتصف الطريق. فجاوة هي التي تنهض بعبء رأس المال في الحالة الأولى. وهولندة هي التي تنهض به في الحالة الثانية. وكلتا هما تنهضان بالعبء في الحالة الثالثة.

ثم يتسائل الأستاذ بيرسون قائلاً: ما العمل في الأمم التي لا تملك رأس المال حاضراً وتسلف عليه في انتظار موسم من

المواسم ؟ فهناك أمم لا يحضرها رأس المال كل ساعة وهناك أمم يحضرها الوفر منه دائماً ولا يضيرها أن ترجى الحصول على ثمنه في مقابلة شيء من الربح المتظر ، وهناك أمم تنقص نصيتها من مادة لتم نصيتها من مادة أخرى ، وقد يعظم الطلب في العالم على مادة زراعية على حسب المواسم التي تختلف من سنة إلى سنة ثم يقل الطلب على تلك المادة بعینها في نهاية ذلك الموسم ، وتدالو المواد والأثمان والصفقات العاجلة أو الآجلة يجري الآن على السنن التجارية والاقتصادية في أعمال المصارف والبيوت التجارية . فكيف يحل التنظيم العالمي محل هذه الطريقة ؟ وعلى أي سنة يجري تقدير الأثمان وتقدير ما تؤديه كل أمة في كل حالة ؟

وخلالصة ما يتوافق عليه الاقتصاديون الحرليون في مشكلة التنظيم العالمي أنها تحتاج إلى تدبير أصحاب الحيلة الناجحة وتدبير أصحاب الكفاءة الفضورية لتنفيذها وتدبير أصحاب الهمة والأمانة إذا توافرت الكفاءة . فمن الذي يضمن تدبير ذلك كله في وقت واحد وعلى حساب المفاجآت التي لا تدخل في حساب ؟ وكلهم يتساءلون : ما الحاجة إلى قلب نظام الدنيا إذا فرضنا أن الدنيا ستتحول فيما بين ليلة ونهار إلى فردوس كفردوس الملائكة الأبرار ؟ ويتسائلون أيضاً قائلين : ربما وجدنا الرجال

الذين يصبرون على الشظف من أجل تمجيد صناعتهم الوطنية . ولكن أين هم الرجال الذين يصبرون على الشدة ويقاومون المحنـة من أجل سكان مجهولـين في جزيرة مجهولة يسمعون بها كرفة ملونـة على خريطة الكرة الأرضية ؟ .

كذلك تستطيع الحكومة القومية أن تقنع بعض رعاياها بالتحول من زراعة إلى زراعة باسم الحمية الوطنية وعلى اعتقاد أن المنفعة تؤول إلى إخوانهم في الوطن الواحد . ولكن كيف تقنع الناس في كل موسم بخطة جديدة تصدر من الهيئة العالمية التي تشرف على تنظيم الموارد والمصادر؟ ومن أين تأتي القوة العسكرية التي تكره المخالفين والعصاة على الطاعة؟ وكيف يرضى أبناء إقليم من الأقاليم بإهدار مصالحهم كلما وقر في أخلاقـهم أنهم ضحية لطامع الدول الغنية؟

إنه على الحملة تنظيم غير ضروري وغير ممكن ، ويزيد على ذلك أناس من الاقتصاديين المؤمنين بمحاسن المنافسة الحرة فيقولون إنه ضار بالأفراد وبالأمم وبالإنسانية على عمومها . ففي ظل المنافسة الحرة التي تكفل بها نظام رأس المال نشأت حرية الفكر وحرية الضمير وحرية المعاملة واتسعت حقوق العمال وارتفعت أجورهم وتهيأت لهم ولاية الحكم في أمـم كثيرة وتبين بالإحصاء أن دخل الفرد قد تضاعـف من القرن

الثامن عشر إلى القرن العشرين بحسبان ما يقدر على شرائه لا بحسبان ما يقتضيه من العملة ، وتبين بالإحصاء كذلك أن دخل العامل في روسيا الشيوعية يزيد بقليل على ربع الدخل المتوسط بين عمال الولايات المتحدة ، وهذا مع الفارق البالغ بينهما في الحرية وفرص التقدم ، ومع الفارق البالغ بين مخاطر الحياة قبل القرن الثامن عشر في الدنيا عامه وضمانات الحياة المختلفة بعد قيام رأس المال . فقللت المخاطرات والأوبئة وقت ضحايا الجهل والخرافة ، وخطابونا الإنسان في قرن واحد خطوة أوسع وأجدى عليهم من خطواتهم في عشرات القرون .

ومساوىء النظام حقيقة لا ينكرها أحد . ولكننا لا نقابل نظاماً معروفاً بالمساوئ بنظام خلا من جميع المساوئ . فما من نظام في الحاضر والمستقبل يخلو من مساوئه التي تعاب عليه . وإنما المقارنة بين مساوئ نظام مساوئ نظام يلغيه ويعنى على محاسنه ولا ينبغى أن ننسى أن من المساوئ ما هو لصيق بعيوب الإنسانية ولا أمل في تبدلاته حتى تتبدل طبائع الإنسان .

إنما الوجه أن نحسب الحسنات مع السيئات ، فلماذا ينسون الحسنات حين يذكرون السيئات ؟ ولماذا يعالجون نظام المنافسة الحرة بهدمه ولا يعالجونه بإصلاح سيئاته ؟ فالسيارات مثلاً لها مخاطرها وتکاليفها وأضرارها وضحاياها ،

وما من أحد يقول بإلغاء صناعة السيارات من أجل تلك الأضرار ، بل يقولون جميعاً بتحسين معاملها وتوسيع طرقها ومد مسافاتها ، ويتحملون العيوب من أجل الحسنات ، ثم ينظرون في إصلاح العيوب حيثما استطاع الإصلاح . والنتيجة من مذهب الحررين الحديث والقديم معاً هي «أولاً» أن التقييد غير لازم و «ثانياً» أنه غير مستطاع و «ثالثاً» أنه غير مأمون العاقبة على المصالح والحرريات و «رابعاً» أن نظام المنافسة الحرة كفيل بإصلاح عيوبه مع الزمن على حسب مقتضيات الأحوال .

وقد يسبق إلى الخاطر ما تقدم أن الحررين المحدثين يتبعون الحررين الأقدمين في رفض التقييد بتة وإطلاق الحرية للمنافسة الصناعية والتجارية بغير استثناء ، وأنهم يعودون إلى شعار الحررين الأول الذي فحواه : «دعاه لسبيله» أو دعه في سبيله «Laissaize faire» كما وضعه الساسة والاقتصاديون في القرن التاسع عشر بغير تنفيذ .

إلا أن الحررين المحدثين لا ينحون هذا النحو ولا يرفضون التقييد والتنظيم كل الرفض في جميع الأحوال . إنما يرفضون شيئاً واحداً وهو التقييد الذي يبنيه أصحابه على نظريات فلسفية قابلة للخلاف ويفرضونها على المجتمعات

كأنها وحى مبرم لا تبديل لكلماته ولا يطاق الخلاف عليه .  
إنما يرفضون الحجر على المستقبل إلى آخر الزمان ذهاباً مع  
معلومات تتغير في كل عصر وقد تقلب من النقيض إلى  
النقيض ، أو هم يرفضون التقيد الذى هو حجر على مساعى  
الأرزاق وحجر في الوقت نفسه على العقائد والأفكار وإكراه  
للعقل على أن تفهم كما يفهم فريق من الناس ، وللأيدي  
على أن تعمل كما يسوقونهم من الآن إلى غير انتهاء .

فهذا هو التقيد الذى يرفضه الحرريون المحدثون ، ولكنهم  
لا يرفضون إشراف الدولة على المرافق التي لا يستقل بها فرد  
أو جملة أفراد ، ولا يرفضون التقيد الذى توحيه المصالح  
والظروف حسب الحاجة المتتجدة ، وقد يبيح في عام ما  
يحظره في عام ويخلص في الإباحة والمحظر للرقابة العامة التي  
تصونه عن فساد الاحتكار وفساد الطغيان وفساد التعسف  
بالأهواء والتزوات .

واسم الحررين كاف لبيان لباب المذهب بمحاذيره . . .  
فالحرية الفردية أو حرية الضمير الإنساني هي الغاية القصوى  
التي تخدمها كل غاية ، وتحسين العيوب معبقاء الحرية  
أمل مشروع يجاري سنة الحياة التي تقوم على الخطأ والتجربة  
والإصلاح ، ولكن ذهاب الحرية خسارة محققة وغير عوض

مضمون ، لأنه مقدمة لذهب المصلحة الفردية والمصلحة القومية ، ومن وراء ذلك ذهب المصلحة الإنسانية وخسارة المادة والروح .

---

# جراهام والاس

Graham Wallas

١٩٣٢ - ١٨٥٨

كاتب اجتماعى اشتغل بالتدريس وساهم فى تأسيس الجمعية الفاييـة الاشتراكية وكان أحد الأعضاء فى لجنة التحقيق التى ندبها الحكومة الإنجليزية لبحث مسألة الوظائف والموظفين ، وألف كتبا قيمة فى أصول السياسة والاجتمـاع : منها كتاب « الطبيعة البشرية فى السياسة » وكتاب « تراثنا الاجتماعى » وكتاب « الهيئة الاجتماعية العظمى» وكتاب « الرأى الاجتماعى » ورسائل منوعة تدور حول هذا الموضوع ، عدا بعض التراجم والتقارير .

وهذا الكاتب الألـمـعـى طراز آخر غير الكتاب الذين أجملنا الكلام عليهم فى هذه الرسالة ، فهو لا يتشـيع لشكل خاص من أشكال الحكومة ولا يستخلص من عبر التاريخ محورا خاصا تدور عليه النظم الحكومية ، ولكنه يحاول أن ينشئ علما للسياسة يضارع علم الاقتصاد أو علم الاجتماع إن لم يبلغ في دقتـه مبلغ العلوم الطبيعـية والرياضـية ، ويـهـتدـى في

محاولته هذه يقول أرسطو إذ يقرر أن السياسة علم يدرس للعمل لا مجرد الفهم والمعرفة ، فلا ينفعنا أن نرصد حركات الأمم في الماضي ونقيس عليها حركات الأمم في المستقبل ونضبط القياس حتى لا يختل قيد شعرة في تقدير ما هو كائن وما سوف يكون . فإن علماء الفلك يتقنون الحساب الذي يترسمون به سير الكواكب في مداراتها وملتو الشموس والأقمار في أوقاته ، ومواعيد الخسوف والكسوف بأيامها وساعاتها ودقائقها ، ولكنه علم لا يتسع لأحد هم أن يحول كوكباً عن مجراه أو يؤخر لحظة من موعد الخسوف والكسوف . أما المقصود بعلم السياسة فهو الإحاطة بمغاربها والاقتدار على تعديلها وتحويرها والتأثير فيها ، ومثل هذا العلم لا يمكن في سنوات ولكنه قد يبدأ في ساعات وينتهي بعد حين إلى فائدة لا شك فيها ، ولو ظل ناقصاً مختلطًا عدة سنين .

ورأى جراهام أن تكوين علم السياسة لا يستلزم أن يكون الإنسان معقولاً في تصرفاته السياسية ، وهو على حق في ذلك . إذ ليست المراقبة العلمية وقفاً على أعمال المتعلمين والمناطقة بل هي قد تتناول حركات الجماد كما تتناول حركات الإنسان في المجتمع السياسي معقولاً وغير معقول . وصدق من قال إن المرء ليحتاج إلى كثير من التعقل ليعلم كم يخلو

الإنسان السياسي من التعقل ، ولا سبيل إلى فهم السياسة ولا إلى وضع علم للسياسة مالم تكن هذه الحقيقة ماثلة أمام من يدرسونها .

وقد مات جراهام والاس ولا يفرغ من محاولاته في تقرير قواعد علمه ، فلا نريد في هذا الفصل أن نلخص محاولاته تلك أو نلخص المقررات التي عساه كان منهاها إليها لو امتدت به أوقات الاستقراء والتقرير ، فغاية ما في الوضع أن نعرض هنا نماذج من الأغالطيط التي طرحتها على مشرحته وأن نلم بأمثلة من أساليبه في مناقشتها أو تفنيدها ، وهي باتفاق الآراء أساليب علمية متزهة عن الهوى السياسي والدعاوى الشخصية .

عرض مثلا لقول القائلين إن العامل الأول الذي يحسب حسابه في تصرفات الإنسان السياسية هو حب المنفعة .  
فبعد أن تسأله : هل يصدق الإنسان في تقدير منفعته دائما؟ عاد يضرب المثل لحالة إنسان عرف منفعته في صفقة من الصفقات فإذا بمعرفة المنفعة وحدها لا تكفي لتحقيق غاية من الغايات .

اطلع ذلك الإنسان مثلا على نبا في صحيفة يدلله على طريق منفعة من وراء المساهمة في إحدى الشركات ... فليس

هذا الاطلاع وحده كافيا لعمل ما . بل ينبغي أن يتبعه النشاط اللازم للعمل والخبرة الصالحة لاستخدام ذلك النشاط ، وإلا فالعلم بالمنفعة والجهل بها يستويان .

وعرض لرأى القائلين إن الإنسان خاضع لعاطفته في حركاته السياسية ، فقال إن العاطفة الواحدة قد تكون خالصة أو تكون مشوبة فيختلف أثراها في الحالتين .

فالرجل الذي يرى صديقاً مشوهاً يرحمه وي بكى لص McCabe ، وهذه هي العاطفة الإنسانية الخالصة .

غير أنه يصرع الناس ويشوههم إذا التقى بهم في ميدان القتال وقيل له إنهم أعداء الوطن أو أعداء الدين ، فينسى الرحمة أمام الصراع والمشوهين وتخامر الغبطة حين يعمل الصراع والتشويه في أولئك الأعداء ، وشوائب العاطفة مهمة في هذه الحالة ، لا تقل في وجوب الاهتمام بها عن العاطفة كما خلقت في بنية الإنسان وهي خالصة من شوائبها .

وعرض لرأى القائلين إن نظام الحكومات الماضية والحاضرة قام على حق الملكية ، فقال إن أصحاب هذا الرأي يخيل إليهم أن الإنسان يعمل عملاً معقولاً حين يبسط يده على قطعة من الأرض ، وأن حرصه عليها معادل لانتفاعه منها . على حين أن غريزة « الاحتياز » تغري الطفل بمحجز الأشياء التي

لا تنفعه ولا يعرف منفعتها ، وما من أحد إلا وهو ينفر من الشعور بالمشاعر في حياته ويحب أن ينفرد بحوزة خصوصية أو خلوة نفسية Privacy حيث كان في عزلته واجتماعه ، وقد لحظت بعض الأندية هذا الشعور فجعلت من آدابها المرعية أن يقصر العضو خطابه على معارفه من الأعضاء ، ولا يستتبع لنفسه أن يفاتح بالحديث عضوا لم يتعرف إليه وإن كانت الأندية قد نشأت في الحضارة الحديثة للتعارف والاجتماع .

وعرض لرأي القائلين إن الحكم النيابي الصالح يتحقق بالانتخاب النسبي الذي يفسح المجال لكل ناخب أن يعطى صوته وأن تكون لحملة الأصوات المتفرقة قوة برلمانية لا تخضع لتدبير الأحزاب والزعماء .

فكان مناقشته لهذا الرأي أنه ترك المفاضلة بين قوانين الانتخاب ورجع إلى البحث في قيمة التصويت : فهل المهم هو إعطاء الصوت فقط ، أو المهم هو تكوين الصوت وما أدى إلى تكوينه من استقامة التفكير أو عوج التفكير ؟

وببحث في مذكرة المجلس الأعلى الذي يوازن المجلس الآخر ويصدره عن الشطط أو الإخلال بسلامة الأداة الحكومية ، فكان من رأيه أن المجلسين معا يضمنان الموارنة النافعة حيث

يتولى وظائف الدولة « سلك » من الموظفين الدائمين لا ينقطع بانقطاع الصلة بين مجلس منتخب ومجلس منتخب يليه أو بانقطاع الصلة بين المجلس الأعلى والمجلس الأدنى في مأزق النزاع . وأنكر أشد الإنكار أن ترجع الوزارة إلى النائب لاختيار الموظفين في دائرة الانتخابية ، وهو رأى يقول به بعض المتبعين في حدود الهيئة التشريعية . فاستدل بتجاربه في لجنة التحقيق على وجوب العزل بين الاختصاصين ، وروى عن بعض الثقات أنهم يتشارعون لما يلمحظونه من تسامح المجالس الحديثة في الخلط بين عمل الوزارة وعمل التشريع ، فمن شأن هذا الخلط أن يجعل المشرعين عالة على المنفذين ، وأن يصدق ذوي الكفایات عن التقدم للانتخاب .

ومن المسائل التي ألم بها مسألة الاجتماعات التي تعقد لإقناع المستمعين ، فقال إن الذين يحضرون هذه الاجتماعات هم في الغالب مقتنعون بما سيقال فيها قبل حضورها ، وإنهم لم يحضروا إلا لأنهم من أنصار الخطيب وحزبه في دعوتهما السياسية .

ونقل من خطب البرنس بولوف السياسي الألماني المعروف في أواخر أيام آل هوهنتزلرن كلاماً يقول فيه عن تعميم حق التصويت : « لا أخال أن أحداً من غير الاشتراكيين

المتعصبين للنظريات قد بقى على تقدیسه لفكرة التصويت العام واعتبارها بمثابة الآيات المترلة » ثم يقول البرنس عن نفسه : إنه من جانبه لا يعبد الأصنام ولا يصدق المترلات السياسية . وإن السلامة والحرية في أمة من الأمم لا تتوقفان — كلا ولا جزءا — على شكل الدستور وأحكام قانون الانتخاب وألمع البرنس إلى كلمة للزعيم الاشتراكي الألماني « بيبيل يقول فيها إنه يفضل النظم الإنجليزية على النظم الفرنسية . فعقب عليها قائلاً : غير أن الانتخاب في إنجلترا ليس بالحق العام على سنة المساواة وليس بالانتخاب المباشر ، ثم راح يسأل : هل في وسع قائل أن يزعم أن مكلنبرج التي ليس فيها انتخاب عام على الإطلاق أسوأ في حكومتها من جزر هايتي التي تسامع العالم أخيراً بغرائب أخبارها على الرغم من انتخاباتها العامة؟ ». وجواب الأستاذ جراهام على السياسي الألماني أنه على حق إذا كان المقصود بالانتخاب العام أن الذين يتساون في الأصوات يتساون في جميع الاعتبارات ، ولكن يجهل معنى كلامه أو يتجاهله إذا كان الانتخاب العام مبنياً على « أن توسيع نطاق القوة السياسية عنصر هام من عناصر الحكومة الصالحة ، وأن هناك عناصر أخرى للحكومة الصالحة كالاستعداد القومي والتبعية الوزارية وما إليها » .

ومن أسئلة الأستاذ جراهام سؤال عن رضا المحكومين هل هو شرط من شروط الحكومة الصالحة؟ وقد رجح أن العالم النفسي يجيب عن هذا السؤال بالنفي ، وأنه لو وجه في الزمن القديم إلى أفالاطون لأجاب عنه بالنفي كذلك ، لأن العقل في رأيه لا يتصور أن يقوم الحكم على أساس متقلب كآهواء جمهرة الناس ، ويفتدى بأفالاطون في هذا الرأي مفكر حديث هو « ولز » صاحب كتاب « طوبى العصرية » الذي يتخيل فيه قيام ثورة من العلماء الممتازين تسلم زمام الحكم وتضى فيه على هدى العلم والأخلاق وإن سخط عليه الجهلاء ، فإنهم كثيراً ما يسخطون على ما ينفع ويفرحون بما يضر ويضير .

ولم يزعم جراهام أنه حل هذه المشكلة، ولكنه قال إنها عقدة جديرة بعقل بنتام يعود إلى الدنيا مستهدياً في هذه المرة بدراسات النفسيين والاجتماعيين المحدثين ، ولا يقتبس هداه من فنيلون وهلقيسيوس .

\* \* \*

من هذه الأمثلة نعرف نهج الأستاذ جراهام والاس في محاولاته، ونعرف المدى الذي وصل إليه من تقرير قواعد علمه... فهو كالمهندس الذي يجس أعماد الخشب وحجارة البناء

خشبة خشبة وحجراً حجراً ليدل على المادة التي تصلح لبناء البيت المقترن ، أو بناء «علم السياسة» كما بنيت علوم الطبيعة أو علوم الاجتماع والاقتصاد .

وفي اعتقاده أن مجرد الابتداء بتطبيق العلم على السياسة يربينا وجه الخطأ في كلام الذين يتحدثون عن «الديمقراطى المثالى» كأنه لا يعمل لغرض قط غير المصلحة العامة ولا ينطئ أبداً في فهم هذه المصلحة . . . فنحن لا نسمع بعالم «بيولوجي» يتكلم عن الحى المثالى الذى لا يجوع ولا يمرض ولا يشكو نقصاً في تركيب أعضائه ، فلماذا يبقى بينما من يتحدثون بالمثلالية في تصرف المجتمعات والآحاد ؟ ولماذا نتمادى في أخطاء المخطئين الذين يردون تصرف الإنسان السياسي إلى باعث نفساني واحد أو يقيمه على فرض عقلى واحد وهو مزيج من شىء البواعث والفرض ؟

إن علم السياسة مطلوب لضمان السلامة في المجتمعات الإنسانية ، ول يكن مثل العالم السياسي كمثل الصانع الخبير الذي يتحرى في تركيب الآلة السليمة أن يكون الشفط في استعمالها محسوباً له حسابه في صمم جهازها ، فتنهى الانفجار إذا زاد الوقود أو زادت السرعة أو أدير فيها مفتاح غير المفتاح الذي ينبغي أن يدار .

فليس من الضروري أن نتقن علم الآلات لتركيب آلة مثالية يمتنع عليها الخلل وتأتي المزيد من التحسين ، بل يمكن من العلم بها ما نحتاط به لعيوبها جهد ما تيسر الحيلة ، ويكون كذلك من العلم بالسياسة ما يؤدي بنا إلى مثل هذه النتيجة .

والمفهوم من محمل أقوال الأستاذ جراهام أن استحالة التعقل في جميع التصرفات الإنسانية لا يحول دون الترقى في علاج الشؤون السياسية ، فإذا كانت الغلبة للشعور في تصرف الإنسان فالشعور نفسه قد يتهيأ لقبول الآراء الصالحة حسب معلومات « الشاعر » واتساع مجال إدراكه ، وقد يكون أثر الحقيقة من الحقائق أبعد مدى من نتائجها الحسية . كما أثر كشف أمريكا في تصحيح أوهام الناس عن الكورة الأرضية وصورة الكون كله ومركز الإنسان فيه قبل أن تستفاد من ذلك الكشف نتائجه الحسية التي تتعلق برقية الملاحة والتجارة ، وجمع الملاحظات الصادقة عن طبائع الجماعات وبواعث العمل السياسي فيها وهي مجتمعة وبواعث العمل في آحادها وهم متفرقون — علم مطلوب كما تطلب العلوم ، ومحاولة طيبة لإلقاء النور على دوافع الساسة ودوافع المسؤولين وحسب الناس من تقدم في هذا السبيل أن يخرجوا بالسياسة من الظلم إلى النور .

## تعقيب

أول ما يبادر إلى ذهن القارئ من مراجعة المذاهب المتقدمة دفعة واحدة أنها تقسم بينها الصواب والخطأ على حرص متباينة فليس بينها مذهب ينفرد بالصواب كله ولا مذهب ينفرد بالخطأ كله . وهي على تناقضها من ناحية يتم بعضها ببعضها من ناحية أخرى ، بحيث يحتاج السياسي الحصيف إلى الأخذ بحصة من كل منها ليهتدى بها جمياً في سياسته العامة .

وتكاد تتفق كلها على استحالة «الطوبى» الموعودة التي تتعلق بها أحالم طلاب السعادة ويسبونها نهاية الشقاء وبداية النعيم المقيم في هذه الدنيا . فهما تتبدل النظم وتتغير الحكومات فلن تنقطع أسباب الشكوى من الحياة الإنسانية ، ولعل ارتقاء الناس في معارج هذه الحياة يبعث من نفوسهم أسباباً للشكوى لم يشعروا بها في عهود الجهل والقلة ، فإن الشكوى تأتي من الشعور بالكمال كما تأتي من الشعور بالنقص ، وتأتي من حرية التعبير كما تأتي من فقدان الحرية ، بل لعل الارتقاء أدنى إلى الشكوى من الركود والجمود ، ولعل الحرية

أدعى إلى التذمر من القسر والخوف .  
وعبّثْ أن يقال إن نظاماً من نظم الحكم أو الإنتاج يختتم  
التفاوت بين الناس ويبطل دواعي الأمر والطاعة بين جماهير  
الحكام والرعايا . فقد عهد الناس دائماً أن القوة تجلب الثروة  
كما عهدوا أن الثروة تجلب القوة . وسيظل التفاوت بينهم  
في الأساس والذكاء والهمة والخيلة والجمال ببابا من أبواب الاختلاف  
في حظوظ الحاه والسيادة ، وما من حيلة قط تقضي على  
دواعي التفاوت بينبني آدم وحواء ، فإننا نرى الخيل يباع  
واحد منها بجنيهات ولا يباع واحد منها بأقل من عشرات الألوف  
وأنخلق بين الإنسان أن يمتنع التشابه بينهم إذا امتنع التشابه  
بين الدواب والحيوان الأدنى .

وفي الحياة ظلم وحرمان ، ولكنهما لا يرجعان إلى طائفة دون  
طائفة ولا إلى خليقة دون خليقة ، وقد يكون الظلم من الأسفل  
كما يكون من الأعلى ، وصدق المعري حيث قال :

ظلم الحامة في الدنيا وإن حسبت

ففي الصالحات كظلم الصقر والبارزي

فليس عليه الناس عالة على سفلتهم ولا سفلة الناس عالة  
على عليهم ، وليس هناك عليه سرمديون ولا سفلة سرمديون  
ومن قال إن طائفة تعمل وطائفة تغصب فقد ظلم الواقع

وانحرف عن الحقيقة الوسطى ، ولا اعتدال قط في أمر من الأمور مع انحراف .

فالعاملون بأيديهم يعيشون اليوم بمختبرات العاملين برعوسيهم وقرائحهم ، ولولا هذه المختبرات هلك العاملون بالأيدي جوعا لندرة الصناعات وقلة الأعمال .

والعاملون برعوسيهم وقرائحهم ما كانوا ليخترعوا جديدا لو كانت المعيشة منذ القدم وقفا على حاجات الضرورة ، ولم تكن فيها تلك المعيشة الغالية التي تغري بتشييد القصور وتسيير السفن والتنيقib عن الجوهر والukoof على فنون الملاحة والسبك والحرف والنسيج وفضول الزينة ومناصم الفراغ .

ومن هو العالة على الآخرين ؟ ملايين من الخلق تستفيد الأقوات ولا تعطى الإنسانية شيئاً من تراث الفكر وقيم الأخلاق ؟ أو ألف من الخلق يجدون فوق الكفاية فيرتفعون بالعيشة من الضرورات إلى مطالب الكمال ؟

ومَنْ مِنَ النَّاسِ ظَالَمٌ وَمَنْ مِنَهُمْ مُظْلَومٌ ؟ مصلحون يفتحون آفاق المعرفة والفضيلة والجمال أو سواد لا يزالون ينصررون كل دجال على كل مصلح ويعينون كل طاغية على طلاب الحق والإنصاف ؟

كلهم إن رجعنا إلى الحقيقة عالة وكلهم عامل ، أو

كلهم ظالم وكلهم مظلوم ، وصدق المعرى مرة أخرى حيث قال :

الناس للناس من بدو ومن حضر

بعض لبعض وإن لم يشعروا خدم

وكلما تقسمت الحظوظ وتوزعت الأعمال تبيّنت حاجة فريق من الناس إلى فريق، واستحال اكتفاء أحد منهم بما عنده . فليس انقسام الحظوظ وسيلة لاستقلال أحد عن أحد بل هو على الدوام سبب جديد لتعوييل كل منهم على سواه . فلن يستقيم عمار الكون على فئة واحدة ، ولن يرجع عماره يوما إلى علة واحدة ، وعلامة الخطأ الذي لا شك فيه أن نقسر هذا الكون الواسع بتفسير واحد أو ندعمه بدعاية منفردة . إذ لا نهاية لعوامل العمار ولا للمؤثرات التي تنجم عنها هذه الآثار .

فالذين يقولون إن الإنسان يعمل لطلب السرور واتقاء الألم يجهلون الإنسان ويجهلون بواعته التي تحجب غاياته ، ومنها بواعث الطفل الذي يتحرك لينمو وبواعث الرجل الرشيد الذي يتحرك لينمو كذلك ، وإن لم يكن نموه نحو أعضاء وقامت . والذين يقولون إن الإنسان يعمل لطلب المنفعة يجهلون أنه يقدم على الخسائر وهو عالم بها ويرون عليه الموت ولا

يهون عليه فوات أمل من الآمال .

والذين يقولون إن الإنسان يعمل ليعيش ينسون أن يسألوا أنفسهم : ترى لماذا يحرض على أن يعيش ؟

والذين يقولون إن الإنسان ي العمل للمجد ينسون لماذا ي العمل لمجد غيره ويترك مجد نفسه في كثير من الأحيان ؟

والذين يقولون إن الإنسان ي العمل للدنيا لا يذكرون من يعتزلون الدنيا وينزرون عنها .

فما استقامت الدنيا قط على فكرة واحدة ولا صلحت الحياة قط على علة واحدة ، ولا موجب للعناء في نقد المطالب والآراء إذا بدا عليها أنها تنقبض هذا الانقباض وتنحرف هذا الانحراف . فكل مذهب باطل إذا غفل القائلون به عن سعة الآفاق التي نعلمها وسعة الآفاق التي نجهلها ، وهي هنالك قائمة عاملة لا تغفل عنا إذا غفلنا عنها ، ولا تتخل عن مجالها إذا عن لنا أن نخل منها ذلك المجال .

ومهما يكن من تعدد المذاهب وتشعبها في رءوس الحكام فرأس الحكم كلها في السياسة أن الأمة الفاسدة لن تتولاها حكومة صالحة وأن الأمة الصالحة لن تتولاها حكومة فاسدة .

وما هي الأمة الصالحة ؟

من الوهم أن يظن أن الأمة الصالحة لا تعدو أن تكون

مجموعة أفراد صالحين ، فقد يصلح المرء فردا ولا يصلح عضوا في أمة ، ولا تعتبر الأمة صالحة إلا بفضائلها الاجتماعية التي يكسبها أبناؤها بالمرانة الطويلة على الحياة السياسية .

فالصلاح للمجتمع استعداد لا يكسبه الفرد بما تعلمه من المدارس والكتب ولكنه حاسة اجتماعية تتولد في الأمة من مرانتها على مزاولة الشؤون العامة أجيالا متعاقبة حتى تصبح رعاية المصلحة العامة عادة في أبنائها يباشرونها عفو الخاطر كأنهم لا يقصدونها ولا يتكلفونها ، مثلهم في ذلك مثل الأعضاء التي تشارك في تغذية بنيتها وتوزيع غذائها بين أجزائها في غير كلفة ولا روية .

نعم إن علوم المدرسة والكتاب قد تقرب المرء إلى فهم هذه الحاسة الاجتماعية . بيد أنها لا تخلقها لسبب بدائي : وهو أن العادة الاجتماعية تربى بالاشراك مع المجتمع ولا تربى بالفهم والسماع . وشواهد ذلك بینة من المقابلة بين الأمم التي تساوت في انتشار التعليم ولم تتساو في التربية الاجتماعية أو التربية السياسية ، فظاهر جدا من المقابلة بين هذه الأمم أن المسألة مسألة تربية عامة مشتركة وليست مسألة فهم يستقل به كل متعلم من طريق المدرسة والكتاب . فالآمة الألمانية آمة متعلمة كثيرة المدارس والجامعات

تروج فيها الكتب المبسطة والكتب المطولة ويندر فيها الأميون ولا يخلو فرع من فروع العلم من ناية ألماني يسمى فيه برأى جديد أو تفسير مبتكر ، ولأنها ولع بالإحاطة والاستقصاء وتبنيب المباحث وترتبيها تضرب به الأمثال ولا تسقها فيه أمة حديثة ، وقد كان ينبغي أن تكون قدوة بين الأمم في التربية السياسية لو كان مدار الأمر على معارف المدرسة أو معارف المطالعة ، ولكنها مع هذا أقل في هذه الخصيلة من أمم أخرى دونها في انتشار التعليم ووفرة الاطلاع ، إذ كانت أحواها التاريخية حائلة بينها وبين المشاركة في حكم نفسها معودة لها أن تدين بنوع واحد من الحكم هو حكم السيطرة والطاعة ، ومرجع ذلك إلى وجودها في وسط القارة الأوروبية هدفا للغزاة من الشرق والغرب والشمال والجنوب وعرضة للمنازعات بين أمرائها إذا هي استراحت من الغزوat الأجنبية ، فتعاقبت العصور وهي أشتات من الولايات المتفرقة تخضع كل ولاية منها لأمير يحكمها على النظام العسكري ويترقب منها طاعة المستسلم المعترض بضرورة هذه النظم العسكرية . فلم تتعود الوحدة القومية ولم تتدرب على مراقبة حكامها ولم تسر بينها عادات المشورة والمراجعة ولا الخبرة بترشيح من يسوها في حدود هذه العادات وبرعاية من هدايتها ، فلا جرم سهل

فيها وثوب المستبددين إلى مراكز السيطرة وتعذر فيها إسقاط مستبد من هؤلاء بغير كارثة تصدمه من خارج بلاده . ولو لا طول العهد باستبداد الحاكم وخضوع الرعية لكان أحرى بمن هم أفضل من هؤلاء الحكام .

ونكاد نقول إن نوع الحكومة لا يهم ما دام المحكومون على قسط وافر من الحاسة السياسية عارفين بحقوقهم مقتدرین على أخذ الولاية باحترامها ، غير أن المبدأ القائل « بأن الحكم من الأمة للأمة » هو أصلح المبادئ لمجازرة هذه الحاسة السياسية في وجهها . وهو المبدأ الذي يعطى المحكومين فرصة بعد فرصة لاختيار الأفضل من الساسة والأكفاء من القادة والولاة ورؤساء الدواوين .

وَكَمَا جَاءَ فِي الْأَثْرِ : « كَمَا تَكُونُوا يُولَّ عَلَيْكُمْ » .

وَكَمَا قَالَ الْأَفْوَهُ الْأَوْدِيُّ :

تُنْضِي الْأَمْرُ بِأَهْلِ الرَّأْيِ مَا صَلَحَتْ  
فَإِنْ تَوَلَّتْ فِي الْأَشْرَارِ تُنْقَادْ  
لَا يَصْلُحُ النَّاسُ فَوْضَى لَاسْرَاهُ لَهُمْ  
وَلَا سَرَّاهُ إِذَا جَهَّالُهُمْ سَادُوا

# أقرا

مضى على إصدارها ثمانى سنوات وهى تعمل  
على جعل الثقافة فى متناول الجميع .

المؤلفات التى أصدرتها فى عامها الثامن (١٩٥٠)

- |                             |    |                      |
|-----------------------------|----|----------------------|
| للدكتور طه حسين بك          | ٨٦ | الوعد الحق           |
| للمغفور له على الجارم بك    | ٨٧ | غادة رشيد            |
| للدكتور على عبد الواحد وافق | ٨٨ | الهنود الحمر         |
| للأستاذ عباس محمود العقاد   | ٨٩ | جورج برنارد شو       |
| للأستاذ يوسف مصطفى الحاروني | ٩٠ | قصة البرول           |
| للأستاذ محمد محمد فياض      | ٩١ | جابر بن حيان وخلفاؤه |
| للسيدة أمينة السعيد         | ٩٢ | الحاجة               |
| للأستاذ على عبد الحليل راضى | ٩٣ | العالم سنة ٢٠٠٠      |
| للأستاذ مصطفى الشهابي       | ٩٤ | طائف من التاريخ      |
| للأستاذ سامي الكيالى        | ٩٥ | من أصوات الماضي      |
| للأستاذ محمد عبده عزام      | ٩٦ | شيخ التكية           |
| فلسفه الحكم فى العصر الحديث | ٩٧ |                      |
| للأستاذ عباس محمود العقاد   |    |                      |

# روضة الطفل



- ١ أربنو والكتز
- ٢ كتكت المدهش
- ٣ عبد ميلاد فلة
- ٤ فرفر والحرس
- ٥ ذيل الفأر
- ٦ البطة السوداء
- ٧ انتصار فيروزة
- ٨ حسن والذئب

أول مجموعة من نوعها باللغة العربية يجد  
الطفل فيها قصصاً مفيدة مزينة بالصور  
المبتكرة ومطبوعة بالألوان الجميلة

تصدرها  
**دار المعارف بمصر**



تعاونة السيدة أمينة السعيد والدكتور يوسف مراد والأستاذ سيد قطب

بِقَلْمِ الأَسْتَاذِ الْكَبِيرِ  
عَبَّاسُ مُحَمَّدُ الْعَقَادُ

٤٠	الله
٢٠	أثر العرب في الحضارة الأوروبية
٢٥	فرنسيس باكون
٢٠	عقريبة الصديق
٢٠	عقريبة الإمام
٢٠	الصديقة بنت الصديق
١٥	مجمع الأحياء
٥	شاعر الغزل (اقرأ ٢)
٥	ف بيتي (اقرأ ٣٣)
٥	ابن سينا (اقرأ ٤٦)
٥	برنارد شو (اقرأ ٨٩)

مُتَّرِّمُ أَصْبَحَ النَّشَرُ  
دَارُ الْمَعْرِفَةِ بِمِصْرٍ

# أَنْكَادُ

مجموعة من القصص الرشيقه المفيدة  
يهدى فيها الطالب في جميع مراحل المزو  
المتعة والثقافة وسمو النفس .

- |    |                     |                                       |   |
|----|---------------------|---------------------------------------|---|
| ١٠ | عمرون شاه           | مؤلف                                  | ١ |
| ١٠ | ملكة السحر          | للكاتب الفرنسي شارل بيرو              | ٢ |
| ١٠ | كريم الدين البغدادي | مؤلف                                  | ٣ |
| ١٠ | آلة الزمان          | عن الكاتب الإنجليزى هـ . ج ويلز       | ٤ |
| ١٠ | الأمير والفقير      | عن الكاتب الأمريكي مارك توين          | ٥ |
| ٦  | كتاب الأدغال        | للكاتب الإنجليزى رديارد كيلنوج        | ٦ |
| ١٥ | بينوكيو             | عن الكاتب الإيطالي شارل كولودى        | ٧ |
| ١٠ | نبوءة المنجم        | عن الكاتبة الإنجليزية لويز أندروز كنت | ٨ |

تصدرها

## دار المعارف مصر

بإشراف الأستاذ محمد فريد أبو حديد بك



twitter

مكتبة لسان العرب



facebook

مكتبة لسان العرب



instagram

مكتبة لسان العرب



lisanarab.com



YouTube

## المكتبة الحديثة للأطفال

للأستاذ محمد عطيه الإبراشي

مجموعة قصص عذبة اللغة ، جميلة التصوير  
روعت فيها ميول الأطفال وأحدث النظريات  
في التربية وعلم النفس . (ثمان الكتب و ٥ قروش).

دار المعارف بمصر

## المسند

للإمام أحمد بن حنبل

أوسع كتب السنة وأعظمها لا يستغني عنه طالب ولا عالم ، ألفه إمام المحدثين ليكون مرجع العلماء وحاجتهم . وقد حققه وشرحه شرحاً علمياً فنياً ووضع له الفهارس المتقدمة

الأستاذ الشيخ أحمد محمد شاكر

الطبعة الممتازة ظهر منها ثمانية أجزاء  
( ثمن الجزء ٨٠ قرشاً )

الطبعة الشعبية ظهر منها الأجزاء ١ ، ٢ ،  
٣ ، ٤ ، ٧ ، ٨ ( ثمن الجزء ٣٠ قرشاً )

مترجم الطبع و النشر  
دار المعارف بمصر

ظهرت حديثاً في طبعة جديدة أنيقة  
القصص المدرسية  
تأليف الأستاذة  
محمد سعيد العريان وأمين دويدار و محمود زهران

أصحاب الكهف	الحظ الجميل
الزعيم الصغير	النهر الذهبي
الصياد التائه	الطيور البيضاء
مدمس اكسفورد	ساقية العفاريت
أميرة الواحة	عروض البيغاء
تاجر دمشق	سمحة ومديحة
	معلم الذهب

٧ من القصة ٥ قروش

باقي كتب هذه المجموعة تحت الطبع

مطبوعات دار المعارف مصر



دار المعارف

أسست بالقاهرة سنة ١٨٩٠

تقدّم إلى القارئ في مختلف مراحل حياته ومتباين درجات ثقافته كل ما يحتاج إليه في تكوين مكتبة عربية في منزله لتساعده على الاستزادة من الثقافة والطموح إلى حياة عقلية راقية .



المركز الرئيسي بالقاهرة : ٥ شارع مسبيرو تليفون ٤٩٨٦٨  
فرع الفجالة بالقاهرة : ٧٠ شارع الفجالة تليفون ٤٩٨٦٦  
فرع الإسكندرية : ٢ ميدان محمد على تليفون ٢٣٥٨٨